



مملكة الأردنّ الهاشمية

مجلس النواب

الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة التاسع

مجلس الجلسة الثامنة

المعقودة يوم الاثنين ٢ صفر ١٣٩٠ هـ الموافق ٢٩ آذار ١٩٧١ م

(الجلد ١٦)

العدد (٨)

تقرآن الآراء

صفحة

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة . (موافقة) ٤١٨

٢ - تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة تمديد مدة مجلس النواب سنتين ٤١٨

• جرى بحث خارج عن جدول الاعمال حول الاوضاع الراغبة الأخيرة والصرح وبيان الدولة وليس الرؤساء وقرارات من المجلس .

هكذا من أصل

صفحة

٤١٨	٣ - تلاوة الاوراق الواردة
٤١٨	أ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٢٨٢٠ ومرفقة كتاب معالي وزير الزراعة جواباً على الاقتراح برغبة رقم (٧) المقدم من النائب المحترم السيد يوسف العظم .
٤٢١	ب - كتاب معالي وزير الثقافة والاعلام رقم ٥٥٢ ومرفقاته اوامر الدفاع رقم ٣٠٢٤١ جواباً على الاقتراح برغبة رقم (٨) المقدم من النائب المحترم السيد يوسف العظم .
٤٢٤	ج - كتاب معالي وزير الثقافة والاعلام رقم ٥٤٠ جواباً على الاقتراح برغبة رقم (٩) المقدم من النائب المحترم السيد يوسف العظم .
	موافقة على الاستعجال وموافقة عليه مع التعديل بالقرار ١٣ للجنة القانونية انظر البند () .
٤٢٤	د - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٣٧٩٥) حول اعطاء صفة الاستعجال لمشروع قانون المؤسسة الصحفية الاردنية لسنة ١٩٧١ .
٤٢٥	هـ - كتاب معالي نائب رئيس مجلس الاعيان رقم (٤٢٥) بشأن القانون المؤقت رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
٤٢٧	و - كتاب معالي نائب رئيس مجلس الاعيان رقم (٤٢٦) بشأن مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٠ .
٤٢٨	ز - كتاب معالي نائب رئيس مجلس الاعيان رقم (٤٢٧) بشأن القانون المؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون التربية والتعليم .
٤٣٤	ح - كتاب عطوفة نائب رئيس مجلس النواب رقم (٣٢٤) حول انتخاب اعضاء لجنة شؤون الامن الوطني .
٤٣٤	٤ - الاقتراحات برغبات
٤٣٥	أ - اقتراح برغبة رقم (٢٢) مقدم من النائب السيد سليمان القضاء بشأن رفع قضاء عجلون الى لواء .
٤٣٥	ب - اقتراح برغبة رقم (٢٣) مقدم من النائب السيد سليمان القضاء بشأن وضع لمن في قانون العقوبات يجرم الاعتقاد على المزاباه .

صفحة

٤٣٦	ج - اقتراح برغبة رقم (٢٤) مقدم من النائب السيد سليمان القضاء بشأن احداث مديرية تربية وتعليم في قضاء عجلون .
٤٣٦	د - اقتراح برغبة رقم (٢٥) مقدم من معالي النائب السيد بشاره غصيب يتضمن مطالبته لاجهزة الاذاعة والتلفزيون بالامتناع عن قبول الدعاية والاعلانات للدخان والتدخين .
٤٣٧	هـ - اقتراح برغبة رقم (٢٦) مقدم من النائب السيد رزق البطاينة يتضمن الموافقة على انضمام معالي النائب السيد يعقوب معمر الى عضوية لجنتي القانونية والمالية .
٤٣٧	و - اقتراح برغبة رقم ٢٧ مقدم من النائب السيد وحيد الموران يتضمن مطالب عامة لقضاء الطفيلة .
٤٣٨	ز - اقتراح برغبة رقم (٢٨) مقدم من عطوفة النائب المحترم السيد محمد الحشمان يتضمن تعييد بعض الطرق في محافظة السلط .
٤٣٨	٥ - مقررات اللجنة القانونية
٤٣٩	أ - قرار رقم (٧) المؤرخ في ١٩٧١/٣/٢ بشأن رفع الحصانة عن السيد محمود الروسان نائب اريد .
٤٣٩	ب - قرار رقم (٨) المؤرخ في ١٩٧١/٣/٢ بشأن رفع الحصانة عن السيد عبد السلام الموري نائب رام الله .
٤٤٢	ج - قرار رقم (٩) المؤرخ في ١٩٧١/٣/٢ بشأن مشروع قانون المؤسسة العامة للتأمين لسنة ١٩٧١ .
٤٤٢	د - قرار رقم (١٠) المؤرخ في ١٩٧١/٣/٢ بشأن القانون المؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٠ قانون معدل لقانون مؤسسة الاسكان .
٤٥١	هـ - قرار رقم (١١) المؤرخ في ١٩٧١/٣/٢ بشأن مشروع القانون المعدل لقانون العمل لسنة ١٩٧١ .

هكذا من النص

- و - قرار رقم (١٢) المؤرخ في ١٩٧١/٣/١٥ بشأن ٤٥٥
- ١ - القانون المؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٠ قانون الغاء القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون التربية والتعليم (١) قرار المجلس تأجيل بحث القانون
- ٢ - القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون التربية والتعليم (٢) احالتها الى اللجنتين القانونية والتربية والتعليم
- ز - قرار رقم (١٣) المؤرخ في ١٩٧١/٣/١٥ بشأن . ٤٥٨
- ١ - مشروع قانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية (موافقة مع التعديل للاعيان) لسنة ١٩٧٠ ٤٥٩
- ٢ - مشروع قانون سلطة المواصلات السلكية واللاسلكية لسنة ١٩٧٠ (رفضه ونحوه للاعيان) ٤٦٧
- ٣ - مشروع قانون المؤسسة الصحفية الاردنية لسنة ١٩٧٠ (موافقة مع بعض التعديل للاعيان) ٤٧٢
- ٤ - القانون المؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٠ قانون تنظيم الجهاز القضائي النظامي والشرعي (موافقة كما ورد من الحكومة للاعيان) ٤٧٦
- ٥ - القانون المؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون صندوق قروض البلديات والقري (موافقة كما ورد من الحكومة للاعيان) ٤٧٦
- ٦ - القانون المؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون النقل على الطرق (قرار المجلس رفض القانون للاعيان مرفوضاً) ٤٨٨
- ح - قرار رقم (١٤) المؤرخ في ١٩٧١/٣/١٥ بشأن مشروع قانون لقابة الجيولوجيين لسنة ١٩٧١ (مؤجل لإعادة دراسة) ٤٨٢
- ٦ - مقررات اللجنة المالية ٤٨٣
- أ - قرار رقم (٤) المؤرخ في ١٩٧١/٣/١٧ بشأن . ٤٨٣
- ١ - مشروع قانون البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٧١ (موافقة مع بعض التعديل وارسل لمجلس الاعيان) ٤٨٦
- ٢ - مشروع قانون البنك لسنة ١٩٧١ (موافقة كما ورد من الحكومة للاعيان) ٥٠٢

- ب - قرار رقم (٥) المؤرخ في ١٩٧١/٣/١٧ بشأن . ٥١٣
- ١ - القانون المؤقت رقم (٩٣) لسنة ١٩٦٦ قانون البنك المركزي الاردني (قرار المجلس رفضها) ٥١٣
- ٢ - القانون المؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون البنك المركزي الاردني (وارسلت لمجلس الاعيان مرفوضه) ٥٢٨
- ٣ - القانون المؤقت رقم (٩٤) لسنة ١٩٦٦ قانون البنوك . ٥٣٣
- ٧ - مقررات اللجنة الادارية ٥٤٢
- ١ - قرار رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧١/٣/٩ بشأن بعض المرائض والشكاوى (وافق المجلس على ما ورد فيها) ٥٤٢
- ٢ - قرار رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧١/٣/٢٠ بشأن بعض المرائض والشكاوى ٥٤٥
- ٨ - احالة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة على اللجان المختصة :
- ١ - مشروع قانون حرفة الافراد في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧١ الى اللجنة القانونية ٥٤٧
- ٢ - مشروع قانون صندوق شهداء القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧١ ٥٤٧
- ٣ - مشروع قانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية لسنة ١٩٧١ (ووفق عليه النظر قرار اللجنة القانونية رقم ١٣ بهذا المحضر) ٥٤٧
- ٤ - مشروع قانون الاجانب والحدود لسنة ١٩٧١ الى اللجنة القانونية ٥٤٧
- ٩ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة - (لم يعين)

هذه نسخة من

مجلس النواب

مجلس النواب

اجتمع المجلس علناً وينصاب قانوني في الساعة العاشرة والنصف صباحاً من يوم الاثنين الواقع في ١٩٧١/٣/٢٩ برئاسة عطوفة السيد محمد الحشبان نائباً لرئيس المجلس وبحضور أمين عام مجلس الأمة الأستاذ هاني خير .

وتغيب معتزلاً السادة : كامل عريقات ، أمين مجيع ، مصباح الكاظمي ادوارد خميس ، موسى عابده ، رمضان حمزة ، محمد ابو صبيح ، حافظ عبد النبي ، عبد الرؤوف الفارسي ، عبد القادر الصالح ، صالح الضامن ، حفطي ملحيس ، محمد سعيد اليونس شريف القبيح وعيس عقل .

وحضر من الحكومة:

دولة السيد وصفي اللؤلؤ رئيساً للوزراء ووزيراً للتشريع .

معالي الدكتور صبيح أمين عمرو وزير الانشاء والتعمير :

معالي السيد احمد الاوزي وزير المالية .

معالي السيد عبد الله صلاح وزير الخارجية .

معالي الدكتور عبد السلام الحارثي وزير الصحة ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

معالي السيد اميل الغوري وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء .

معالي السيد فواز الروسان وزير العدلية .

معالي السيد عدنان ابو عوده وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار .

معالي المهندس فؤاد قاقيش وزير داخلية للشؤون البلدية والقروية .

معالي المهندس محمد خلف وزير المواصلات .

معالي السيد ابراهيم الحباشنة وزير النقل .

معالي الدكتور محمد البشير وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

معالي الدكتور اسحق الفرحان وزير التربية والتعليم والارواق والشؤون والمقدسات الاسلامية .

افتتاح الجلسة :

نائب الرئيس :

النصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة :

بسم الله الرحمن الرحيم

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم :-

السيد الدلقموني نائب اريد :

عطوفة نائب الرئيس

ارجو ان يكون المجلس الكريم والحكومة في موقف يستدعي اطمئنان هذا البلد ، ان الحياة التي تعيشها العاصمة وبقية مدن المملكة من حيث عدم الاستقرار بسبب ما يجري من حوادث نرجس ان تكون الحكومة عند وعدها الذي وعدت به ان تنهي حالة عدم الاستقرار الذي يعيشها المواطن بهذا البلد . وما يؤثر ذلك على وضعنا الاقتصادي والاجتماعي ، بالإضافة الى ان هذا المجلس الكريم مدعو ايضا الى ان يقف بجانب اية اجراءات ستتخذ في سبيل اقراء

سببواضح ، الذين يعملون المشاكل هم بالهشوات وان زادو قبضة مئات وبالتالي ملاحقتهم بالضبط المتواصل والاتقان ، هذه الملاحقة عملية في رأينا سلم من العلاج الاقوى الذي هو في يدنا ويوسنا كل دقيقة استخدا منه في اريد بدأت حوادث بسيطة هنا وهناك اخذت تتفاقم كنا فنه عليها ونحذر منها حتى وصلت الى مرحلة في يوم الجمعة لم يكن هناك مناسك من استخدام الحماية لمعالجة الوضع وبالفعل عاجلت الوضع بساعات وانتهت مشاكل اريد الأمنية وان شاء الله الى الابد .

الاكاذيب والمبالغات والتعليقات والمطبات التي تسمعونها من هنا وهناك هذه بالنسبة لنا أصبحت قصة معروفة ، الواقع يكذبها كلها ، ما سمعي بمجزرة (اريد) كل مواطن بهذا البلد يوسعه ان يسافر الآن الى اريد يعرف ان هذه الكلمة كلمة كذب وبهتان . ما يسمى (بقصف معسكرات اللاجئين) هنا وهناك في وسع اي مواطن في هذا البلد ان يذهب الى تلك المعسكرات ليعرف ان هذا الزعم كذب وبهتان .

نحن في مشكلة في واقع الأمر مع اشقائنا العرب الذين هم لسبب او آخر يصدقون طرفاً واحداً من القصة بدون ان يكلفوا انفسهم عناء البحث والتقصي في القصة من كل جوانبها . مثلاً يعرفه الاشقاء العرب وما يتجاهله الاشقاء العرب ، ان تواجد الملحدين والفدائيين ممنوع حسب كل كل الاتفاقيات في كل المدن ، ما هو متجاهل ايضاً ان الاسلحة بكل انواعها ممنوعة حسب الاتفاقيات في كل المدن . ما هو متجاهل ايضاً ان القنابل والمتفجرات ممنوعة تواجدتها في اية مدينة او اي مكان مأهول .

عندما تلقى قنبلة او تلقى صاروخ او تلقى متفجرات في مدينة من المدن وتتحرك قسوى الامن

النظام والمهوء والسكنية في المملكة الاردنية الهاشمية بالإضافة الى ان هذا المجلس الكريم مدعو ايضا الى يبحث جميع الامور التي تتعلق بوضع الاردن كنظام وحكم وما نسمعه من اذاعات وما نسمعه من اقوال وما نسمعه من خطب تقام حول نظام الحكم في هذا البلد .

ولذلك ارجو من الاخوة الكرام قبل ان تبدأ . وهو اول من اي تنمريح او اي قانون يبحث في هذا المجلس وهو وضع هذا البلد واستقراره وامنه .

ونرجو من الحكومة ان تبين لنا الاجراءات التي تتخذها في سبيل اقرار النظام والى متى تبقى البلد تعيش في هذا الوضع .

دولة رئيس الوزراء :

سيد الرئيس حضرات الاخوة ،

في حديث سابق امام هذا المجلس الكريم لخصت لكم وضع الامن والنظام آنذاك ، منذ ذلك الوقت وحتى اليوم استمرت الحكومة في اجراءاتها بمجموعة اتفاقات مجموعة تفهشات مجموعة اجراءات صغيرة وكبيرة لتثبيت الامن والنظام وطمأنة المواطنين على حياتهم وعلى ارزاقهم وعلى راحتهم وعلى راحة بالهم . بطبيعة الحال وضع الامن والنظام الآن ليس كما كان عندما تشرفت بالحديث امام هذا المجلس سابقاً . توصلنا كما هو معلوم الى مجموعة اتفاقات مع اللجنة المركزية ، نقلت اللجنة المركزية جزءاً منها والجزء الآخر لم ينفذ . منذ اكثر من عشرين يوماً بدأت مشاكل صغيرة على الاخص في اريد ، وفي بعض اجزاء عمان الشرقية وعندما مكتب ارتباط كان يلاحق هذه المشاكل ، ويجاوب ان يجلها بالتدريج .

الاجراء الى هذا الاسلوب وليس اسلوب القوة

هكذا منذ الاصل

لمعالجة هذه الوضعية البدنية من حيث الأمن ومن حيث واجب الدولة بنسب الذين يخطبون علينا ان هذه المتفجرات وهذه الاسلحة ممنوع تواجدها في اريشد ومنع تواجدها في عمان ومنع تواجدها في اي مكان او غيم او قرية او بلدة .

لا اعرف من من الاشقاء العرب يستطيع ان يتخذ ان تعرض خفاقر الشرطة في مدينة مهمة من مدته كاريدي الى قصف بالصواريخ والقنابل ، هذه القضية متواصلة منذ اكثر من اسبوعين .

لا اعرف من من الاشقاء العرب ممن يخطبون علينا ويحاولون ان يفهمونا كيف الطريق يتحمل ان يتواجد في اي مدينة او اي حي مجموعة مسلحين غير منضبطين واكثرهم مطلوب للقانون ، ومع هذا عندما تتحرك قوى الامن لمعالجة هذه القضية يقال (مجزرة) ويقال (اغناء للشعب الفلسطيني) ويقال (اغناء للعمل الفدائي) ؟

ان كل المناصب التي تتر بها الارض الآن هي بسبب حرصها على العمل الفدائي ، لو شئنا ان نفني العمل الفدائي او كذا لكم ان هذه العملية لن تتحمل عملية ساصات ، ولكن تحملنا انا شخصياً كدولنا مدة خمسة اشهر بالحدائق وبالقناغ وبالأجهايات وبالاتفاقيات تحملنا كلها ، تحملت الانقاد منكم ومن غيركم ومن الناس الذين يقولون لماذا لا تتحرك ، لماذا لا تضرب ، لماذا لا تكلد ، تحملناها كلها لاني اعمل كدول رأي جلالة الملك ورأي هذا البلد في ضرورة الحفاظ على العمل الفدائي . لو كنا نريد اغناء العمل الفدائي لانتهينا منها منذ زمن ، نوفي وسفهم في كل وقت ، لو وصل بنا التفكير لاهبطت العمل الفدائي لانه يهاه بساتات ، هبنا لا يخلو لنا مشكلة جسر بين هبنا مفرقنا للاصوة الفدائيين ومعروف لكم

ومعروف لكل العرب ، لكننا ضربنا ولا جفنا الامور بالحسنى حتى تعطى فرصة للعمل الفدائي حتى يشجع اتجاهه الصحيح المعروف .

في اريد طفح الكيل ولم بعد في وسعنا ان نصبر ان تبقى كافة مخافر الشرطة عرضة للرماية والطلاق القنابل والصواريخ ولم بعد بوسعنا ان نصبر كدولة على ان يقتحم مخفر ويقتل احدهم جواده ويحرق ، ولهذا السبب اضارنا . اصدرنا انا الامر الى حامية اريد بنجدة قوى الامن الموجودة هناك وانتهت العملية

هذه القضية بسيطة ، يبدو لي ان القضية ليست فقط قضية امن ، القضية نوع من التآمر علينا وعلى العمل الفدائي ، هؤلاء الناس الذين يروجون الاكاذيب لا اعتقد انهم يخدمون العمل الفدائي بالعكس ، هم يفعلونه للصدام معنا ونتيجة هذا الصدام معروفة في كل مرة ، هؤلاء الناس الذين بدل ان يتبنوا الحق ويعرفوا الامور ويتقدموا بالنصيحة هؤلاء برأي يستخدمون يريدون ان يتحول الفدائيون الى ضحايا للسلطة ، لو ان السلطة تريد شرأ بالعمل الفدائي لا غلقنا هذا الباب منذ وقت طويل واؤكد لكم ذلك ، لكننا نحن حريصون على العمل الفدائي اكثر بكثير من كافة الخطابات الحباسية التي تسمع بالراديو من هنا وهناك .

القضية قضية مؤامرة بكل بساطة مؤامرة ابلوك معروفة كانت تريد تغييرا هنا لا يخدم اهداف العرب ولا يخدم اهداف القضية الفلسطينية وانما يخدم اغراض العدو ، عندما فشلت تلك المؤامرة تحول الضغط الى ضغط اعلامي كله اكاذيب ومغزوف ، ثم يحسبون الى ضغط مالي واقتصادي كما هو معروف ، تحسبون الى حرب اشاعات عن الرواتب وعن الجيوشية وعن فلان يدفع وفلان لا يدفع .

من ان ضابطا طلب كذا وطلب كذا وطلب كذا هذه كذبه كبيره في كل المؤسسات العربية التي اعرفها ليس هناك مؤسسة اكثر انضباطية واكثر اخلاق واكثر شرف من الجيش العربي الاردني ، هذا معروف ، هذا معروف ، لا اعرف مؤسسة عسكرية في الدنيا تتحمل ، يتحمل هذا الجيش من الاستغزات من مضايقات من كلام فارغ من اعلام فاجر ، لا اعرف ، ومع هذا ظل وسيظل كالفلعة الصامدة لا يؤثر فيه تقيق الضفادع .

الكلام عن النظام والكلام عن الحكومة والكلام على هذه الجهة وتلك وكل الاكاذيب هذه امور تقررنا هنا نحن لا نقرر لنا بالراديو ولا نقررنا ايتها جهة كانت حتى لو كانت جهة فدائية .

هذا هو خلاصة ما نواجه ، اجترنا كل هذه المؤامرات وعلى استعداد لمواجهة اي جديد منها ، لن نركع ، عسكرياً معروف عزمنا ، سيطره معروف عزمنا ، مالياً واقتصادياً غداً ستأتي الموازنة وتعرفوا حتى المؤامره الاقتصادية لدينا وسائل التغلب عليها ، الاحاديث والخرافات عن تخفيض قيمة الجنيه عن الرواتب عن اخذ الودائع عن اخذ كذا عن اخذ كذا عن اخذ كذا هذا كله كلام فارغ مقصود فيه التوهيم ، لكن والحمد لله اجترنا المرحلة التي توهم عزائنا فيها مثل هذه الاشاعات .

احاديث حكومة وطنية ، مقصود حكومة وطنية ، تتلقى التعليمات من الخارج ، المقصود حكومة تاجر بالشعارات ، كل حكومة بهذا البلد حكومة وطنية اذا ارضي عنها هذا الشعب هنا ، ولا علاقة بذلك بمزاجات هذه الجهة او تلك نحن لا نريد اي اختلاف نظر مع اي شقيق من الاشقاء . ولكن بنفس الوقت لا نريد ان نعود الى التهميات المعروفة

هذه المؤامرات كلها قضية عليها وستقضي على الباقي ، ولن نركع . اذا المقصود منا ان نركع ، لن نركع مادام عندنا ذراع واحد يطلق الرصاص ، خصوصاً نحن على حق ونحن على وطنية ، ونحن نعرف واجبتنا في هذا الموضوع . هذا من ناحية ، من ناحية اخرى يسهل على هذه المؤامرة او التآمر ان اللجنة المركزية ليست مسيطرة سيطرة تامة ، احاديث تعرفونها كلها ، الاتصامات تعرفونها كلها ، ليست هناك جهة مؤثرة تتعامل معها ، هذا يترك المجال لبعض الفئات المرتبطة جندياً بالاستعمار واسرائيل ان تجر الفئات الجديده الى معركة معنا ، هذا ما حدث في اريد ، بعد اريد قبل لنا ان اسباب المشكلة الجبهة الفلانية ، قلنا هذا بكل اسف متأخر كان يجب ان تعرفوا ان تلك الجبهة او تلك الجهة المعروفة هي التي تريد الشر بنا وبكم .

القضية كما قلت قضية بدنية من حيث الامن والاستقرار ليس من بلد في هذه الدنيا يتحمل ان تقصف مخافر الشرطة فيه بالقنابل . ليس من بلد في هذه الدنيا يقبل بان تسير فيه سيارات مسلحة . ليس من بلد في هذه الدنيا يقبل ان تتعرض حياته الاقتصادية الى هزات لمجرد وجود بضعة من المسلحين من المطلوبين للقانون . مضى علينا شهر او اكثر من شهر نطالب بابع قتل محتبين بالعمل الفدائي هؤلاء الذين قتلوا السيد غراية الموظف برئاسة الوزراء لم يقتلوه سياسة ولا نتيجة اشتباك وانما كان قتل والمعلومات معروفة عند اللجنة المركزية ، ومع هذا ما زلنا نسوف من يوم الى يوم ، اي حكومة في الدنيا تحترم نفسها وتقبل ان يكون قتل معروفين محتبين في اي جهة من الجهات .

هذه بعض القضايا والمناصب التي نواجهها في هذه المشكلة ، بطبيعة الحال الاكاذيب التي سمعناها

هكذا حث العمل

التي ضرت اشقائنا وضرت هذا البلد وضرت الثورة الفلسطينية وضرت العمل الفدائي. من مصلحة كل الأشقاء ان يتبينوا الحقيقة أولاً وان يعرفوها وان يدروسوها ونحن راضين بحكمهم بعد ذلك. اما ان ترتجل المواقف والتعليقات، فهذا شيء اظن ان هذا من حقنا ان لا نقبل به وان نرفضه وان نقف امامه. نحن الآن لا يوجد لدينا ولا مشكلة امن باستثناء بعض مناطق موجودة في عمان. وسنعالجها، بعدي.. ارجوكم ان نفل من مدرسة اعطاء أقصى فرصة ممكنة لاننا حريصين حتى على الذين يسيبون لنا هذه المشاكل. حتى لا نعطي فرصة لعدو حتى يشمت بنا، نحن قادرون على معالجة مشاكلنا الأمنية في ساعات واؤكد لكم ذلك، لكن نحب ان نتألم بالحسنى حتى لا نتفح الحسنى وعندئذ كل شيء جاهز. هذا خلاصة ما عندي. واشكركم.

(تصفيق)

السيد ابو العز نائب معان:

يا دولة الرئيس، صدقتك من اصدقك القول. كل شيء له قلب، وقلب القرآن ياسين، وقلب الأردن عمان، فأهل عمان وخاصة المنطقة الشرقية أكثر من مرة قابلوا دولة الرئيس ووعدهم بالهدوء والراحة، وانا اطلب من دولة الرئيس ان يعمل لجنة ويرى عمان ان كانت فاتحة او مغلقة، هذه عاصمة الأردن، وارجو من الحكومة ان تسرع بالتقاضي الموقوف في عمان.

السيد العوران نائب البطيعة:

دولة الرئيس، حضرات الأخوة، السلطات في هذا البلد تبعاً للدستور معرفة من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، نحن الآن في وضعنا الحاضر نلزم في خلق

نربط ما بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وتسمى هذه الحلقة كما اسمها انا حسب اجتهادي وادراكي لها (الحلقة الأمنية) في هذه المملكة الأردنية الهاشمية. كل من اعضاء هاتين السلطتين اقسام اليقين الدستورية، واليقين الدستورية معرفة دستورياً وفي كل من النظامين التابعين لهاتين السلطتين من هذا النص، الاخلاص، والولاء، والحفاظ على قدسية البلد. اذن كلا السلطتين مسؤول امام هذا القسم وان اخذنا منه ناحية جانبية هي دستوري الخصاص مسؤول كل من هؤلاء الاعضاء امام الله والضمير. اني اناشد الضمير الانساني في هذا البلد الصابر الصامد الذي تتألم عليه قوى عربية مع الأسف، منها ما هو أجور ونشأ ما هو مخدوع، ومنها ما هو مخدوع فكل واحد من هذه تضر في مصلحتنا وبالتالي تضر بالمصلحة العربية العامة، طالما ونحن في حرب مع قوى امبريالية تسترت وراء دولة مسوخة هي اسرائيل، اذن علينا واجبات، واجبات فردية، واجبات جماعية، واجبات الفردية يجب ان تأخذ الرحمة في نفس كل فرد، وان يحشى الله وان يتعظ فيما يعود بالخير على الطفل والمجاز والأرمل في هذا البلد المنكوب، لا اقول المنكوب من يد العدو، المنكوب من فئاته المتطرفة، فثاته المنحرفة، يجب لقاء هذا ان يوضع اساس لكي يعيش المواطن في راحة وامان واطمئنان. رغبة الخبز في هذا البلد اليوم اصبح مسيراً على رب العائلة ان يستحصل عليه بسهولة الى اطفاله وعياله، فهل هذا جزء الأردن من الامة العربية يا ترى؟ هذا جزء الأردن الذي يضحي في كل ساعات لا بل في كل ثواني ليله ونهاره بدماء ابنائه امام عدو جائر غاشم لا يرحم ليعيش ابن الكويت وابن العراق وابن ليبيا وابن السودان ومن الى غير ذلك، باطمئنان واستقرار وراحة وامان.

الله اكبر هذا لا يقوله عربي مخلص، لا يقوله مسلم جبل على الديانة الاسلامية، ما مصيبة هذا البلد حتى تتألم عليه هذه الناس؟ اي ذنب اقترف؟ اي جرم جناه لأنه احترم قدسية العمل الفدائي. وفتح له صدره ومد له يده؟ ماذا جنى؟ (فما الحرب الا ما علمتم وذقتموا وما هو عنها بالحديث المرجع)

الحرب هي الحرب ومعناها معروف وشروطها معروفة وخطوطها بالغة ظاهرة غير مخفية، الحرب في وادي الاردن، في القدس الشريف، في المسجد الأقصى، في القيامة، في مهد عيسى، لا في جبل الجوفه ولا في الاشرفية ولا بالحسين ولا في ازقة وحارات عمان.

المجلس مدعو باقتراحه هذا التالي، بان يتخذ قراراً الآن، ويخاطب به كافة الدول العربية لأن تخاف الله وان تقلع عن هذه الفكرة السيئة التي لا تجر الا الولايات ونحن علينا وبالتالي عليهم. والسلام عليكم،

(تصفيق)

السيد البطاينة نائب اريد:

اقتراح على هذا المجلس الكريم ان يأخذ باقرار التالي:

١ - تجديد الولاء لقائد هذا البلد والأنتماء حول العرش والنظام.

٢ - تأييد القوات المسلحة الاردنية التي هي درع وطننا وسياج امتنا والوقوف الى جانبها وتوجيه الشكر اليها.

٣ - شجب المؤامرات واستنكار التصريحات التي تخرج من هنا وهناك والتي ليس لها من هدف غير خدمة المخططات الامبريالية والصهيونية وتصديق

الجبهة الداخلية في هذا البلد ومن وراءها الجبهة الشرقية.

٤ - تأييد الحكومة في اجراءاتها التي تهدف الى استتباب الأمن والاستقرار في هذا الوطن العزيز وتأمين سيادة الدستور وحكم القانون والنظام.

اصوات : موافقة

السيد نائب الرئيس:

هل يوافق المجلس على هذا الاقتراح؟

الجميع : موافقون.

دولة رئيس الوزراء:

القرار جيد جداً واشكر هذا المجلس على هذا القرار، واضافة الى ما فصلته عن مشكلتنا، مثلاً: الرئيس القلاني يتأذى بقوة المعركة يهدد بقطع النفط اذا لم تزد الاسعار، لكن لا يهدد بقطع النفط من اجل قومية المعركة مثل من الامة. بعض الاشقاء العرب يتبنوا منظمات بعينها ويقطعوا مهنات عن منظمات اخبرى ويتفقدوا منظمات اخرى، ويهاجموا منظمات اخرى، وفي ليبيا اخبروا منظمات لا تعجبهم، لما نحن نتحرك للمحافظة على امننا ونظامنا وارواحنا كل الدنيا تتجمع ويقولوا ضد العمل الفدائي.

لا ضروره ان امر بعشرات القصاص، لكن الصورة الواقع هي صورة مؤامرة، صورة مؤامرة، يريدوا ان ينهوا الفدائيين بعض المضللين ويقولوا الحق على الاردن الذي انهمامهم. والتهمة المشكلة التفتيش عن كبش فداء من نوع اخر سواء بالطريقة الدعائية سواء بالضبط المالي والاقتصادي سواء بالتأمر المباشر كما حدث علينا في ايلول وقيل ايلول. هذه القضية ارجو من الاجرة في هذا المجلس ان يتبينوا

هكذا حذرت الدول

بوضوح وصراحة ، المهم في هذا اكله . ان تكون هدف سهل لهذه المؤامرة هذا شيء بعيد عن استأنهم جدا بعيد بعيد كثيرا ونحن على حق واقوياء الساعد كثير والاعوان عارفين طريقنا وعارفين واجبتا كل الكلام هذا في النتيجة .. الزيد يذهب كما هو معروف واشكركم

(تصفيق)

السيد القضاة نائب عجلون

بالنظر لتصريح الخطير الذي فاه به القلادي اريد ايضا بالاضافة الى القرار المتخذ ان يعلن هذا المجلس ايضا بان هذا النظام ملك هذا الشعب ومتمسك به ويبدل في سياه وتحت لواء قائده كل غال وكل ثمين ويذل النفس والنفس .

وبنفس الوقت اريد ان اعلن لعالم العربي كله ومن يتعرض لنظامنا باننا متمسكين بهذا النظام ولا نسمح لأي احد ان يمسه بسوء

اصوات : نفس القرار

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

السيد نائب الرئيس : يتلى محضر الجلسة السابقة

الجميع : موافقون

٢ - تلاوة الارادة الملكية السامية لتمديد مدة مجلس النواب سنتين

السيد نائب الرئيس :

تلاوة الارادة الملكية السامية لتمديد مدة المجلس (وهنا وقف جميع من في القاعة)

السيد الأمين العام :

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية

المشامية بعد الاطلاع على الفقرة ١ المادة ٦٨ المعدلة من الدستور

نصدر ارادتنا بتمديد مدة مجلس النواب سنتين

١٩٧١/٣/٣

وزير الداخلية
مازن العجلوني

(وهنا جلس الجميع)

٣ - تلاوة الاوراق الواردة

السيد نائب الرئيس :

ارجو من السيد الامين العام تلاوة الاوراق الواردة

(أ)

السيد الامين العام :

كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٢٨٢٠ مرفقة جواب معالي وزير الزراعة جوياعلى الاقتراح المقدم من النائب السيد يوسف العظم وهذا نصهما :

رئاسة الوزراء

الرقم ٢٧/٣/٢٧/٩/٢٨٢٠

التاريخ ١٩٧١/٢/٤

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث طيا بنسخة من جواب سلطة المصادر

الطبيعية على اقتراح النائب المحترم السيد يوسف العظم واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

وصفي التل

دولة رئيس الوزراء الاحم

الموضوع : الاقتراح برغبة رقم (٧)

تاريخ ١٩٧١/١/٣

المقدم من النائب المحترم السيد يوسف العظم

ارجو ان ارفع اليكم مطالبات سلطة المصادر الطبيعية حول التفاوض التي اوردتها النائب المحترم السيد يوسف العظم في الاقتراح برغبة رقم (٧) تاريخ ١٩٧١/١/٣

لقد صرحت سلطة المصادر الطبيعية في كسل مناسبة بان اعمال التحري والتقصي التي اجريتها في الاردن لم تكن لاد من حيث الكمية ولا من حيث النوعية كافية لاثبات عدم وجود البترول فيه . لذلك عاجلت الحكومة حينئذ منحت الشركة اليونانية بتاريخ ١٩٠٨/٤/١ امتيازاً للبترول في جزء من الاردن نقاط الضعف في الاتفاقيات السابقة وسأعدها لاول مرة في وضع شروط اتفاقية الامتياز للشركة اليونانية

اليوغسلافية الشيخ عبد الباق الطريفي . احاد مشاهير خبراء البترول العرب . وهذه الاتفاقية وهي نافذة المفعول حالياً بمثابة عقدتها الجمهورية العربية المتحدة مع بعض الشركات الأمريكية .

ان الطريقة التي تتبعها الشركة اليوغسلافية هي الطريقة العلمية السليمة في عمليات التحري والتقصي عن البترول وهي الطريقة الوحيدة من بين جميع الشركات التي عملت في الاردن في حقل البترول التي اتبعت هذه الطريقة السليمة وبمع ان الاعمال التي قامت بها لحد الآن لم تسمح لها باكتشاف البترول بكميات تجارية الا انها عزت على البترول بشكل سائل ولاول مرة في الاردن ولكن بكميات محدودة جداً وقد زاد هذا التفاؤل في العثور على البترول بكميات مناسبة . وهذا لا زالت الشركة تمارس اعمالها بحجة ونشاط في

اورد النائب المحترم في التقدير الاول في الاقتراح برغبة ما يلي : بعد ان تم في سنة ١٩٦٨ تحقيق وجود البترول في جميع الاراضي المحيطة بالاردن بكميات تجارية . لا خلاف اننا لا نستطيع ان نتيقنا في وجود البترول في الاردن على وجوده في النبتون المجاورة اذ اننا اراضي البترول الحيوانه التي تحتوي على البترول لا تشكل إلا نسبة بسيطة جداً من مجموع مناحات هذه الدولة . اذا كان وجود البترول في السعودية يستلزم وجوده في الاردن فبالاخرى ان يكون وجود البترول في اربعة من السعودية يستلزم وجوده في جميع اراضي العراق . السعودية وهذا امر مستحيل .

ان التفاؤل في وجود البترول في الاردن يعتمد على ملاحظات وتطورات جيولوجية والاعمال التي كالت فيها الشركات قبل الشركة اليوغسلافية لم يمكن كافيته لاهمال هذه البلائل والملاحظات والتطورات

كما اورد النائب المحترم في الفقرة الخامسة ما يلي : ان الشركة اليوغسلافية التي عملت في الاردن وقد عرفت ذلك الشركة (شركة سوتيرال الجزائرية) على البترول في سوريا في مواطن كثيرة كانت يقر وسام من وجود البترول فيها . حسب رأي الخبراء الاجانب والشركات الاجنبية .

ان لا ينبغي المصادر التي استقي منها النائب المحترم هذه المعلومات وليكن من المؤكد ان البترول اكتشف في سوريا قبل ظهور شركة سوتيرال الى الوجود والاعمال قامت بها سوتيرال في سوريا هي اعمال جيوفيزيائية مثلها في ذلك مثل غيرها من الشركات التي تمارس هذا النوع من العمل . وقد علمت الجهات في سوريا انهم انهم كمن سوتيرال او قاموا به عملك مماثلة للاختلال التي قالت قبلها لكونها لكونها الموكمة . ان

هكذا منه الفصل

اعمال الجهات الاخرى ساعدت في اكتشاف وتطوير البترول في سوريا .

ان الشركة اليوغوسلافية تقوم في الاردن ضمن منطقة امتيازها بواسطة شركات اختصاصية هامة باعمال جيوفيزيائية مماثلة لتلك التي تقوم بها شركة سونترال . هذا وحسب ما نعلم فان شركة سونترال تقوم بالاشتراك مع حكومة الجمهورية اليمنية بالتحري والتنقيب عن البترول في اليمن على اساس مماثلة لاسس الاتفاقية الموقعة بين الحكومة الاردنية والشركة اليوغوسلافية . واليمن وهو البلد الوحيد التي تمارس فيه سونترال جميع عمليات التحري والتنقيب .

وفي الختام نرجب ان نؤكد للنائب المحترم بان الاعمال التي تقوم بها الشركة اليوغوسلافية في الاردن تبشر بالخير وهذه هي الشركة الوحيدة من بين الشركات التي عملت في الاردن التي لا يمكن اتهامها او الشك في نواياها فهي شركة من دولة لا يوجد لديها نوايا سياسية سيئة تجاه الاردن كما وانها ليست في وضع مالي يسمح لها بتبذير المال لمآرب سياسية ، هذا بالإضافة الى انها تملك الكفاءات والمهارات المطلوبة وان رغبتها ومصحتها في اكتشاف البترول في الاردن لا تقل عن رغبة ومصحة الاردن في ذلك . وان مصلحة الاردن تتطلب تاحة الفرصة لهذه الشركة وتقديم كل مساعدة ممكنة لها لتنفيذ التزاماتها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

وزير الزراعة

السيد العظيم نائب معان :

عطوفة الرئيس : حضرات الأخوة

الواقع نحن هنا اسرة واحدة واذا كان السؤال بناءً فلا بد ان تكون الاجابة بناءة كذلك ، والذي

احب ان اينه للأخوة جميعاً ولأخواني الوزراء ان الرد دائماً رداً بعيداً عن اي تفكير في الاستفزاز بمعنى ان المسؤول الذي يوجه اليه السؤال اي وزير هو غير متهم ، هو ليس في موضع اتهام معين ، عندما نستفسر من وزير معين انما نريد ان نعرف شيئاً ما عن قضية ما في هذا البلد . ونحن كتيبت والمرارة نحز في نفسي وكلنا نألم ونتمنى ان يكون في هذا البلد بترول يغنينا عن ان نعد ابدنا لأي انسان لأن الأردن ثبت للعالم جميعاً هو بوابة العالم العربي ، هو الذي اذا صمد ووقف في وجه العدو ، فالأمة العربية من ورائنا في رخاء او على الاقل في طمأنينة ، نحن الذين نتلقى الضربات واذا كان الاردن قوياً يجيشه وشعبه وتماسك ابنائه وبتروله - الذي نرجو ان يوجد فالأردن غني عن ان يمد يده للآخرين .

اولاً : الشركة اسمها (شركة سونترال) وليست (شركة سنترال) فهي شركة عالمية وجزأ رئيسية ، ومصدري في ذلك مصدر جزأري موثوق ، لم أقرأه من صحف ، انما مصدر جزأري ولم اقل بسان هذه الشركة هي اوجدت او بحث واستخرجت البترول من سوريا ، هذه الشركة تسهم الآن في البحث وتوجد او تستخرج بترول من مناطق اكند الخبراء الأجانب ان هذه المناطق خالية من البترول فأكدت شركة سونترال الجزأرية بان هذه المناطق فيها بترول وقد استخرجته منها .

ثانياً : التفسير هو تقصير سلطة المصادر الطبيعية في اعطاءنا صورة واضحة عن اعمال الشركة اليوغوسلافية وهو الذي دفعني لهذا السؤال ، ولم يكن الموضوع موضوع محامل على الشركة إطلاقاً بمقتدار بما هو حرص وغيره على بلدي الحبيب وكان يودي ان نرودنا سلطة المصدر الطبيعية باستثمارات ، بحسب

الاقل تزود هذا المجلس بالنتائج التي وصلت لها الشركة اليوغوسلافية في موضوع التنقيب عن البترول . وشكراً .

الرقم : ٥٥٠/٣/٦

التاريخ : ١٩٧١/٢/٢٨

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى اقتراح النائب المحترم السيد يوسف العظيم رقم (٨) المقدم بتاريخ ١٩٧١/١/٩ ، بموضوع الصحف والمجلات .

ارجو ان ايبين لمالككم ان هذه الوزارة اذ تشارك النائب المحترم رأيه لتتبرر هذه الفرصة لتجديد التأكيد للمجلس الموقر ، انها قد اتخذت جميع الترتيبات اللازمة لمنع دخول وتداول الصحف والمجلات موضوع البحث ، فاصدر مراقب المطبوعات العام امر الدفاع رقم (٣) لسنة ١٩٧١ ، المرفقة نسخته ، وقام بتوزيعه على الجهات المختصة للعمل على تنفيذه . مع العلم بانه قد تم الافراج عن مجلة الشبكة اللبنانية على امل تقيدتها بعمليات دائرة المطبوعات والنشر وتقادها نشر الصور الخلة بالأدب :

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الثقافة والاعلام

عدنان ابو حوده

امر دفاع رقم (١) لسنة ١٩٧١

صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم (٥) لسنة ١٩٤٨

علماً بالصلاحيات المخولة الي بمقتضى نظام الدفاع رقم (٥) لسنة ١٩٤٨ أقر منع دخول وتداول الاسطوانات لمسألة Israel Independence 19٤5 في المملكة الأردنية الهاشمية ، وارجو من السلطات المختصة تنفيذ ذلك .

وزاقت المطبوعات العام

امين ابو الشعر

١٩٧١/١/٢٢

هكذا من الاصل

السيد العظيم نائب معان :

شكراً دولة الرئيس .

الاستاذ جمو نائب عمان :

يمكن نسمع من معالي وزير الاعلام شيئاً ...
لانه قال ان الشبكة نسقت مع وزارة الاعلام تريد ان
نسمع الجواب عن التنسيق .

دولة رئيس الوزراء :

ترك الموضوع للجنة .

- ج -

السيد الامين العام :

كتاب معالي وزير الاعلام رقم (٥٤٠) جواباً
على الاقتراح برغبة رقم (٩) المقدم من النائب
المحترم السيد يوسف العظم .

رقم : ٥٤٠/١٨

تاريخ : ١٩٧١/٢/٢٥

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى اقتراح النائب المحترم السيد يوسف
العظم (٩) المقدم بتاريخ ١٩٧١/١/٩ ، بموضوع
عدم وصول البيت التلفزيوني الى العقبة .

ارجو ان اين لمالكم ان مؤسسة التلفزيون
قد اجرت الدراسات الفنية النهائية على ارفع مستويات
الخبرة الدولية بغية الوصول الى مرحلة التغطية
التلفزيونية الكاملة لجميع مناطق المملكة والمناطق التي
لا يصل اليها البث في الارض المحتلة . وغير خاف
عليكم ، بطبيعة الحال ، ما يعترض تلك العملية من
صعوبات فنية معقدة عديدة نحن جاهدون في التغلب
عليها باسرع وقت ممكن .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

وزير الثقافة والاعلام

هشام ابو عوده

السيد العظيم نائب معان :

ارجو ان يكون الجواب المقبل عملياً بزيارة
تقوم بها مع الاخ وزير الاعلام الى العقبة لمشاهدة
برامج التلفزيون الاردني بدل الاسرائيلي الذي غطى
المنطقة كلها .

الاستاذ جمو نائب عمان :

دعوه من عاطي ابو العز .

- د -

السيد الامين العام :

كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٣٠٩٥)
حول اعطاء صفة الاستعجال بمشروع قانون المؤسسة
الصحفية الأردنية لسنة ١٩٧١ . وفيما يلي نصه :

الرقم : م ٣٧٩٥/٩٦

التاريخ : ١٩٧١/٣/١٠

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم بـ ١٥٠ نسخة من مشروع قانون
المؤسسة الصحفية الأردنية بشكله الذي اقره مجلس
الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٤ مع الاسباب الموجبة
له ، رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره
واعطائه صفة الاستعجال .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

وصلي التل

السيد نائب الرئيس :

ووفق على هذا القانون . بالقرار رقم ١٣ لسنة
١٩٧١ وسأتي لبحثه عند النظر بمقررات اللجنة
القانونية واعتبار من الأمور المستعجلة .

الجميع : موافقون .

- أ -

السيد الامين العام :

كتاب معالي نائب رئيس مجلس الاعيان رقم (٤٢٥)
حول القانون المؤقت رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون
الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية وهذا نصه .

الرقم : ٤٢٥/١/١٩١/٢

التاريخ : ٩٧١/٣/٢

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بالاشارة الى كتاب معاليكم رقم

١٩٧٠/١٢/٢٩ المؤرخ في ١٠٣٧/١/١٩٨/٢

قرر مجلس الاعيان في جلسته الرابعة من الدورة
العادية الرابعة المتقدمة بتاريخ ١٩٧٠/٣/١٦ الموافقة
على القانون المؤقت رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون
الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالصيغة التي
ورد فيها من مجلس النواب الموقر مع الاصرار على

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٨

قانون معدل لقانون الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦

١ - بخصوص المادة (١١) من القانون الاصيل

تقضي المادة ١١ من القانون الاصيل (قانون الأوقاف رقم ٦٦/٢٦) بالغاء المادتين (١١ و ١٢) من
قانون الايتام ٩/٥٣ وان تنوى دائرة الأوقاف الصلاحيات المعطاه لمجلس الايتام المنصوص عنها في المادتين
المذكورتين من قانون الايتام وهي صلاحيات تتعلق بادانات الايتام وبادارة صناديق الايتام واتشاء مؤسسة
مالية لهذه الصناديق .

غير ان كثيرا من شؤون الايتام بقيت منوطة بالمحاكم الشرعية بموجب احكام قانون الايتام واحكام نظام
التركات . ولما كان مرجع المحاكم الشرعية هو قاضي القضاة وليس وزير الأوقاف او مجلس الاوقاف .
لذلك فان تعيين مرجع واحد يتولى كافة شؤون الايتام اضمن لتحقيق المصلحة المتوخاه الامر الذي
يتطلب الغاء المادة (١١) من قانون الأوقاف رقم ٦٦/٢٩ والاستعاضة عنها بالمادة (٣) من القانون المؤقت رقم
٦٨/٥٣ ولاعادة ربط كافة شؤون الايتام بدائرة قاضي القضاة .

٢ - بخصوص الفقرة (ج) من المادة ٢ من القانون الاصيل

ان هذه الفقرة بحسب النص الاصيل تستثني المساجد التي لا يفتى عليها من وزارة الأوقاف من تعريف
عبارة (الأوقاف والشؤون الإسلامية) الامر الذي لا يمكن معه وزارة الأوقاف من ممارسة الصلاحيات المنصوص

صياغة المادة (١٢) المعدلة بموجب المادة (٤) من القانون
المذكور بالنص التالي :-

المادة (١٢) - يعاقب بالحبس من شهر الى سنة او بالغرامة
من ١٠ - ١٠٠ دينار او بكلتا العقوبتين كل من يخالف
احكام الفصل الرابع من نظام الأوقاف رقم ٦٦/١٠٢ .
ارجو معاليكم التكرم بعرض التعديل على مجلسكم
الموقر حتى اذا ما نال الموافقة تكرمتم باعلامي النتيجة .
واقبلوا فائق الاحترام

نائب رئيس مجلس الاعيان

عبد الرحمن خليفه

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على ما تلاه الامين العام ؟

الجميع : موافقون .

وهذا هو نص القانون كما وافق المجلس عليه

وكما سيعاد الى مجلس الاعيان الموقر

مكتبة
مجلس النواب

عنها في نظام الاوقاف رقم ٦٦/١٤٢ بالنسبة للمساجد المشار اليها وخاصة ما يتعلق بشؤون الوعظ والارشاد وبما ان المصلحة تتطلب توحيد علاقة وزارة الاوقاف بالنسبة لجميع المساجد ، لذلك اصبح من الضروري توسيع تعريف عبارة (الاوقاف والشؤون الاسلامية) بحيث تشمل المساجد التي لا يتفق عليها من موازنة الاوقاف .

٣ - بخصوص المادة (٤) من القانون المؤقت رقم ٦٨/٥٣

بما ان الفصل الرابع من نظام الاوقاف رقم ٦٦/١٤٢ يعالج موضوع الاشراف على اجهزة الوعظ والارشاد ومراقبة الوعظ والخطباء والائمة والمدرسين . . الخ ، ومن اجل ضمان تنفيذ احكام الفصل الرابع المشار اليه بمنع اية تجاوزات او مخالفات لذلك تتطلب المصلحة فرض عقوبة بحق المخالفين لاحكامه .

قانون مؤقت رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٨

قانون معدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم (٢١) لسنة ١٩٦٦

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي باضافة ما يلي الى آخر ما ورد في الفقرة (ج) منها :

« وكذلك المساجد التي لا يتفق عليها من موازنة الاوقاف »

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (١١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

١١- أ - يؤسس في مركز كل محافظة او لواء او قضاء يختاره قاضي القضاء مجلس مؤلف من :

- ١ - القاضي الشرعي رئيسا
 - ٢ - مدير الايتام عضوا دائما
 - ٣ - احد موظفي وزارة المالية يختاره قاضي القضاء بعد موافقة وزير المالية .
 - ٤ - عضوين آخرين يعينهما قاضي القضاء بتسبب من القاضي الشرعي .
- ب - يشرف مجلس الايتام على :
- ١ - ادائات اموال الايتام .
 - ٢ - الاتفاق على القاصرين وعمارة عقاراتهم .
 - ٣ - محاسبة الاوصياء .

المادة ٤ - تضاف المادة الجديدة التالية بعد المادة (١١) مباشرة من القانون الاصلي تحت رقم ١٢ ويناد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس .

المادة ١٢ :

يعاقب بالحبس من شهر الى سنة او بالغرامة من ١٠ - ١٠٠ دينار او بكلا العقوبتين . كل من يخالف احكام الفصل الرابع من نظام الاوقاف رقم ٦٦/١٤٢ .

- و -

السيد الامين العام

كتاب معالي نائب رئيس مجلس الاعيان رقم
(٤٢٦) حول مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد
المدني لسنة ١٩٧٠ وهذا نصه :

الرقم ٤٦٦/١٧٤/٢

التاريخ ١٩٧١/٣/٢٠

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بالاشارة الى كتاب معاليكم رقم ٣٠١/١٧٤/٢
المؤرخ في ١٩٧١/٢/٢٢ . .

قرر مجلس لاعيان في جلسته الرابعة من الدورة
العادية الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٧٠/٣/١٦ الموافقة
على مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة
١٩٧٠ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب
المؤقر . مع اجراء التعديل التالي عليه وهو :

« صياغة المادة (٣) من المشروع المعدل
بالنص التالي :

المادة (٣) - تعدل المادة ٤٨ من القانون
الاصلي بشطب عبارة (بشرط ان لا تزيد على
ثلاثماية دينار الواردة في آخر الفقرة (أ) منها » .

ارجو معاليكم التكرم بمرض هذا التعديل على
مجلسكم المؤقر حتى اذا ما قال الموافقة تكرم باعلامي
النتيجة .

واقبلوا فائق الاحترام

نائب رئيس مجلس الاعيان
عبد الرحمن خليفة

السيد نائب الرئيس

هل يوافق المجلس على تعديلات مجلس الاعيان
المؤقر على مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني
لسنة ١٩٧٠ كما تلاه السيد الامين العام .

الجميع موافقون

(وقفا يلي نص مشروع القانون كما وافق عليه
المجلس وبالصيغة التي سيعاد فيها لمجلس الاعيان) .

الاسباب الموجبة

لما كانت خدمة الموظفين غير المصنفين منذ
تاريخ ١٩٤٣/٤/١ غير تابعة للتقاعد فانهم عندما
ينفصلون عن الخدمة لا يكون لديهم واتب تقاعد
يساعدتهم على المعيشة ومراعاة لوضعهم هذا فقد
وجد ان من العدالة رفع المكافأة التي تعطى لهم عند
اتهاء خدماتهم اذ ان المكافأة المخصصة لهم حاليا
زهيدة نسبيا .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٠

قانون معدل لقانون التقاعد المدني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل
لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون
رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون
الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٤٧ من القانون الاصلي
بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه
بما يلي :

١ - مع مراعاة احكام المادة ٢٦ من هذا
القانون اذا انتهت خدمة الموظف غير المصنف بغير

هكذا جاء الاصلي

- ز -

السيد الأمين العام

كتاب معالي نائب رئيس مجلس الأعيان رقم (٤٢٧) حول القانون المؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون التربية والتعليم وفيما يلي نصه :
الرقم : ٤٢٧/٢/٣٢/٢
التاريخ : ٩٧١/٣/٢

الاستقالة وكانت له خدمة خمس سنين أو أكثر يعطى مكافأة تعادل جزءاً من اثني عشر جزءاً من راتبه الشهري الأخير عن كل شهر كامل من خدمته .

المادة ٣ - تعدل المادة ٤٨ من القانون الأصلي بشطب عبارة (بشرط أن لا يزيد على ثلاثمائة دينار) الواردة في آخر الفقرة (أ) منها .

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

بالإشارة إلى كتاب معاليكم رقم ٤٥٠/٢/٢٥/٣ المؤرخ في ١٩٧٠/١/١٩ . قرر مجلس الأعيان في جلسته الرابعة من الدورة العادية الرابعة المتعقد بتاريخ ١٩٨١/٣/١٦ الموافقة على القانون المؤقت رقم ١٧ لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون التربية والتعليم بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر مع اجراء التعديلات التالية عليه وهي : -

أ - صياغة المادة ٢٧ المعدلة بموجب المادة ٣ من القانون المذكور بالنص التالي : -

المادة ٢٧ - يتألف المجلس من : -

- ١ - وزير التربية والتعليم
- ٢ - رئيس الجامعة الأردنية
- ٣ - رئيس ديوان الموظفين
- ٤ - وكيل وزارة التربية والتعليم
- ٥ - ممثل عن مجلس الاعمار
- ٦ - ممثل عن مؤسسة رعاية الشباب
- ٧ - ثلاثة مديريين من الوزارة من بين ذوي العلاقة في شؤون المناهج والتخطيط والاشراف على التعليم
- ٨ - ممثل عن مؤسسات التعليم العالي في المملكة
- ٩ - ممثل عن المؤسسات التعليمية الاهلية
- ١٠ - خمسة من ذوي الخبرة والرأي المهتمين بامور التربية والتعليم من غير موظفي الوزارة

ب - صياغة المادة ٢٨ بالنص التالي : -

« المادة ٢٨ - يعين مجلس الوزراء بتسبب من الوزير اعضاء المجلس المذكورين في البنود ٥ - ١٠ من

المادة ٢٧ .

ويحق لمجلس الوزراء اعضاء هؤلاء الاعضاء من العضوية واستبدالهم باعضاء آخرين بتسبب من الوزير » .

ارجو معاليكم التكرم بعرض التعديلات على مجلسكم الكريم حتي اذا ما نالت الموافقة تكرمتم باعلامي النتيجة .

واقبلوا فائق الاحترام

نائب رئيس مجلس الاعيان

عبد الرحمن خليفه

السيد نائب الرئيس

هل يوافق المجلس الكريم على التعديلات الواردة من مجلس الأعيان الموقر حول قانون التربية رقم ١٧ ؟

الجميع : موافقون .

(وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيعاد فيها الى مجلس الاعيان)

الاسباب الموجبة لتعديل قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤

(انشاء مجلس التربية والتعليم)

ضمانا لاستقرار السياسة التربوية وتطويرها ، واتساقاً مع فلسفة التربية والتعليم واهدافها العامة والخاصة المنصوص عليها في قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ ، واقتناع وزارة التربية والتعليم بأن السبيل الى ذلك هو اشراك المعنيين من الرسميين ذوي العلاقة مع الاشخاص ذوي الخبرة والرأي من القطاع الخاص في رسم السياسة التربوية والعمل على تطويرها ، تقتضي المصلحة اجراء التعديل المقترح على قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ هـ

الاسباب الموجبة لاصدار القانون المعدل لقانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ بقانون مؤقت

ان طبيعة المهام والمسؤوليات التي تضمنها القانون المعدل الجديد تطلب التنفيذ خلال العطلة الصيفية (حزيران ، تموز ، آب ١٩٦٩) والتي يكون فيها مجلس الامة الموقر في اجازته المقرره . ولم يكن من مصلحة التعليم تأجيل تنفيذ هذه المهام والمسؤوليات حتى موعد افتتاح دورة المجلس العادية التي بدأت في تشرين الاول ١٩٦٩ ، اي بعد موعد بدء العام الدراسي الحالي ١٩٧٠/٦٩ ، لذا اقتضت المصلحة اصدار هذا القانون المعدل بقانون مؤقت .

وفيما يلي بعض المهام والمسؤوليات المنوطة بها والتي انيطت بمجلس التربية والتعليم بموجب هذا القانون . -

١ (تقديم النواصي بشأن الامن المتعلقة باقرار نتائج الامتحانات العامة (الثانوية العامة والاعداديه العامه) والتي ستظهر خلال شهر تموز .

٢ (تقديم المشورة بشأن انشاء المنابر من الابتدائية والاعدادية والثانوية والمعاهد والمراكز الثقافية الحكومية والخاصة ، والتي يجب ان يتم في عطلة الصيف القادم بالنسبة للعام الدراسي الجديد .

كتاب معالي نائب الرئيس

٣ (تتطلب الخطة التربوية العشرية القادمة ، والتي تعمل وزارة التربية والتعليم على وضعها ، اهدافاً واسساً واضحة تصاغ بموجبها هذه الخطة . وتقضي الضرورة ان تكون هذه الخطة جاهزة في وقت لا يتعدى الصيف القادم ، لاستكمال المفاوضات مع البنك الدولي لتمويل بعض مشاريع وزارة التربية والتعليم والتي بدأت في شهر نيسان من هذا العام (١٩٦٩) .

٤ (الموافقة على المناهج الدراسية المختلفة وأهم هذه المناهج هي مشاريع مناهج المرحلة الثانوية الأكاديمية والمهنية التي ينبغي البت فيها خلال عطلة الصيف ليتسنى للوزارة تنفيذ المشاريع التي يمولها البنك الدولي وفقها .

٥ (تنسب مشاريع أنظمة وتعليمات منبثقة عن القانون ، الى المراجع المختصة وهي مشاريع عاجلة وملحة ينبغي إصدارها خلال العطلة الصيفية وقبل ابتداء العام الدراسي المقبل بغية توفير المناخ المناسب لتنظيم الدراسة والتعليم وفق هذه الأنظمة والتعليمات .

وبعبارة موجزة فإن تأخير إصدار هذا القانون حتى دورة مجلس الأمة العادية يعني تأخير تنفيذ مشروعات وزارة التربية والتعليم اللازمة لتأمين تعلم المواطنين بالشكل المناسب مدة عام ونصف على الأقل .

قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٩

قانون معدل لقانون التربية والتعليم

==

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثانية من القانون الأصلي بإضافة تعريف كلمة المجلس بعد تعريف كلمة الوزير كما يلي : -

تعني كلمة المجلس : مجلس التربية والتعليم في الوزارة والمؤلف بمقتضى هذا القانون .

المادة ٣ - يلغى الفصل الثامن من القانون الأصلي (المواد ٢٧-٥٤) ويستعاض عنه بما يلي :

الفصل الثامن

مجلس التربية والتعليم

المادة ٢٧ - يتألف المجلس من :

- ١ - وزير التربية والتعليم
- ٢ - رئيس الجامعة الأردنية
- ٣ - رئيس ديوان الموظفين

رئيساً

عضواً

عضواً

٤ - وكيل وزارة التربية والتعليم عضواً

٥ - ممثل عن مجلس الاعمار عضواً

٦ - ممثل عن مؤسسة رعاية الشباب عضواً

٧ - ثلاثة مديريين من الوزارة من بين ذوي العلاقة في شؤون المناهج والخطيط والاشراف أعضاء التعليم .

٨ - ممثل عن مؤسسات التعليم العالي في المملكة عضواً

٩ - ممثل عن المؤسسات التعليمية الأهلية عضواً

١٠ - خمسة من ذوي الخبرة والرأي المهتمين بأمور التربية والتعليم من غير موظفي الوزارة أعضاء

المادة ٢٨ - يعين مجلس الوزراء بتسبب من الوزير أعضاء المجلس المذكورين في البنود ٥ - ١٠ من المادة

٢٧ . ويحق لمجلس الوزراء إعفاء هؤلاء الأعضاء من العضوية واستبدالهم بأعضاء آخرين بتسبب من الوزير .

المادة ٢٩ - تكون مدة العضوية للأعضاء في المجلس خمسة أعوام .

المادة ٣٠ - يشترط في كل عضو من الأعضاء المذكورين في البنود ٦ - ٩ من المادة (٢٧) ان يكون جامعياً

المادة ٣١ - أ - ينتخب المجلس سنوياً من بين أعضائه نائباً للرئيس بالاقتراع السري ليقوم بمهام الرئيس عند غيابه .

ب - يعين الوزير للمجلس أميناً للسر متفرغاً من بين كبار موظفي الوزارة تتوافر فيه الشروط

الواردة في المادة ٣٠ اعلاه يساعده عدد من الموظفين بالقدر الذي تتطلبه مهام المجلس ،

ويحضر جميع جلسات المجلس دون ان يحق له التصويت ويتولى القيام بالمهام التي يكلفه

بها المجلس ويكون ارتباطه برئيس المجلس .

المادة ٣٢ - يتكون النصاب القانوني للمجلس من اثني عشر عضواً وتصدر قراراته بالاجماع او بأغلبية عشرة اصوات على الأقل .

المادة ٣٣ - يناط بالمجلس المهام التالية : -

أ - تقديم التواصي الى الوزير بشأن تنفيذ السياسة التربوية في المملكة المنصوص عليها في الفصل الثاني من هذا القانون .

ب - تنسيق مشاريع تعديل قانون التربية والتعليم والأنظمة والتعليمات المنبثقة عنه الى المراجع الرسمية المختصة بواسطة الوزير .

ج - دراسة مشروع موازنة الوزارة وتقديم التواصي بشأنها الى الوزارة .

د - تقديم المشورة للوزير بشأن انشاء المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية والمعاهد والمراكز الثقافية الحكومية والخاصة .

هـ - وضع الاسس العامة الواجب اتباعها في اعطاء المناهج الدراسية .

و - الموافقة على المناهج الدراسية .

هكذا في الأصل

- ز - الموافقة على أي تعديل أو تغيير يقترح على المناهج الدراسية .
 ح - وضع الاسس والشروط الواجب توافرها في الكتب المدرسية قبل تقريرها .
 ط - الموافقة على الكتب المدرسية المقترحة .
 ي - اقرار أي تعديل أو تنقيح يقترح على الكتب المدرسية المقررة .
 ك - تأليف لجان فرعية من المختصين لوضع مشروعات المناهج الدراسية ودراسة مشروعات الكتب المدرسية وغيرها من الأمور الفنية .
 ل - تقديم التواصي بشأن الاسس المتعلقة باقرار نتائج امتحاني (الشهادة الاعدادية العامة) و (شهادة الدراسة الثانوية العامة) من الوزارة .
 م - اعطاء المشورة للوزير في أي امر من الأمور التي يرى ضرورة لبدء الرأي فيها .
- المادة ٣٤ - تنفذ وزارة التربية والتعليم قرارات المجلس في حدود ما نصت عليه المادة (٣٣) من هذا القانون .

المناهج والكتب المدرسية

- المادة ٣٥ - ينشأ في الوزارة قسم يسمى (قسم المناهج والكتب المدرسية) تكون مهمته ما يلي : -
 أ - تهيئة الدراسات الفنية والبحوث العلمية ، والاشراف على التجارب التربوية والقيام بتغييرها من الأعمال التي يكلفه بها المجلس والوزارة فيما يتعلق بالمناهج والكتب المدرسية ويستعين بمن شاء من أعضاء الهيئات التدريسية ومسؤولي الوزارة والموجهين التربويين والخبراء والمختصين .
 ب - القيام بتنسيق أعمال اللجان الفرعية التي يشكلها المجلس ودراسة تقاريرها ونتائج أعمالها ، وتقديم مقترحاته بشأنها إلى المجلس .
 ج - الاتصال بالأقسام المختلفة في الوزارة ، وبالموجهين التربويين ، والإداريين ، ومديري المدارس وبأعضاء الهيئات التدريسية في المؤسسات التعليمية ، لتقديم مقترحاتهم بشأن المناهج والكتب المدرسية ، ودراسة هذه المقترحات وعرض نتائج هذه الدراسة على المجلس .
 د - تزويد الوزارة بنتائج أعمال المجلس والقسم في جميع ما يختص بالمناهج والكتب المدرسية .
 هـ - تنفيذ الإجراءات العملية التي تتعلق بتأليف الكتب المدرسية وطرح عطاءاتها ، وطبعها ، وتسعيرها ، والاشراف على توزيعها أو بيعها .
- المادة ٣٦ - يتألف قسم المناهج والكتب المدرسية من :
 أ - رئيس وعدد من الأعضاء يكون كل واحد منهم دون غيره متخصصاً في مبحث من المباحث التي تدرس في المراحل التعليمية المختلفة ويجب أن يكونوا من حملة الشهادات الجامعية ومن ذوي الخبرة في التدريس لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات .
 ب - ديوان له رئيس يتولى تسيير وتنظيم المكاتب الخاصة بالقسم أو بغيره من أقسام الوزارة ويرتبط بتدبير التعليم الذي يتبعه القسم .

- ج - مكتب للكتب المدرسية يرأسه أحد أعضاء القسم ويتكون من العدد اللازم من الموظفين والمستخدمين ويختص بالتنفيذ والإجراءات العملية التي تتعلق بالكتب المدرسية المشار إليها في الفقرة (هـ) من المادة (٣٥) ويكون صلة الوصل بين القسم والموظفين والناشئين والناشرين .
- المادة ٣٧ - لا يجوز تغيير المناهج الأبعد مضي ست سنوات دراسية على بدء تنفيذها ، غير أنه يجوز تعديلها خلال هذه المدة إذا رأى المجلس ضرورة لذلك .
- المادة ٣٨ - لا يجوز لأحد من أعضاء المجلس أو لأمين سره أو لرئيس قسم المناهج والكتب المدرسية أو لأعضائه القيام بتأليف الكتب المدرسية أو جمعها أو ترجمتها سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر .
- المادة ٣٩ - يتبع في اختيار الكتب المدرسية طريقة المسابقة الحرة وفي الحالات الخاصة يلجأ إلى طريقة التكليف أو طريقة الاختيار من السوق الحرة أو طريقة الترجمة .
- المادة ٤٠ - إذا تقرر تأليف كتاب وفق طريقة المسابقة الحرة يعلن القسم مرتين على الأقل في صحيفتين يوميتين محليتين عن حاجة الوزارة إلى تأليف ذلك الكتاب ، وفق الشروط التي يبينها المجلس .
- المادة ٤١ - يقوم القسم بدراسة مشروعات الكتب مع اللجان الفرعية التي يوافقها المجلس لمدة الغاية ويقدم نتيجة هذه الدراسات إلى المجلس .
- المادة ٤٢ - إذا تقرر اتباع طريقة التكليف يطلب القسم بموافقة المجلس إلى شخص أو أكثر من المختصين ذوي الخبرة أعداد مشروع الكتاب المطلوب وفق المناهج المقرر والشروط التي تعين لهذه الغاية .
- المادة ٤٣ - يتولى القسم ادخال أي تعديل أو تنقيح يقرره المجلس على أي كتاب مدرسي مقرر ويكون ذلك إما بتكليف مؤلفه أو غيره من المختصين .
- المادة ٤٤ - لا يسمح لتدريس أي كتاب في المؤسسات التعليمية في المملكة إلا إذا وافق عليه المجلس ونسق أحكام هذا القانون .
- المادة ٤٥ - أ - في حالة تقرير كتاب مدرسي يصرف لمؤلفه مبلغ سبعة وخمسين ديناراً خجداً أعلى وفق نظام خاص ويصبح هذا الكتاب ملكاً للوزارة .
 ب - يستثنى من أحكام الفقرة السابقة الكتب المدرسية المقررة بطريقة الاختيار من السوق الحرة أو ج - في حالة تقرير كتاب مدرسي في مبحث اللغة الأجنبية سواء بطريقة المسابقة الحرة أو بطريقة التكليف يقدر المجلس المكافأة المالية التي يستحقها المؤلف ويصبح هذا الكتاب ملكاً للوزارة إلا إذا نصت شروط الاتفاقية مع المؤلفين أو الناشرين على خلاف ذلك .
 وذلك بتسليم من المجلس وموافقة مجلس الوزراء .
- المادة ٤٦ - أ - يشرف مؤلف الكتاب على طبعته وتوزيعه ملازمه في الطبعة الأولى دون أجر وفي حالات تطلب قيامه بذلك يكفل المجلس شخصاً آخر للاشراف على طبعته مقابل أجره يحسم منه من مكافأة المؤلف .
 ب - أما في الطبعات التالية فتدفع مكافأة المؤلف الكتاب أو غيره ممن يكلفهم للقيام بالاشراف على طبعته وتوزيعه .

مكتبة
مجلس النواب

المادة ٤٧ - إذا تقرر ترجمة كتاب ليكون كتاباً مدرسياً . يدفع الى مترجمه اجرا بموجب احكام الفقرة (أ) من المادة (٤٥) من هذا القانون .

المادة ٤٨ - أ - تدفع الى اي شخص يكلفه المجلس بتعديل او تنقيح اي كتاب مدرسي مقرر مكافأة تتناسب وما يبذله من جهد في هذا السيل .

ب - تدفع مكافأة مناسبة لاعضاء اللجان الفرعية التي يوكلها المجلس من المتخصصين لوضع مشروعات المناهج الدراسية ودراسة مشروعات الكتب المدرسية وغيرها من الاعمال الفنية .

المادة ٤٩ - يدفع الى كل عضو من اعضاء المجلس والى امين سر المجلس ورئيس قسم المناهج والكتب المدرسية واعضاء القسم مكافأة مناسبة .

المادة ٥٠ - يصدر نظام خاص يحدد مقدار المكافأة والاجور الوارد ذكرها في هذا القانون .

المادة ٥١ - تطبع الكتب المدرسية المقررة وفق الاصول المرفوعة .

المادة ٥٢ - أ - يحدد قسم المناهج مع الجهات الحكومية المختصة اسعار الكتب المدرسية المقررة التي تعرض للبيع على اساس سعر الكلفة واطافة نسبة مئوية لا تتجاوز ١٥٪ .

ب - يعم القسم قائمة باسعار الكتب المدرسية على جميع المدارس والجهات المعنية .

المادة ٥٣ - توزع الكتب المدرسية المقررة مجاناً على طلاب المرحلة الالزامية في جميع المدارس الحكومية مرة واحدة في السنة ، وفيما عدا ذلك تباع بالاسعار المحددة .

المادة ٥٤ - تباع الكتب المدرسية المقررة لطلاب المرحلة الثانوية وفق تعليمات تضعها الوزارة .

(ح)

السيد الامين العام

كتاب عطوفة نائب رئيس مجلس النواب رقم (٣٢٤) حول انتخاب اعضاء لجنة شؤون الامن

الوطني، وفيما يلي نصه :

الرقم ٣٢٤/٤/٢٤/٣

التاريخ ١٩٧١/٣/٢

اعطوفة الامين العام

قرر مجلس النواب في جلسته السابعة من

الدورة العادية الرابعة المنتقدة بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٤

الموافقة على قرار اللجنة الادارية رقم (١) المؤرخ

في ٣ و ٢٦/١/١٩٧١، والمتضمن التوصية بقبول

الاقتراح برغبة رقم (٦) المقدم من النائب معادة

السيد محمد الحاج عبد الله المتعلق بموضوع تشكيل

لجنة في مجلس النواب تحت اسم (لجنة شؤون الامن

الوطني) .

لذا ارجو التكرم بوضع هذا الموضوع على جدول اعمال الجلسة القادمة من اجل انتخاب اعضاء هذه اللجنة من قبل المجلس الكريم .

واقبلوا فائق الاحترام ،

نائب رئيس مجلس النواب

محمد الحشيان

اصوات : يؤجل

السيد نائب الرئيس

هل يوافق المجلس على تأجيله ؟

الجميع : موافقون

٤ - الاقتراحات برغيبات

السيد نائب الرئيس

ارجو من عطوفة الامين العام تلاوة الاقتراحات

برغبات الواردة من حضرات النواب المحترمين

تمهيدا لاحالتها .

(أ)

السيد الامين العام :

الاقتراح برغبة رقم (٢٢) المقدم من النائب

المحترم عطوفة السيد سلمان القضاء بشأن رفع قضاء

عجلون الى لواء وفيما يلي نصه :

اقتراح برغبة رقم م (٢٢)

تاريخ ١٩٧١/٣/٢

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع / رفع قضاء عجلون الى لواء

تحية طيبة وبعد ،

يربو عدد سكان قضاء عجلون على الاربعين

الف نسمة كما انه يضم عشرات القرى وعددا من

البلديات والمجالس القروية ومساحة واسعة - فضلا

عما ينتظره في المستقبل من خلق حركة اصطياف

وسياحة فيه وقد قامت الحكومة الجلية باحداث البنية

في بعض الاقصية من المملكة التي لا تزيد عدد

سكانها او قراها عن هذا القضاء ، ولهذا ولأجل

تأمين راحة الاهلين وتوفير الخدمات الحكومية لهم

باسرع واسهل السبل دون ان يكلفوا مشقة الرجوع

الى مركز المحافظة او الى العاصمة ، وحيث ان اهالي

القضاء يرغبون في رفع القضاء الى لواء . فاني بالنيابة

عن اهالي القضاء اقل رغبتهم هذه الى المجلس الكريم

والحكومة الجلية مؤملا تلبية طلبهم الحيوي

العادل هذا .

وبالختام ارجو عرض اقتراحي هذا على المجلس

الكريم ليتفضل بدوره بحالته الى الحكومة الجلية

مع التوصية وبانتظار ما ستتحله في هذا السيل من

اجراءات .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب قضاء عجلون

سلمان القضاء

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على

الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ب)

السيد الامين العام :

الاقتراح برغبة رقم (٢٣) المقدم من النائب

المحترم السيد سلمان القضاء بشأن وضع نص في قانون

العقوبات يجرم الاعتداء على المراهة وفيما يلي نصه :

اقتراح برغبة رقم (٢٣)

تاريخ ١٩٧١/٣/٢

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : طلب وضع نص في قانون العقوبات

يجرم الاعتداء على المراهة

تحية واحتراما وبعد ،

ان الفلاحين وصغار المزارعين وذوي الدخل

المنخفض كثيرا ما يقومون ضحايا للمرايين الذين

يتقاضون فوائد فاحشة لا يقابلها الدين ولا المنطق

ولا الضمير ، وقد اتخذ بعضهم المراهة مهنة لهم

فيكتب المراهي سنداً يمثل فيه الدين الحقيقي على الاقل ،

ويتقاضى فائدة شهرية او سنوية وقد تصل احيانا

الفائدة الى ٦٠٪ او اكثر . ولهذا وحيث ان قانون

العقوبات جاء غالياً من اي نص يعاقب معادي

الافراض بالرهبان وامنوة بالكثير من القوانين العقوبات

التي تجرم المراهة بمراتب ، فقد جرمت بالفعل اذا ثبت

انه اعتاد المراهة اكثر من مرة .

هكذا جاء النص

ولذا أقترح أن تقوم وزارة العدلية الجليلة بتقديم مشروع قانون يجرم هذا الفعل وجعل العقوبة الغرامة وفي حالة التكرار الحبس والغرامة ، راجيا عرض هذا الاقتراح على المجلس الكريم ليتمثل بدوره بأحواله على الحكومة الجليلة للنظر فيه .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب قضاء عجلون
سلمان القضاء

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على احواله هذا الاقتراح على الحكومة ؟
الجميع : موافقون .

(ج)

السيد الامين العام :

الاقتراح برغبة رقم (٢٤) المقدم من النائب المحترم عطوفة السيد سلمان القضاء بشأن احوال مديرية تربية وتعليم في قضاء عجلون وهذا نصه :

اقتراح برغبة رقم (٢٤)
تاريخ ١٩٧١/٣/٢

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : احوال مديرية تربية وتعليم في قضاء عجلون
تحية واحتراما وبعد ،

قامت وزارة التربية والتعليم هذا العام باحداث مديريات تربية في بعض المناطق ، ومع تقديري لهذا فانها اغفلت قضاء عجلون الذي يبلغ عدد سكانه اكثر من (٤٥٠) الف نسمة وعدد المدارس فيه حوالي (٥٥٠) مدرسة وعدد الطلاب فيه حوالي (٤٠٠٠) طالب . وقد فهمت انه تقرر الحاق هذه المدارس في مديرية التربية لواء جرش بينما كان لحقا لمديرية التربية في اريد .

ان هذا الاجراء ان صح فهو مع الاسف ليس في مصلحة المواطنين في قضاء عجلون فالحاق قضاء عجلون في جرش اجراء غير عملي وفيه صعوبة على المواطنين ويكبدهم المشقة فصلا قضاء عجلون الرسمية والادارية والتجارية ليست مع مدينة جرش بينما صلاتهم هذه مرتبطة ارتباطاً وثيقاً في مركز المحافظة في اريد واكاد اجزم انه لا توجد اصلا وسائل مواصلات منظمة بين جرش وعجلون ، وكان الاولى ان تحدث في هذا القضاء مديرية تربية وتعليم .

لذا فاني اتقدم بهذا الاقتراح للمجلس الكريم راجياً احواله الى معالي وزير التربية والتعليم للكرم بالموافقة على احوال مديرية تربية وتعليم في قضاء عجلون اسوة بغيره من الاقضية التي يقل عدد سكانها وتقل عدد مدارسها وطلابها عما هو عليه في قضاء عجلون والامل بمعالي الوزير تلبية هذا المطلب .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

نائب قضاء عجلون
سلمان القضاء

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على احواله هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

- د -

السيد الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٢٥) مقدم من معالي النائب المحترم السيد بشارة غصيب يتضمن مطالبة لاجهزة الاذاعة والتلفزيون بالامتناع عن قبول الدعاية والاعلانات للبخان والتشخين وفيما يلي نصه :-

اقتراح برغبة رقم (٢٥)

تاريخ ١٩٧١/٣/٣

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو التفضل بعرض الاقتراح التالي على المجلس الكريم لاحالته الى الحكومة .

رغم الاجماع على الضرر الذي يحصل بالصحة العامة من جراء التشخين ورغم الاجراءات التي اتخذتها وتتخذها معظم الدول الراقية لاحد من التشخين والتوعية التي تقوم بها في هذا السبيل ، فاننا ما زلنا نرى اجهزة الاذاعة عندنا وبالاخص التلفزيون مستمرة في اذاعة الاعلانات باشكال مختلفة كلها تعود للاغراء على الاقبال على التشخين .

لهذا اقترح ان يوعز لوزارة الاعلام بان تمتنع عن اذاعة اي اعلان فيه اغراء للتشخين وأن تقوم بتوعية كاملة بالمضار .

واقبلوا فائق الاحترام ،

نائب السلط
بشاره غصيب

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على احواله هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

- ه -

السيد الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٢٦) مقدم من معالي النائب المحترم السيد رشيد البطاينة يتضمن طلب

الموافقة على انضمام معالي النائب المحترم السيد يعقوب معمر الى عضوية اللجنتين القانونية والمالية وفيما يلي نصه :-

اقتراح برغبة رقم (٢٦)

تاريخ ١٩٧١/٣/١٧

عطوفة نائب رئيس مجلس النواب الاكرم
تحية طيبة وبعد :

رغبة من المجلس باشراف الاستاذ يعقوب معمر في لجان المجلس للاستفادة من خبراته - اقترح الموافقة على ضم عضويته الى لجنتي القانونية والمالية .
واقبلوا فائق الاحترام .

نائب محافظة اربد
رزق البطاينة

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا الاقتراح ؟

الجميع : موافقون .

- و -

السيد الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٢٧) مقدم من عطوفة النائب المحترم السيد وحيد السوران يتضمن مطالبة حامة لقضاء الطفيلة وفيما يلي نصه :-

اقتراح برغبة رقم ٢٧

تاريخ ١٩٧١/٤/٢٤

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
تحية وبعد :

ارجو التكرم بعرض مقترحاتي التالية على

هكذا حذرت الفصل

مجلسكم الكريم للنظر فيها وإحالتها على الحكومة
لأجراء ما يلزم.

واقبلوا فائق الاحترام

نائب محافظة الطفيلة

وحيد العوران

المقترحات :

١ - اقترح منع تفويض الأراضي الاميرية
للشرقية والشمالية الشرقية والجنوبية الشرقية
من لسوء الطفيلة باعتبارها خصصت في الاصل
مراعي للمواشي والحيوانات الاخرى حفاظا على هذه
الثروة الحيوانية .

٢ - اقامة خط هانف مباشرين الطفيلة وعمان
لان يساهم على حالته الحاضرة ضار في مصلحة
الاهل وفيه عراقيل جمة للموظفين والمسؤولين
مباشرة ولجميع الدوائر الرسمية وذلك بسبب كثرة
الطلبات على خطوط الكرك مركز المحافظة .

٣ - ايجاد عيادة طبية وشعبة بريدية ومدرسة
للبنين في قرية رحاب الشرقية وتحسين طرق المواصلات
هناك .

٤ - تشجير المساحات الخصبة بالحراج وغيرها
من الأراضي الاميرية الصالحة للغرس والتشجير
الواقعة في الجهة الغربية من اراضي اللواء لتلطيف
الحر وتحسين المناخ والاستفادة بفتح يهود على الخربة
اولا وعلى المنطقة ثانيا .

٥ - حفر آبار ارتوازية في المنطقة .

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على احوالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ز)

السيد الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٢٨) مقدم من عطوفة
النائب المحترم السيد محمد الحشاش يتضمن الطلب
بتعيين بعض الطرق في محافظة السلط وفيها يلي نصه :

اقتراح برغبة رقم (٢٨)

تاريخ ١٩٧١/٣/٢٩

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
ارجو التكرم بتوجيه الاقتراح التالي الى الحكومة
الجليلة للعمل على تنفيذ ما جاء به وهو :

١ - العمل على فتح وتعيين طريق يمتد من
قرية الصبيحي الى عرقوب الراشد الى تلون الذهب
وهي طريق زراعية ومهمة للمزارعين .

٢ - اكمال تعيين الطريق المتفرع من قرية
الصبيحي الى قرية عرقوب الراشد حيث انها مهمة
وتربط القرى ببعضها .

راجيا اجابة هذا الطلب من قبل وزارة
الاشغال العامة .

واقبلوا فائق الاحترام ، ،

نائب محافظة السلط

محمد الحشاش

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على احوالة هذا الاقتراح على
الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

٥ - مقررات اللجنة القانونية

السيد نائب الرئيس

ثاني الآن للبند الخامس من جدول الاعمال وهو
مقررات اللجنة القانونية فارجو من عطوفة المقرر
السيد سليمان القضاء التفضل بالمتابعة لتلاوة المقررات .

(أ)

السيد المقرر

قرار رقم (٧) لسنة ١٩٧١

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها
القانوني بتاريخ ١٩٧١/٣/٢ برئاسة معالي رئيس
الجنة السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي
والعطوفة والسعادة السادة المقرر والاعضاء ، سلمان
القضاء ، سليم البخيت ، عبد الوهاب الحايي ، بشارة
غصيب ، اميل الغوري ، سابي المكش ، رزق البطاينة .

اطلعت اللجنة القانونية على كتاب دولة رئيس
الوزراء الافخم - الحاكم العسكري العام رقم
١٥/٣٣/٤٥/٨٣٣ تاريخ ١٩٧١/٧/١٧ ، ومرفقة
القرار الصادر من مدعي عام المحكمة العرفية العسكرية
والمضمن طلب رفع الحصانة عن النائب السيد محمود
الروسان بتهمة الاخلال بالسلاطة العامة خلافا لامر
الدفاع رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٧ وبمخاللة المادة (١٨) من
نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩ والمادة (١٠) من
نظام الدفاع رقم (٤) لسنة ١٩٣٩ ، وعطفا على
المادة (٤) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ لتوفر الادلة
لدى النيابة العامة تبرر تقديمه للمحكمة بهذه التهمة حتى
تتمكن النيابة العامة من التحقيق واقامة الدعوى
الجزائية عليه .

وعليه وبلاستناد الى احكام المادتين (٨٦) من
الدستور و (١٠٨) من النظام الداخلي ، وحيث انه
انضج ان طلب رفع الحصانة هذا ليس طلبا كيديا
وليس الغرض منه التأثير على النائب المذكور لتعطيل
عمله النيابي لانه لم يحضر الدورة القادمة اصلا لتغييره
عن البلاد ، فان اللجنة توصي المجلس الكريم بالموافقة
على رفع الحصانة عن النائب المذكور وتوصي المجلس
الكريم بالموافقة على قرارها ، ومن ثم ابلاغ ذلك
الى دولة رئيس الوزراء / الحاكم العسكري العام .
الجنة القانونية

(ب)

السيد المقرر :

قرار رقم (٨) لسنة ١٩٧١

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها
القانوني بتاريخ ١٩٧١/٣/٢ برئاسة معالي رئيس
الجنة السيد رياض المفلح ، وحضور اصحاب المعالي
والعطوفة والسعادة . المقرر والاعضاء . سليمان القضاء ،
سليم البخيت ، عبد الوهاب الحايي ، بشارة غصيب
رزق الغوري ، سابي المكش .

اطلعت اللجنة القانونية لمجلس النواب على كتاب
دولة رئيس الوزراء الافخم الحاكم العسكري العام
رقم ١٥/٣٣/٤٥/٨٣٣ تاريخ ١٩٧٠/١٢/٣١
ومرفقة كتاب مدعي عام المحكمة العرفية العسكرية
رقم ١٠١٤/٧٠/٢٣٢٠ تاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٧
والمضمن طلب رفع الحصانة عن النائب السيد عبد
السلام العوري بتهمة تصدير الاسلحة والذخيرة الى
سوريا بقصد الاتجار بها خلافا لاحكام المادة (٨)
وبمخاللة المادة (١١) من قانون الاسلحة النارية والذخائر
لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته ، وذلك كي تتمكن النيابة العامة
من اقامة الدعوى الجزائية ضده .

وعليه وبلاستناد لاحكام المادة (٨٦) من الدستور
والمادة (١٠٨) من النظام الداخلي ، وحيث انه انضج
بان طلب رفع الحصانة هذا ليس كيديا وليس الغرض
منه التأثير على النائب المذكور لتعطيل عمله النيابي
لانه لم يحضر الدورة الحالية اصلا لتغييره عن البلاد ،
فان اللجنة توصي المجلس الكريم بالموافقة على رفع
الحصانة عن النائب المذكور ، وتوصي المجلس الكريم
بالموافقة على قرارها ومن ثم ابلاغ ذلك الى دولة
رئيس الوزراء - الحاكم العسكري العام .

الجنة القانونية

هكذا عند الاصل

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه القرارات ؟

السيد المفلح نائب عمان ورئيس اللجنة القانونية :

قبل البت بالقرارات ارجو ان الفت نظر المجلس الكريم الى المادة (٧١) من قانون الانتخابات (اذا توفي عضو مجلس النواب او تغيب عن جلسات المجلس اكثر من شهر خلال اية دوره عادية او اكثر من ثلث المدة خلال اية دورة استثنائية دون ان يحصل على اذن بذلك تسقط عضويته ويصبح محله شاغرا ، ولذلك اثبت من هذه الناحية افضل بكثير من رفع الحصانة والمحاكم الصلاحيات والمجلس لم يجتمع في نصابه القانوني الا في هذه الجلسة . ولذلك ارجو ان يوضع الاقتراح من لم يصوت على فعلهم رفع اصبعه ، وتقييم ثابت من محاضر الجلسات ولا يحتاج الى اثبات وان الجلسات هي ملك المجلس .

السيد نائب الرئيس :

انا اذكر بانهم ارسلوا برقيات يطالبوا فيها منحهم اجازة .

السيد المفلح نائب عمان :

اولا لم يوافق المجلس ولم يعرض على المجلس مثل هذا ، وان كان هناك برقيات للمسؤولية ترتب ويقتضي اتخاذ اجراءات بحق ادين عام المجلس .

- ضجة -

السيد العوران نائب الطفيلة :

... المفروض ان تعرض على المجلس اما ان يوافق او يرفض ...

السيد المفلح نائب عمان :

... ولم يوضع في جدول الاعمال في كل جلسة من الجلسات الماضية اي اشارة ان هؤلاء طلبوا الاجازة ...

السيد نائب الرئيس :

... عندكم اقتراح بفصل نيابة ...

السيد المفلح نائب عمان :

... اقتراح بتطبيق حكم القانون ..

السيد نائب الرئيس :

... هناك اقتراح بتطبيق حكم القانون ، وعندكم قرار برفع الحصانة لنصوت على ذلك .

السيد الحاج عبد الله نائب اربد :

انا اذكر ان امين عام المجلس حاول قراءة برقية مرسله من عبيد السلام العوري ومنع من المجلس ، ارجو ان لا يقع اللوم على السيد هاني مع كرمي له ..

(ضحك)

السيد جمو نائب عمان :

... ليس تذكره يا اخي ...

(ضحك ، ضجة)

المادة ٧١ - ا- اذا توفي عضو مجلس النواب او تغيب عن جلسات المجلس اكثر من شهر خلال اية دورة عادية او اكثر من ثلث المدة خلال اية دورة استثنائية دون ان يحصل على اذن بذلك من المجلس ودون ان يكون قد تم تعيينه لمطلقة مشروعة او ب- اذا تحقق بدولة اجنبية او البت الاراء او اعتزالا بالاعلاص والطاعة لها او قام بعمل قد يصح عوجه احدوايا تلك الدولة او اشترك في ذلك العمل او ايدته تسقط عضويته ويصبح محله شاغرا ويتم اسقاط هذه الصفة بقرار من ثلثي اعضاء مجلس النواب .

السيد الحاج عبد الله نائب اربد :

... لأن السيد هاني ...

(ضجة)

السيد نائب الرئيس :

اولا قرار اللجنة القانونية برفع الحصانة من يوافق عليه ...

(ضجة)

السيد نائب الرئيس :

من يريد تطبيق حكم القانون ، بالفصل ...

السيد العوران نائب الطفيلة :

... ارجوك ، ارجوك ، القانون هنا اقوى نصا وروحا من قرار اللجنة ، ولا اجتهد في مورد النص طالما هناك نص قانوني فكيفنا الله شر البحث فسيما ورد بقرار اللجنة القانونية .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

ياسيدي ، الواقع عرض موضوع هؤلاء النواب في اول جلسة عقدها مجلس النواب بعد مغادرتهم البلد ، وتقدمت الحكومة بطلب لرفع الحصانة لهذا المجلس الكريم ، وقرر هذا المجلس احالة هذا الموضوع الى اللجنة القانونية ، وبعد دراسته من قبل اللجنة القانونية اوصت التوصية التي تلاها المقرر ، فانا ارى مادام الموضوع موضوع يتعلق بقرار محكمة ، وقرار مجلس سابق وافق به على دراسته حتى من الناحية القانونية ودرس برئاسة الخال الكريم . وقررت هذه اللجنة مثل هذه التوصية التي اعتقد بانها كافية وارجو من المجلس الكريم المتفضل بالموافقة على هذه التوصية .

(لا لا ضجة واصوات تنهية)

* معالي السيد رياض الفلح

السيد المفلح نائب عمان :

... عندما تطلع اللجنة على نص قانوني معمول فيه ولا يمكن تأويله ولا يمكن الخروج عنه ، ولذلك لا يعني قرار اللجنة بالتوصية برفع الحصانة ولا يمنع تطبيق المادة (٧١) .

(ضجة)

السيد الحاج حسن نائب عمان :

اذا سمحت اعتقد ان اقتراح الخال الكريم يقدم ويحال الى اللجنة .

(ضجة)

السيد المفلح نائب عمان :

... تفهيم ثابت من محاضر الجلسات وهذا اقوى دليل واكبر دليل .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

ياسيدي انتم درست الموضوع وانير هذا الموضوع في هذا المجلس من قبل الحكومة وقررت احالته على اللجنة واللجنة درستته فارى . يكون قرار اللجنة .

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على فصل النائب السيد محمود الروسان نائب اربد بموجب المادة (٧١) من قانون الانتخاب لمجلس النواب ؟

الجميع : موافقون .

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على فصل النائب السيد عبد السلام العوري نائب رام الله بموجب المادة (٧١) من قانون الانتخاب ؟

الجميع : موافقون .

هكذا عند الأصل

السيد نائب الرئيس:

اذن فقد أصبح قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٩٧١/٣/٢ وقرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ ١٩٧١/٣/٢ لازوماً لهما. فهل يوافق المجلس على رفضهما.

الجميع: موافقون.

- ج -

السيد المقرر:

قرار رقم (٩) لسنة ١٩٧١

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٧١/٣/٢ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد رياض المفلح وحضور السادة اصحاب المعالي والعطوفة والسعادة المقرر / سلمان القضاء ، سليم البخيت ، عبد الوهاب الحوالي ، بشارة غصيب سابي العكشة ، رزق البطاينة ، امل الغوري . ونظرت بمشروع قانون المؤسسة العامة للتأمين لسنة ١٩٧١ وبعد دراسته وتدقيقه قررت قبوله كما ورد من الحكومة .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .
اللجنة القانونية

السيد العظم نائب معان:

نلاحظ بهذا القانون ضرورة والزام كل مواطن ان يؤمن على بيته والمواطنون في غنى عن كثير او عن الجديس من من الاشياء التي تلزمهم قضايا مالية . فالمواطن يؤمن على عداد الكهرباء ، والمواطن يدفع تأمين على تأمين على عداد المياه . والمواطن يدفع تأمين على سيارته ها التأمين الزامي . وهذا التأمين الجديد بالزام كل مواطن ان يؤمن على بيته ، ارجو من الاخوان وارجو المجلس الكريم ان يؤجل البت

في هذا الموضوع حتى نلتقي مع الحكومة او ندرس الموضوع دراست وافية .

السيد المقرر:

انا ارجو ان ارد على ذلك

السيد البطاينة نائب اربد:

ارجو ان تقرأ المادة .

السيد العظم نائب معان:

ارجو قراءة المادة .

السيد المقرر:

(المادة (١٠) فقرة (أ) تقول :

السيد الموران نائب الطفيلة:

ما تفضل به الزميل وارد ولكن سئى عن باله بان لا يوجد بيت الا مؤمن عليه من قبل بنك او مؤسسة .

السيد المقرر:

(المادة (١٠) فقرة (أ) تقول : يكون

التأمين على الابنية والسلع في البوند والسيارات والآليات المسجلة في دائرة السير اجبارياً) .

السيد العظم نائب معان:

نحن نتحدث عن البيوت .

السيد المقرر:

بالنسبة للبيوت ان هناك كتاب ورد من دولة الرئيس على ما اذكر - لا يوجد معنا الآن - يقترح فيه ان يكون مبدأ الاختيار ، لأن اللجنة لم تدرسه ، لكن بالنسبة للسيارات قانون السير يلزمها على التأمين فلانا اقترح ان يبقى الزامي على السيارات .

السيد العظم نائب معان:

كيف .. اقرأ مرة اخرى

السيد المقرر:

(يكون التأمين على الابنية والسلع في البوند والسيارات والآليات المسجلة في دائرة السير اجبارياً) .

السيد العظم نائب معان:

لا اعرف كيف توضع الابنية والسلع في البوند ، كيف صيغت هذه المادة ..

دولة رئيس الوزراء:

يا اخوان ، الحقيقة هذا القانون ، الناعي له : اولاً . ان تشارك كافة المناطق بالمساهمة بالاعباء التي تتحملها المناطق المتضررة .

مثلاً ، نأخذ فترة سنة ١٩٦٨ ، من كان يتضرر ؟ اهل الغور ، من كان يتفرج عليهم بقية المنطقة .

فالتأمين الحقيقة لاجل ان يكون حتى ، عندما يكون عام ، على كل مواطن في هذا البلد ان يساهم باي اضرار - بطريقة غير مباشرة - تقع في منطقة اخرى . هذا المقصود منه .

قصة الاجبار ضرورة السبب .. المبلغ هو الحقيقة بسيط وزهيد قد لا يتحمل بضعة دنائير سنوياً هذا المبلغ الحقيقة ، مثلاً نحن نجمع من كافة .. مثل شركات التأمين نجمع من كافة المؤمنين بالسيارات فاذا خربت سيارتي او احترقت يدفعوا نفس الشيء يصيب اهل كفر اسد . واهل العقبة : فالمشاركة ضرورة . الخيارات ، اذا ترك ولم يكن هذا اجبارياً الحقيقة تفتح علينا ابواب كبيرة كثيرة ولا يصح قانون ، وهذا بالحقيقة اساس بالمساهمة في الصمود .

السيد العظم نائب معان:

اذا كان يشمل موضوع التأمين اي ضرر يقع حتى في حالة الحرب .

دولة رئيس الوزراء:

هذا بشأن الحرب .

السيد العظم نائب معان:

ارجو ان يكون النص واضح وشركات التأمين لها القدرة ان تتعجب .

دولة رئيس الوزراء:

هذا بشأن الحرب . نعم

السيد المقرر:

استاذ يوسف - شركات التأمين لا تدفع بالحرب .

دولة رئيس الوزراء:

لان شركات التأمين لا توافق على تأمينات الحرب هذه المؤسسة . سبب هذا القانون هو الحرب سبب هذا القانون هو الحرب لهذا السبب واضحة الاسباب الموجبة لهذا القانون .

الاستاذ جمو نائب عمان :

الواقع انا عضو في اللجنة القانونية ولم وافق على هذا القانون ، والسبب ان الضرائب والرسوم قد أصبحت تنقل كاهل المواطن والمواطنون ليسوا كلهم سواء ، هناك من لم يجد الاثمن الرخيص وهناك من يجد المال الكثير الذي يلهو به ، وهذا القانون يشمل جميع المواطنين بدون استثناء فالدولة تستوفي الرسوم والضرائب والمسقات من المواطنين ومن هنا فالدولة

هكذا يجب العمل

مسؤولة عن رعاية هؤلاء المواطنين اذا وقع حيف او وقع ضيم او قامت حرب وتضرر المواطنون في هذه الحالة للدولة الحق ان تأخذ من اموال الأغنياء المومنين الذين يكدسون اموالهم وان يسدوا العجز على ان ترد الى هؤلاء اموالهم عند الرخاء .

اما ان تفرض الرسوم والضرائب على كل المواطنين على حد سواء وبخاصة في مثل هذه الحالة ، اعتقد ان هذا يتنافى مع العدالة ، هذا رأيي .

لذلك ، انا ارجو ان لا يتوقف التعويض على المواطن المتضرر فيها اذا كان مؤمناً على داره او على ملاكه ، لان الدولة يجب ان تراعي هذه الناحية .

اما لو كان الناس كلهم سواء من حيث الغناء فهناك لا مجال لان نقول يستثنى اناس وتفرض هذه الضرائب او الرسوم على آخرين .

انا قرأت القانون مع اللجنة القانونية وهناك المواطن من حيث الابنية مخير . حسب ما ورد .

دولة رئيس الوزراء :

اسمح لي ياسيدي :

ياسيدي ، اولاً الألف دينار تأدين يدفع دينار هذه واحدة ، البيت الاكبر يدفع اكثر مسألة تصاعديه ثانياً . الواقع وكما حدث بالتجربة . لم يعرض على الذين تضرروا في سنة ١٩٦٧ و٦٩٦٨ هذا واقع ، بالعكس عندما اقول . . . والتعويض كفي ييسر مال يجري التعويض ، لم يتيسر المال لا نعوض غير مضمون ، بينما بهذه الطريقة اصبح انا مضمون كل ما اؤمن عليه اذا اصابه ضرر تدفع لي الدولة ، اكثر المؤمنين طبعاً لا يصيبهم الضرر ولكن هم يساهموا بطريقة غير مباشرة في المشاركة في التعويض .

السيد المقرر :

بصفتي مقرر اريد اريد ان ادافع عن قرار اللجنة ولي الحق بذلك

ياسيدي ان اللجنة القانونية . . . اسمحلي اعطيت الكلمة لي ارجو . . . وافقت عن اقتناع ، برأي اللجنة ان هذا القانون بالعكس يعطي استقرار اقتصادي اكثر واطمئنان لكل من يريد ان يبني بناء او يقيم صناعة او يستورد بضاعة ، فما دامت النسبة بسيطة نحن نلمس ذلك من السيارات السيارات التي تضررت بعمان اثنا حوادث ايلول جميع شركات التأمين يا سيدي لم تعوض عليها قرشاً واحداً ، الحكومة ستعوض من تلقاء نفسها ، لكن عندما يكون هناك مؤسسة تأمين وتقع حوادث في المدو في المستقبل عندها سيحد صاحب البضاعة وصاحب السيارة وصاحب المصنع من يعرض عليه لذلك فان اللجنة وافقت على هذا القانون عن اقتناع كامل .

الاستاذ عبد الباقي جمو :

الواقع القانون كقانون بدون شك فيه نوع من الاطمئنان ، ولكن هناك سنة درجت عليها الحكومات رفع الرسوم ورفع الضرائب بموجب نظام بينما المستور يقول ان تزد الضرائب ولا تفرض ضرائب الا بقانون ، اذا كانت الحكومة تحدد النسبة بصلب القانون كما تفعل دولة الرئيس على ان الألف دينار ونحوه النسبة . . . لا هذا كله واضح ان الدولة تتعهد لأن شركات التأمين في اثناء الحزب لا تدفع فالقانون ينص في جميع الحالات تتولى السلطة التعويض ، لذلك ان ما نطلبه ، ان القانون من حيث قانون نحن نوافق عليه لكن تعديل النسبة ارجو من الحكومة والمجلس تحديد النسبة بالقانون .

الدكتور الريمسوي نائب رام الله :

نحن اقسماً اليمن على احترام الدستور والقانون وقد صدر عن هذا المجلس قرار اريد ان ألفت النظر الى المادة (١١٠) التي تقول اذا حدث اية حالة من حالات عدم الاهلية المنصوص عليها في المادة ٦٤ والفقرة الـ ٧٥ من المادة ٧٥ من الدستور وكذلك في الحالة المبيطة في المادة (٩٠) منه لاي عضو من اعضاء المجلس لا يجوز ، اسقاطه ، او فصله من عضوية المجلس الا بقرار يصدر بأكثرية ثلثي الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس . . .

- ضجه -

السيد نائب الرئيس :

القرار بالاجماع . . . شرف يا دكتور . . . تفصل يا عبد الوهاب بك . . .

السيد الفلاح نائب عمان :

... هذا قرار انتهى ولا يجوز العودة للبحث فيه .

السيد الحجابي نائب الكرك :

كنت اود البحث في قانون التأمين ، لكن الاخوان ، كفوا الموضوع بحثاً .

السيد نائب الرئيس :

شكراً .

والآن هل يوافق المجلس على قرار اللجنة القانونية بالموافقة على قانون المؤسسة العامة للتأمين؟

الاستاذ جمو نائب عمان :

لامع تحديد النسب .

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون كما ورد من القرار وكما قرره اللجنة .

الجميع : موافقون .

(وهذا هو نص القانون - كما وافق المجلس عليه بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة ، وكما سيرسل الى مجلس الاعيان الموقر) .

مذكرة ايضاحية

قانون المؤسسة العامة للتأمين

(١) نقوم فلسفة التأمين وفرائده الاقتصادية او الاجتماعية على قاعدة اساسية هي المشاركة في اعباء المخاطر غير المنتظرة التي يجابه الفرد الواحد ، فالاصل في التأمين البحري مثلا ان يسهم التجار في دفع اقساط التأمين على بضائعهم ليكن دفع التعويض المناسب لاحدهم اذا غرقت باخرته او تلفت بضاعته . وتنطبق القاعدة نفسها على تأمين السيارات وشركات الطيران لطائراتها وعلى غير ذلك من انواع التأمين الاخرى .

(٢) ومن الحقائق الاساسية التي تسود الاوضاع الاردنية :

أ - ان المساكن والابنية في اية مدينة او قرية اردنية عرضة لعمليات السرقة والفجاءة والتهريب الجري ، كما انها اهداف قريبة المآل للمدفعية الاعداء . ولذلك يتعرض المواطن الفرد لخسائر وخسارات يجب الا يتحملها وحده .

هكذا على الأصل

ب- ان مؤسسة الاسكان ، وغيرها من المؤسسات العامة التي تمنح قروض الاسكان ، تشترط على المقترضين منها تأمين مساكنهم وبنيتهم ضد اخطار الحريق او الزلازل او الانهيار او الانجراف ، ولا تشمل بوليصات التأمين المتداولة الآن في السوق اخطار الحرب مع انها اكثر احتمالا واذى.

ج- ان معظم القروض التي تمنحها البنوك التجارية او بنك الائماء الصناعي تستند في ضمانتها الى رهونات عقارية بحيث لو اصاب هذه المساكن او الابنية اي اذى لتعرضت هذه البنوك لخسارات جسيمة يمكن ان تؤثر على مواقفها المالية السليمة .

د- ان شركات التأمين المحلية ترفض التأمين على المساكن والابنية ضد اخطار الحرب ، لان شركات اعادة التأمين في الخارج ترفض هذا النوع من التأمين في الظروف الحالية ، مهما كان القسط المدفوع ، اي ان هذه الشركات تتخلى عن مسؤولياتها عندما تكون الحاجة لها على اشدها وعند وقوع الكوارث والازمات.

هـ- ولا شك ان مسؤولية التعويض على المتضررين في هذه المرحلة مسؤولية المجتمع بأكمله ، ولا قبل لخزينة الدولة وحدها بتحمل العبء كاملا لا سيما عندما تزايدت متطلبات المعركة ، ولا تزايد موارد الخزينة بنفس النسبة ، ولا بد ، لذلك ، من مشاركة المواطنين ، من ادنى بقاع المملكة الى اقصاها ، في تحمل هذه الاعباء ، كل على قدر غناطه .

(٣) وفي ضوء القاعدة الاساسية لجندوى التأمين من النواحي الاقتصادية والاجتماعية وفي ضوء حقائق الموقف الاردني المشار اليها ، يكون من الاجراءات السريعة لسد الفراغ الملح تأسيس مؤسسة عامة تدعى « المؤسسة العامة للتأمين » اقيام بالمهام المشار اليها .

مشروع

قانون المؤسسة العامة للتأمين

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون المؤسسة العامة للتأمين) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) يكون للكلمات التالية المعاني المحددة لما ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

تعني كلمة (المملكة)	المملكة الاردنية الهاشمية
تعني كلمة (المؤسسة)	المؤسسة العامة للتأمين
تعني كلمة (المجلس)	مجلس ادارة المؤسسة المشكل بموجب هذا القانون .

المادة (٣) أ- يؤسس في المملكة مؤسسة عامة للتأمين يكون لها الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والاداري ويجوز لها ان تمتلك وتتصرف بممتلكاتها وان تتعاقد وان تقيم الدعاوى وتقام عليها باسمها . وتعتبر تاجرا في علاقاتها مع الغير .

ب- تعنى المؤسسة من كافة الضرائب والرسوم بما في ذلك رسوم طوابع الواردات كما تعنى معاملات التأمين من هذه الرسوم وينزل قسط التأمين من دخل المكافئ لغايات تطبيق قانون ضريبة الدخل .

ج- تحصل اموال المؤسسة وفق احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية .

المادة (٤) يكون مركز المؤسسة في العاصمة ولها ان تؤسس فروعا ومكاتب في المملكة او ان تفتتحها .

المادة (٥) تصدر المؤسسة عقود تأمين ضد اخطار الحرب والفن الساخلة وغيرها من المخاطر التي لا يشملها التأمين العادي .

المادة (٦) أ- يكون رأسمال المؤسسة المصرح به نصف مليون دينار تدفعه الحكومة فور نفاذ هذا القانون ويسمح لشركات التأمين العاملة في المملكة بالمساهمة في رأسمال المؤسسة اذا رغبت في ذلك ، عندها يزداد رأس المال بقيمة هذه المساهمة .

ب- تنتقل الى المؤسسة فور نفاذ هذا القانون جميع مبالغ التأمينات النقدية والتأمينات المودعة لمر وزارة الاقتصاد بمقتضى المادة (٩) من قانون مراقبة اعمال التأمين رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ وذلك بنفس شروط ائتماعها .

ج- للمؤسسة في الظروف الطارئة ان تقرض الاموال اللازمة لتغطية التزاماتها من البنك المركزي او اى مصدر آخر بالشروط التي يتم الاتفاق عليها . واذا تعلل الحصول على الاموال الضرورية من اى مصدر آخر يترتب على البنك المركزي ان يقدم لها القروض بالمبالغ اللازمة لتسديد التزاماتها .

المادة (٧) تحصر المؤسسة جميع اعمالها المصرفية مع البنك المركزي وتلتزم بايداع جميع اموالها لديه .

المادة (٨) أ- تقيد جميع ارباح المؤسسة في حساب احتياطي خاص ، ما دام رأس المال حكوميا وفي حالة المساهمة يجوز توزيع الارباح بنسبة المساهمات على الا تتجاوز نسبة الربح الموزع في اية سنة عن ١٠٪ من رأس المال .

ب- تستثمر اموال المؤسسة في اخونات خزينة الحكومة الاردنية ويجوز استثمارها بموافقة وزير المالية في اي شكل آخر من اشكال الاستثمار .

ج- يجوز للمؤسسة قبول هبات مالية او عينية لاغراض الوفاء بالتزاماتها نحو المؤمنين ، بموافقة مجلس الوزراء .

المادة (٩) أ- تؤمن المؤسسة ضد مخاطر الحرب والفن الساخلة تأمينا كاملا او جزئيا على الممتلكات الخاصة التالية :-

- ١ (المساكن والابنية
- ٢ (ابنية المصانع والآلات ومشترياتها وموادها الأولية
- ٣ (ابنية المتاجر ومستودعاتها ومخزونها
- ٤ (السلع والبضائع قيد النقل وفي البوئلد
- ٥ (السيارات والشاحنات والآليات الزراعية وغيرها

هكذا من الفصل

ب- لا تختص المؤسسة بالتأمين على السفن أو الطائرات .

ج- للمؤسسة أن تصدر عقداً واحداً للتأمين على الحياة ضد مخاطر الحرب والفتن الداخلية بمبلغ لا يتجاوز الألف دينار للمؤمن الواحد . ويكون هذا النوع من التأمين اختيارياً .

المادة (٢٠) أ- يكون التأمين على الابنية والسلع في البوند والسيارات والآليات المسجلة في دائرة السير اجبارياً .

ب- يكون التأمين على الممتلكات الاخرى اختيارياً وفي هذه الحالة فسان الدولة غير ملزمة بدفع اية تعويضات عن الخسائر التي تلحق بتلك الممتلكات الا اذا كانت مشمولة بعقد تأمين صادر عن المؤسسة .

ج- لا يجوز ان تدفع اية تعويضات عن اية خسارة غير مشمولة بعقد تأمين صادر عن المؤسسة .

المادة (١١) للمؤسسة ان تفسح المجال امام شركات التأمين العاملة في المملكة لتحمل بعض المخاطر المؤمن عليها لدى المؤسسة كلياً أو جزئياً لقاء نسبة أو نسب معينة عن رسوم التأمين واقساطه ، والمؤسسة ان تعيد التأمين في الخارج باية نسبة من تأميناتها وبالشروط التي يتفق عليها .

المادة (١٢) لا يجوز ان يزيد مبلغ التأمين عن القيمة الحقيقية للممتلكات المؤمن عليها كما لا يجوز ان يتجاوز مبلغ التعويض مقدار التأمين او قيمة الخسارة الحقيقية ايها اقل .

المادة (١٣) أ- لغايات تطبيق احكام هذا القانون يحدد بقرار من مجلس الوزراء الحالات التي تعتبر -حالات حرب وفتن داخلية .

ب- تؤلف بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس لجنة مختصة يقبل عليها تمثيل القطاع العام لتقدير التعويض عن اية خسارة مشمولة بمقتضى احكام هذا القانون والمؤمن حق الاعتراض عليه للمجلس الذي يكون قراره نهائياً .

المادة (١٤) تدفع التعويضات المقررة كاملاً كما يجوز تسسيطها في الحالات التي يراها المجلس ، والمؤسسة ان تقوم باصلاح الاضرار بالطريقة التي تراها مناسبة .

المادة (١٥) يبدأ العمل باصدار عقود التأمين اعتباراً من تاريخ نفاذ القانون ونشره في الجريدة الرسمية .

المادة (١٦) يجوز للمؤسسة ان تعين وكلاء عنها لاصدار عقود التأمين من شركات التأمين وفروعها في المملكة وذلك لقاء عمولات محددة يتفق عليها ، كما يجوز لها ان تكلف بهذا الاصدار الدوائر الحكومية او المؤسسات العامة او البلديات .

المادة (١٧) يتولى ادارة المؤسسة مجلس ادارة مؤلف من :-

رئيسا	محافظ البنك المركزي
نائباً للرئيس	وكيل وزارة المالية
عضوا	وكيل وزارة الاقتصاد
عضوا	امين عام مجلس الاعمار
عضوا	رئيس اتحاد الغرف التجارية
يعينه مجلس الوزراء عضوا	ممثل عن الملاكين
يعينه مجلس الوزراء عضوا	ممثل عن شركات التأمين
يعينه مجلس الوزراء عضوا	ممثل عن اتحاد نقابات العمال

ب- يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه مرة واحدة على الأقل في الشهر او كلما دعت الحاجة الى ذلك .

ج- يكتمل النصاب القانوني لاجتماع المجلس بحضور اربعة اعضاء شريطة ان يكون احدهم الرئيس او نائبه وتتخذ القرارات بالاغلبية المطلقة للحاضرين واذاتساوت الاصوات يكون رأي الجاتب الذي فيه الرئيس هو الأرجح .

المادة (١٨) تناط بالمجلس الصلاحيات التالية :-

- ١ رسم السياسة العامة للمؤسسة .
- ٢ تحديد البدلات والرسوم والاقساط السنوية للتأمين .
- ٣ وضع نماذج عقود التأمين ونصوصها .
- ٤ تنسيب اعضاء لجان التقدير لمجلس الوزراء .
- ٥ وضع مشاريع الانظمة اللازمة لسيار عمل المؤسسة ورفعها لمجلس الوزراء لاقرارها .
- ٦ اصدار التعليمات الداخلية التطبيقية لادارة المؤسسة .
- ٧ تصديق الميزانية السنوية وحساب الارباح والخسائر والتقرير السنوي للمؤسسة .
- ٨ الموافقة على تأسيس المكاتب والفروع واغلاقها .

المادة (١٩) يعين المؤسسة مدير عام بازادة ملكية ومحدداته وعلاواته المتكررة وغير المتكررة وتعويضاته و مكافآته وغير ذلك من الحقوق المالية التي يستحقها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس

ومعارض الصلاحيات التالية :-

- أ- تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة التي يضعها المجلس .
- ب- ادارة المؤسسة على الوجه الذي يضمن تحقيق اغداها المنصوص عليها في هذا القانون وبوتجه عام يعتبر المسؤول عن تنفيذ جميع الامور المتعلقة بالمؤسسة والتي لم تحصر بالمجلس حسب احكام هذا القانون .

هكذا في الفصل

المادة (٢٠) يحدد النظام الخاص بالموظفين في المؤسسة شروط استخدامهم وسائر الأمور الأخرى المتعلقة بهم.

المادة (٢١) يجوز انتداب أو إعاره أي موظف في الحكومة أو أية مؤسسة عامة للعمل في المؤسسة عملاً متفرغاً أو جزئياً لقاء الرواتب والمكافآت التي يقررها المجلس ويعتبر عمل الموظف في المؤسسة استمراراً لعمله السابق.

المادة (٢٢) تتعاون الإدارات الحكومية والبلديات والمحاليس القروية في إصدار عقود التأمين وفي غير ذلك من الأعمال التي تطلبها المؤسسة.

المادة (٢٣) تمسك المؤسسة حسابات أصولية منتظمة ويعين مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس مدينين خارجيين لتدقيق حسابات المؤسسة وحساب الأرباح والخسائر ويحدد المجلس أجور هؤلاء المدينين.

المادة (٢٤) تبدأ السنة المالية للمؤسسة في اليوم الأول من شهر كانون الثاني وتنتهي في الحادي والثلاثين من كل سنة.

المادة (٢٥) لا تصفى المؤسسة ولا تخل إلا بالقانون.

المادة (٢٦) لمجلس الوزراء أن يصدر الأنظمة الضرورية لتنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة (٢٧) رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

(د)

السيد المقرر:

قرار رقم (١٠) لسنة ١٩٧١

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ٩٧١/٣/٢ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد رياض المفلح وحضور أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة السادة المقرر والأعضاء، سليمان القضاء، سابا المكش، يشاره غصيب، سليم البيجيت، رزق البطي، أميل الغوري، عبد الوهاب الحياي. ونظرت بالقانون المؤقت رقم ٣٦ لسنة ٩٧٠ قانون معدل لقانون مؤسسة الإسكان وبعد دراسته

وتدقيقه قررت قبوله كما ورد من الحكومة وتعديل الفقرة - د - المضافة كما يلي: يعين مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير نائب الرئيس من بين الأعضاء وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها. اللجنة القانونية

الاستاذ جمو نائب عمان:

ارجو قراءة الاصل والتعديل مادة مادة.

السيد المقرر:

اني اقرأ التعليل فقط والاصل للفقرة المعدلة. وفيما يلي المادة المعدل بها والتعديل.

اجراءات اللجنة القانونية
مجلس النواب

انظر قرار اللجنة القانونية رقم ١٠ المؤرخ في ١٩٧١/٣/٢

المادة (٥) من القانون الاصل كما يلي:

١ - يطبق ما جاء في البند (٢) من الفقرة (أ) منب والامتيازات منه كما يلي: والمدير - عضواً
ب - بأمانة الفقرة (د) التالية إليها بعد الفقرة (ج) مباشرة واعتبار الفقرة - (د) الحالية فقرة (هـ):
د - ينتخب أعضاء المجلس من بينهم نائب الرئيس ويتم الانتخاب بالتصويت على أصوات أعضاء الجمعية ويترجع الجواب الذي فيه الرئيس عند تساوي الأصوات.

المادة المعدل بها الآن

نص المادة (٥)
تتكون المؤسسة
يقال على مجلس إدارة المؤسسة من:

١ - الوزير
٢ - المدير العام
٣ - ممثل عن دار الأيتام الخيرية
٤ - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

٤ - ممثل عن وزارة الداخلية والشؤون

البلدية والقروية

٥ - ممثل عن مجلس الاعمار

٦ - ممثل عن الأيتام الخيرية

٧ - مدير الأراضي والحدائق

يتم تعيين الأعضاء الخمسة المذكورين بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة المختصة على أن يكون الأعضاء من ذوي المؤهلات الفنية والاختصاص وفي حالة غياب أي عضو - من جلسات المجلس لأي سبب يحق للجنة المختصة انتخاب مسوّف آخر ليؤب عنه في حضور الجلسات مدة تتيه.

هكذا أصل

انظر قرار اللجنة القانونية رقم ١٠ المؤرخ في ١٩٧١/٣/٢

اجراءات اللجنة القانونية
مجلس النواب

المادة ٢٠٢ من الدستور
والقانون رقم ١٩٧١/٣/٢

المادة ١٠٢ من القانون

الاصحاب غير الحكوميين :

- ١ - رئيس بلدية يشبه وزير الداخلية للدورن البلدية والقروية .
- ٢ - ممثل عن اتحاد الغرف التجارية
- ٣ - ممثل عن الغرف الصناعية
- ٤ - ممثل عن نقابة المهنيين
- ٥ - مدير احد البنوك الاربعة

اعضاء

تعيين الاعضاء غير الحكوميين وتقبل استقالتهم وتنتهي مدة عضويتهم وتحدد مكانا قاسم
يقر من مجلس الوزراء بناء على ترشيح الوزير وفي حالة قبول استقالة اى عضو يبين
مجلس الوزراء من يملأه .

لا يجوز لاي عضو من اعضاء مجلس الادارة غير الحكوميين ان يتطاول او بالواسطة
اي احتمال او تهديدات بناء او اسكان المؤسسة طيلة مدة عضويته في المجلس .

يكون انعقاد المجلس قانونيا اذا حضره سبعة من اعضاءه شريطة ان يكون اقدمهم
الرئيس او نائبه ويصدر قراره بالاكثرية المطلقة للاعضاء الحاضرين وعند تساوي
الاصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس الجلسة .

السيد ابو العز نائب معان :

عطوفه نائب الرئيس

انا اؤيد القانون كما ورد من الحكومة . ان
يتنخب اعضاء المجلس من بينهم نائب للرئيس الخ .
السيد وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية :

ارجو من حضرات النواب المحترمين الموافقة
على القانون كما ورد من الحكومة . بأن يتنخب نائب
الرئيس من بين اعضاء المجلس .

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على اقتراح النائب المحترم
ومعالي الوزير ؟ .

الجميع : موافقون .

السيد نائب الرئيس :

اذن قرر المجلس رفض القرار رقم (١٠)
والموافقة على القانون كما ورد من الحكومة .
(وهذا هو نص القانون كما ورد من الحكومة
ووافق المجلس عليه بالاجماع وبالشكل الذي سيرسل
بهالى مجلس الاعيان الموقر) .

قانون مؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٠
قانون معدل لقانون مؤسسة الاسكان

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون
معدل لقانون مؤسسة الاسكان لسنة ١٩٧٠) ويقرأ
مع القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي
بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون
واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصيل
كما يلي : -

أ - بشطب ما جاء في البند (٢) من الفقرة (أ)
منها والاستعاضة عنه بما يلي :
والمدير عضواً

ب - باضافة الفقرة (د) التالية اليها بعد الفقرة
(ج) مباشرة واعتبار الفقرة (د) الحالية فقرة (هـ) :
(د - ينتخب اعضاء المجلس من بينهم نائب للرئيس
ويتم الانتخاب بالحصول على اصوات اكثرية الاعضاء
ويرجع الجانب الذي فيه الرئيس عند تساوي
الاصوات) .

(هـ)

السيد المقرر :

قرار رقم (١١) لسنة ١٩٧١

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها
القانوني بتاريخ ١٩٧١/٣/٢ برئاسة معالي السيد
رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والعضوة السادة :
المقرر سلمان القضاء والاعضاء سليم البيخيت ، عبد
الوهاب الحجابي ، الشايخ عبد الباقي جمو ، رزق البطاينة .
اميل الغوري ، الشايخ عبد الباقي جمو ، رزق البطاينة .
ونظرت بمشروع القانون المعدل لقانون العمل
لسنة ١٩٧١ وبعد دراسته وتدقيقه قررت قبوله كما
ورد من الحكومة مع حذف المادة الثالثة من المشروع
التي اضافت مادة جديدة للقانون الاصيل رقم ١١٥
مكررة لانها ادخلت بالقانون المؤقت رقم ١٦ لسنة
١٩٧٠ المعدل لقانون العمل .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .
اللجنة القانونية .

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة رقم ١١ .

الجميع : موافقون .

(ولما يلي نص القانون كما وافق المجلس على تعديله
وبالشكل الذي سيرسل فيه الى مجلس الاعيان الموقر) .

هكذا صيغ الفصل

انظر قرار اللجنة القانونية رقم ١١ المؤرخ في ١٩٧١/٣/٢ .

اجراءات اللجنة القانونية
مجلس النواب

ملحوظات مجلس النواب حول مشروع القانون المعدل لقانون العمل لسنة ١٩٧١

المادة المعدل بها الآن

ليس لها اصل بالقانون الاصيل

تعدل المادة ٤٣ من القانون الاصيل حسبما عدلت بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ بأضافة الفقرة التالية اليها :

٨ - لا يسمح الادعاء باجور ساعات عمل اضافية الا اذا كان العمل الإضافي قد جرى التكليف به خطياً من قبل صاحب العمل أو من ينوبه وتم وفقاً لاحكام هذه المادة باستثناء الحالات الطارئة كالخريف والكوارث فيجوز التكليف به شفاهاً .

تضيف المادة التالية الى القانون الاصيل برقم ١١٥ مكررة .
١١٥ مكررة - لا تسع اية دعوى استجابة بآية حقوق ناشئة عن العمل بعد ان تكون قد مرت ستة كاملة على نشوبها .

ليس لها اصل بالقانون الاصيل

الاسباب الموجبه

ان كثرة قضايا الادعاء والمطالبة ببذل ساعات العمل الاضافي وتأخير المطالبة بالمكافأة عن الخدمة لعدة سنوات بعد انتهاء العمل كثيراً ما يعرض الوثائق الثبوتية للضياع مما يسبب تعقيدات كثيرة لاثبات الحق او نفيه .

ولهذا فقد روي ان تعدل المواد المتعلقة بالعمل الاضافي والمطالبة بالمكافأة عن الخدمة والمذكورة في قانون العمل الاردني رقم ٢١ لسنة ١٩٦٥ وتعديلاته ، بحيث تتلافى هذا النقص وتقضي على هذه الثغرة .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٠

القانون المعدل لقانون العمل

٥٥٥

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون العمل لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات ، كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤٣) من القانون الاصيل حسبما عدلت بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ بأضافة الفقرة التالية اليها .

٨ - لا يسمح الادعاء باجور ساعات عمل اضافية الا اذا كان العمل الاضافي قد جرى التكليف به خطياً من قبل صاحب العمل او من ينوبه وتم وفقاً لاحكام هذه المادة باستثناء الحالات الطارئة كالخريف والكوارث فيجوز التكليف به شفاهاً .

(و)

السيد المقرر :

قرار رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ :

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٧١/٣/١٥ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والعطوفة والسباحة السادة : المقرر سلمان القضاء ، والاعضاء ساديا المكشع ، سليم البخت ، رزق البطاينة ، عبد الباقي جمو ، بشاره غصيب .

ونظرت بالقانونين التاليين وبعد دراستهما قررت عدم قبولهما ، وتوصي المجلس الكريم برفضهما لعدم اقتناع اللجنة بضرورة اجراء فحص للشهادة الاعنادية .

١ - قانون مؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٠
قانون الغاء القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٩ .

٢ - قانون مؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٠ قانون معدل لقانون التربية والتعليم .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قراراتها .

اللجنة القانونية

(اصوات : موافقة وضجه)

السيد نائب الرئيس :

لنسمع رأي الحكومة تفضل يادولة الرئيس :

دولة رئيس الوزراء :

باسمدي قرار . اي قرار للجنة القانونية

هكذا اجبنا الاصل

وهذا المجلس على العين والرأس ، لكن في قضية قانون التربية والتعليم ارجو من اللجنة القانونية اذا تكرمت ان تستمع الى وزير التربية والى لجنة التربية في مجلس النواب وبعدها تتخذ القرار الذي يريده . لكن نريد ان نطلعكم على كافة الحقائق .

السيد المقرر :

نريد وعداً من الحكومة في عدم تطبيقه . .

(ضجه)

دولة رئيس الوزراء :

اسمحوا لي .

(ضجه)

دولة رئيس الوزراء :

اسمحوا لي .. الحكومة . . يا اخوان الحكومة ... الحكومة اذا بدها ما ترد على القانون يمكن تنفيذه باوامر ادارية فيجب ان تكون مقتنين ، اذا اقتنعت اللجنة القانونية بهذا القرار مرحباً بها ، لكن نريد ان يدرس من كافة فواحيه ، وارجو ان اتيه الى نقطة بسيطة ، اسمحوا لي . . . اتيه الى نقطة بسيطة اولادكم الذين يريدون ان يرحبهم من الامتحان اما في اعناقكم ، لذلك لاتخذوا قرار قبل دراسته .

السيد الدقمووني نائب اريد :

الواقع ان القانون الذي الفى فحص الاعدي قبلناه بحكم عواطفنا كأباء وهذا المجلس يمثل الآباء ونحن منهم . والقانون الذي جاء مؤخراً يلغي القانون الاغني ايضا املته ظروف كسا قال دولة الرئيس ظروف تربوية وظروف قد تكون ايضا بالية .

دولة رئيس الوزراء :

تربية اولاً ،

السيد الدقمووني نائب اريد :

ارجو . . . وكان المأمول من اللجنة القانونية وهي تعرف ان هناك لجنة تربية وتعليم وطبعا الداعي منهم بعد خدمة ٢١ سنة وثلاث أشهر في التربية والتعليم - ويمكن انه الوحيد الذي درس في الثانوي رياضيات ومدير اكبر مدرسة في المملكة ومن تلاميذه دولته وبعض اصحاب المعالي الموجودين . .

وهذه وجهة نظر على الاقل لانسان قضى فترة في التربية ، ثم هناك الاستاذ يوسف العظم وسماحة الاستاذ جمو ثم هناك كثيرين في المجلس فوق شعورهم كأباء شعورهم ايضا في مسؤولية هذا المجلس بتأدية التربية وبتواحي المستوى .

لذلك اعتقد ان اعادة القانون الى لجتي التربية والتعليم والقانونية ثم سمع رأي وزير التربية ثم سمع رأي اللجتي لآراء اللذين اشتغلوا بالتربية بهذا البلد وتقدم تقريراً معللاً وذو قيمة يؤثر على مستقبل ابائنا ومستقبل اوضاعنا . ويكون هذا المجلس قد خرج على الاقل بانه درس قضية مهمة تتعلق بمستقبل ابائنا ومستقبل اوضاعنا . ويكون هذا المجلس قد خرج على الاقل بانه درس قضية مهمة تتعلق بمستقبل الجيل وانه الحكومة ودولة الرئيس . بانه يجب ان لا يقبل اي قانون مؤقت بغياب المجلس واذا فحمت دورة استثنائية يجب ان يوضع هذا القانون ويكون ضمن قوانين الدورة الاستثنائية .

للسيد المفلح نائب عمان :

ارجو ان اذكر المجلس الكريم اننا في التاسع والعشرين من الشهر وبعد يومين تنتهي الدورة العادية وحتى لو قررتم هذا القانون وصدقنا على قرار اللجنة يتعدى على مجلس الاعيان ان يقول كلمته .

من وزارة التربية والتعليم والانتقام مناشد كشمب وكطلاب له لان وزارة التربية والتعليم عندما اصبر هذا على ان يوافق على قانون التربية والتعليم كاملاً بما فيه الاعدي جاءت وزارة التربية والتعليم او جاءت الدولة وانا لا اكلف وزير التعليم ان يجيبني على هذه النقطة ، لأنني انا عارف انما اظلمت مؤخرًا ان الفلت الحكومة فحص الاعدي فكان عندنا هناك دوافع لأن نوافق على إلغاء القانون .

اولاً : ان الدراسة لم تنتظم في هذه السنة والطالب لم يداووا الدوام الصحيح الكادل حتى تكلف الطالب وهو في سن المراهقة لأن بعد نفسه للأعدي .

ثانياً : في الضفة الغربية هذا النظام غير سار فلا يقدم هناك فحص للأعدي ومن العدل ان تساوي ابناء البلد الواحد .

فلا يجوز ان يجتاز في الضفة الغربية الطلاب المرحلة الاعدي من غير فحص وان يكلف النصف الباقي بتقديم الاعدي ، فكأن هناك رأي وسط هذا الرأي ان يكون هذا القانون ساري المفعول اعتباراً من العام الدراسي ٧٢/٧١ لا تكون قد ظلمنا طلاب هذه السنة .

(اصوات . يؤجل)

دولة رئيس الوزراء :

يا سيدي ، نحن على استعداد لأجابه في الدورة الاستثنائية ، لكن قيل ان نهي هذا الموضوع انتم تتحدثون كأباء تريدوا ارضاء اولادكم ، بضرهم اكثر لو قلنا لهم لا تذهبوا الى المدارس المستوى والجميع . لا تريدوا ان تتملقوا اولادكم بل تحبهم ، فحسب رأي الحكومة . بل رأيي بكل مشغل في التربية والتعليم ، هو خدمة الطلاب وليس دغدغة عواطفهم .

ولذلك يكفينا ان نأخذ وعد من الحكومة ان تضعه في الدورة الاستثنائية ، وذلك نكون اعطينا هذا القانون حقه من الدراسة وتأثيره على الحياة الاجتماعية .

دولة رئيس الوزراء :

الاستاذ جمو نائب عمان :

الواقع بالنسبة لما قاله ابو يشار القانون المؤقت يبقى ساري المفعول ما لم يأخذ المجلس قرار فيه سلباً او ايجاباً ، بالنسبة لهذا القانون هناك لوم على اللجنة القانونية - لاني انا عضو - وانا رئيس لجنة التربية والتعليم وانا نيت هذه الناحية وان الحق الاول بالنظر بهذا القانون هو اللجنة التربية والتعليم ، وهناك لوم على وزارة التربية والتعليم ولا لوم على هذا المجلس اذا كان متحسماً رفض هذا القانون حتى يتبين الحق في هذا وانا رأيي ان لا يؤجل النظر بهذا القانون وان يعطي المجلس رأيه وفي الدورة الاستثنائية سينظر مجلس الاعيان بهذا القانون .

(ضجه)

اولاً ليس هناك من له الملام ولو كان بسيطاً يشك في ان إلغاء المترك الاعدي سيضر بالمستوى العلمي بهذا البلد بالدرجة الاولى لان الكل سيجتاز الثالث الاعدي من غير تشديد ، كل معلم يحاول ان يشب للأباء وشيت لوزارة التربية والتعليم بانه قام بمهمته احسن قيام فينجح طلابه . وهذا شأن كل المدارس ، فيؤدي هذا . اكبر دليل . . ابني في الثالث اعدي ولي ولد دون الثالث كان جاداً لا يناسم الا بعد الحادي عشر وعندما سمع بالغناء الاعدي لأول مرة سهر على التلفزيون فقلت له ايه حكايته فقال انتهى الاعدي وانا هلك هلك سألج فغيرت رأيي في القانون . من متحمس الى الانتقام

هكذا حبه لاصول

الاستاذ جيمو نائب عمان :

.. الواقع اني لم اكل كلمتي ..

دولة رئيس الوزراء :

.. ياسيدي ، قدّم القانون بطرف اخرى
اعتذر عن التحدث عنها ، نعتذر عن التحدث عنها .
(ضجه)

الاستاذ جيمو نائب عمان :

.. انا لم اكل . اسبح لي يا عطوفة الرئيس
وصلت للرأي الوسط .. ارجو الاخوان
الاستماع ، الرأي الوسط قلنا إعفاء الطلّاب هذه
السنة .. اسمحوا لي أن اكل ..
انا رأي تأجيل او إعفاء الأعدادي عندنا في
العام الماضي ..
السيد البطاينة نائب اربد :

(مقاطعاً) فيه قرار بتأجيله لا مجال للكلام .
الاستاذ جيمو نائب عمان :

.. يا اخي لا تقاطعني ، انا رأيي ..
إلغاء الأعدادي في العام الماضي اوقفنا في مشكلة
تمتد الى ثلاث سنوات ، وإلغاء الأعدادي هذه السنة
تزيد المدة الى ثلاثة فتصبح ست سنوات وينحط
المستوى عندنا ، ورأي بغض النظر عن كل الظروف
التي ذكرتها ان يعاد الأعدادي ، وان تراعي وزارة
التربية الظروف التي احيط بهذا الفحص من عدم
انتظام الدراسة والحالة النفسية غير المستقرة .
السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على تأجيل البحث فيه
وأعادة إحالته للجنة القانونية ولجنة التربية والتعليم ؟
الجميع : موافقون

* انظر للاكرة بالوقائع نهاية هذا العدد .

السيد وزير التربية والتعليم :

وهناك دراسة مستفيضة وعلمية ساوزعها على
المجلس الكريم .

(ز)

السيد المقرر : (متابعاً)

قرار رقم (١٣) لسنة ١٩٧١

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بتعاليها
القانوني بتاريخ ١٩٧١/٣/١٥ برئاسة معالي رئيس
اللجنة السيد رياض الفلح وحضور اصحاب المعالي
والعلوفة السادة المقرر سليمان القضاة ، والاعضاء
سليم البخيت ، سابا الكعشه ، زق البطاينة ، بشاره
غصيب .
ونظرت بمشاريع القوانين وقوانين المؤقتة
الحالة عليها من قبل المجلس الكريم وبعد دراستها
وتدقيقها قررت ما يلي :-

١ - الموافقة على مشروع قانون مؤسسة
المواصلات السلوكية والاساسية لسنة ١٩٧١ بالصيغة
التي ورد فيها من الحكومة مع اجراء التعديل التالي
عليه وهو :

شطب عبارة (المصارف والغرف التجارية
والصناعية وشركة الكهرباء) الواردة في آخر البند
السابع من الفقرة أ - من المادة السابعة .

٢ - توصية المجلس الكريم برفض مشروع قانون
المواصلات السلوكية والاساسية لسنة ١٩٧٠ بسبب قبول
المشروع الوارد في الفقرة الاولى من هذا القرار .

٣ - الموافقة على مشروع قانون المؤسسة الصحفية
الاردنية لسنة ١٩٧١ بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة
مع اجراء التعديلات التالية عليه وهما :

أ - شطب عبارة (لمدة ثلاث سنوات)
الواردة في الفقرة أ - من المادة الخامسة عشرة .

ب - شطب عبارة (وعن ارس مهنة الصحافة)
الواردة في المادة السادسة عشرة .

٤ - الموافقة على القانون المؤقت رقم ٣٧ لسنة
١٩٧٠ قانون تنظيم الجهاز للقضاة النظامي والشرعي
بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة .

٥ - الموافقة على القانون المؤقت رقم (٣٥)
لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون صندوق قروض البلديات
والقرى بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة .

٦ - توصية المجلس الكريم برفض القانون
المؤقت رقم ١١ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون النقل على
الطرق لعدم لزوم اليه .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .
اللجنة القانونية

- ١ -

السيد العظم نائب معان :

لي ملاحظة على المادة ١٨ من مشروع قانون مؤسسة
المواصلات السلوكية والاساسية لسنة ١٩٧١ .

منذما اقررنا قانون المحاسبة في عالية الخطوط
الجوية الملكية الاردنية عندما جعلنا الحسابات خاضعة
لتدقيق محاسبين قانونيين . ارى ان تكون خاضعة لديوان
المحاسبة . المؤسسة مؤسسة حكومية ولذلك عدم وجود
ديوان المحاسبة انا لأمانع بوجود محاسبين قانونيين
لكن باشراف ..
تقول المادة (١٨)

(يقوم بتدقيق حسابات المؤسسة محاسبون
قانونيون يعينهم المجلس الا اذا ارأى مجلس الوزراء ...
هذه كلمة مطاطة .. بناء على تنسيب من المجلس ان
مصلحة المؤسسة تقتضي غير ذلك وعندئذ يعين مجلس

الوزراء الهيئة او الاشخاص الذين يقومون بهذا العمل
بما في ذلك ديوان المحاسبة .

صارت القضية اختيارية نأري ان يكون ديوان
المحاسبة مشتركاً مع المحاسبين القانونيين الرجاء من
الاخوان الانتباه لان هذه الاموال اموال الدولة
واموال الأمة وان يكون ديوان المحاسبة الموثوق المعين
من مجلس الوزراء مشتركاً في الاشراف على محاسبة
هذه المؤسسة .

السيد نائب الرئيس :

لا يوجد ما يمنع من اشتراك ديوان المحاسبة في
تدقيق حسابات المؤسسة .

الاستاذ جيمو نائب عمان :

انا متأكد ان اكثر اعضاء المجلس لم يقرأوا هذا
القانون وان يصدر قرار كما ورد من الحكومة ويوافق
المجلس . هذا يخالف النظام ، فأري أن يقرأ القانون

السيد نائب الرئيس :

انت احد اعضاء اللجنة القانونية .

الاستاذ جيمو نائب عمان :

نعم ياسيدي ، انا بتكلم عن غيري .

السيد المقرر :

سماحة الشيخ المفروض عندما يأتي النائب
للجلسة ان يكون قد قرأ اجازات الجلسة .

الاستاذ جيمو نائب عمان :

انا اطلب ان تنقيد بالنظام .

السيد المقرر :

امسرك .

هكذا منه الأصل

السيد الحاج حسن نائب عمان :

الواقع بعد الاطلاع على هذا القانون لا يجد الاسباب المبررة لأحداث مثل هذه المؤسسة الواقع لاشك ان الاخوان تصفحوا هذا القانون ومن الاطلاع على مواده يجد ان هذه المؤسسة مؤسسة حكومية كاملة وباختلاف اعطاء هذه المؤسسة مرونة فيما يتعلق في نظام الاوزم والمشتريات .

يعني الذي اراه انا انه بعد فترة وجيزة وزمن قصير وليس بالطويل ان كل وزارة سيتفرغ عنها عشر مؤسسات وعشر سلطات وتبقى هذه الوزارة مثل وزارة المواصلات عندها تأسس مثل هذه المؤسسة لا يبقى لوزارة الا شغلة الطوايح .

انا اؤمن ان ادارة الاعمال فيما يتعلق بالخدمات العامة من برق وبريد ومن كهرباء من مياه اذا اسست شركات عامة يساهم بها الاهلون وتدار على مستوى الشركات العامة حسب قانون الشركات اقل كد لاختواني الكرام ان الخدمات للمواطنين ستؤمن بقسط اوفر وبمال اقل وبشكل افضل ، ومثال على ذلك شركة الكهرباء ومصلحة المياه في عمان بالذات .

لذلك انا اري ان الاسباب الموجبة لايحاء مؤسسة لهذا الغرض ليست بالكافية وان مثل هذه المؤسسة كما ثبت فعلا لمجلسكم الكريم عند تأسيس المؤسسات والسلطات التي سبق وان اسست بموجب قوانين كانت الكلفة اكثر والخدمات اقل .

لذلك اوصي مجلسكم الكريم برد هذا القانون .

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة مع التعديل ؟

السيد العظم نائب معان :

ارجو ان يطرح للتصويت قرار اللجنة والتعديل القاضي باشتراك ديوان المحاسبة كما ذكرت ، ثم طرح اقتراح معالي خالد بك للتصويت .

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على ما ورد بقرار اللجنة مع تعديل الاستاذ يوسف العظم في المادة (١٨) ؟

الجميع : موافقون

(وهذا هو نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيقع فيها الى مجلس الاعيان الموقر) .

الاسباب الموجبة

تضمنت اتفاقية قرض توسيع وتحسين المواصلات السلكية واللاسلكية تمويل انشاء المقاسم والشبكات التالية :

١ - مقسم آلي ذوسعة مبدئية ٧٠٠٠ رقم لمنطقة الاشرافية .

٢ - مقسم آلي ذوسعة مبدئية ٧٠٠٠ رقم لمنطقة العبدلي .

٣ - انشاء شبكة خطوط ارضية لمقسم منطقة العبدلي .

٤ - انشاء شبكة خطوط ارضية لمقسم منطقة الاشرافية .

٥ - انشاء مقسم آلي سعة ١٨٠٠ رقم في مدينة الزرقاء .

٦ - انشاء شبكة خطوط ارضية لمقسم مدينة الزرقاء .

٧ - تركيب اجهزة نداء آلي مباشر المشتركين لتسهيل اتصال المشتركين في كل من عمان - اربد والزرقاء مباشرة بدون وساطة مأموري مقاسم الترنك .

تبلغ تكاليف هذه المشاريع بما في ذلك اقامة المباني اللازمة ٥ مليون دولار اميركي وقد اشترطت اتفاقية القرض بتمويل هذه المشاريع استصدار قانون لفصل جهاز المواصلات عن البريد وجعلها سلطة حكومية مستقلة اداريا وماليا تعمل على اساس تجارية اسوة بالعديد من الدول الاخرى التي سبقت الاردن بفصل مواصلاتها عن البريد ، من الجدير بالذكر بان تنفيذ المشاريع المذكورة اعلاه سيساعد على تأمين طلبات الاشتراك في خدمة الهاتف والتلكس الموقوفة والتي يقدر الدخل اليومي منها فقط باكثر من ٥٠٠ دينار يوميا .

هذا مع العلم بان طبيعة اعمال المواصلات تختلف عن اعمال البريد الامر الذي شجع العديد من الدول على فصل اجهزتها مواصلاتها عن البريد وجعلها

ان انشاء سلطة المواصلات سيساعدها على سرعة تنفيذ مشاريعها في الحقلين الداخلي والدولي وعلى الخصوص تحويل الخدمة الهاتفية من يدوية الى آلية يجمع مملكتها وادخال نظام النداء الآلي المباشر للمشاركين بين مدن المملكة بدون وساطة مأموري مقاسم الترنك وكذلك ادخال نظام النداء الآلي المباشر بين الاردن والدول العربية المباشرة وتقديم خدمات عبر وسائل الاتصالات المتوفرة في الاردن للدول العربية بين بعضها بعضا ومع العالم الخارجي الامر الذي سيساعد السلطة على جعل الاردن مركزا توسط دولي في منطقة الشرق الاوسط يزيد من دخلها ويرفع من مكانتها الدولية في حق المواصلات .

هكذا حبه الاصل

قانون رقم () لسنة ١٩٧١

قانون مؤسسة المواصلات السلكية والاسلكية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون مؤسسة المواصلات السلكية والاسلكية لسنة ١٩٧١) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها حثما وردت في هذا القانون ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

- ١ - المملكة المملكة الاردنية الهاشمية
- ٢ - الحكومة حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
- ٣ - المؤسسة مؤسسة المواصلات السلكية والاسلكية المؤسسة بمقتضى هذا القانون .
- ٤ - الوزير وزير المواصلات
- ٥ - المواصلات السلكية والاسلكية - كافة المواصلات المدنية التي تربط بين نقطة واخرى وتشمل كل شبكات وانواع وانظمة المواصلات الشفوية والكتابية والبصرية واعمال نقل البيانات بتبويبها وتحليلها وجميع انواع الاتصالات الاخرى التي يقرر مجلس الوزراء اناطتها بالمؤسسة واعمال التشغيل وتوفير الخدمات الناتجة عن عمل المؤسسة او التي يقتضيها هذا العمل ويشمل ذلك جميع شؤون الهاتف والبرق والتلكس والنقل التلفزيوني وامثالها .
- ٦ - المشترك اي شخص او هيئة او مؤسسة تتعاقد مع المؤسسة بقصد الاستفادة من خدمات المواصلات السلكية والاسلكية التي تقدمها المؤسسة .
- ٧ - المجلس مجلس ادارة المؤسسة المشكل بمقتضى احكام هذا القانون .
- ٨ - المدير العام مدير عام المؤسسة المعين بموجب احكام هذا القانون .

المادة ٣ - تؤسس في المملكة مؤسسة تتولى اعمال المواصلات السلكية والاسلكية تسمى (مؤسسة المواصلات السلكية والاسلكية) ويكون لها شخصية اعتبارية يمثلها رئيس المجلس ذات استقلال مالي واداري ولها ان تقاضي وتقاضى هذه الصفة وان تمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة والتصرف بها وان تنيب عنها في الاجراءات القضائية المتعلقة بها النائب العام او اي شخص آخر تعينه له للقيام بها .

المادة ٤ - يكون مركز المؤسسة في عمان ولها ان تؤسس فروعها في اي مكان في المملكة .

المادة ٥ - تتولى المؤسسة انشاء وتطوير وتشغيل وصيانة شبكات المواصلات السلكية والاسلكية في المملكة وتأخذ على عاتقها جميع الاشغال والاعمال والنشاطات المتعلقة بها او المائدة لها ومن اجل تحقيق اهدافها المبينة في هذا القانون وفي الانظمة الصادرة بتنقيضها تتعاون المؤسسة مع الوزارات والدوائر والمؤسسات المختصة والهيئات الاهلية والاشخاص تعاوننا تاما .

المادة ٦ - أ - تسلم المؤسسة من الوزارة تدريجيا جميع شبكات المواصلات السلكية والاسلكية والاجهزة النعمة لها وجميع اللوازم والاجهزة المتوفرة في مستودعات الوزارة على ان يتم ذلك خلال مدة تعينها الانظمة .

ب - تؤول الى المؤسسة ملكية كل بناء تملكه الوزارة عند نفاذ هذا القانون اذا كانت المساحة التي يشملها قسم القن (فيما عدا البريد والادارة) فيه تزيد على نسبة ٥٠ بالمئة من مساحته على ان يوجر الجزء الباقي من هذا البناء او الابنية الى البريد مقابل اجرة رهنية يقررها الوزير وبمعكس ذلك يبقى البناء ملكا للوزارة وتوجر الوزارة الجزء الذي يشمله قسم القن للمؤسسة على نفس الاسس واذا جرى اي خلاف بهذا الشأن يكون قرار الوزير فيه نهائيا .

المادة ٧ - أ - يتولى ادارة المؤسسة والاشراف على اعمالها مجلس ادارة يؤلف من :-

- ١ - الوزير رئيسا
- ٢ - المدير العام للمؤسسة نائبا للرئيس
- ٣ - امين عام مجلس الاعمار عضوا
- ٤ - مدير دائرة الموازنة العامة عضوا
- او مندوب عنه
- ٥ - وكيل وزارة المواصلات عضوا
- ٦ - وكيل وزارة النقل عضوا
- ٧ - عضوين يختارهما مجلس الوزراء من القطاع الخاص .

ب - يدفع للرئيس ولكل عضو من اعضاء المجلس مكافأة مالية تحددها الانظمة .

المادة ٨ - تناط بمجلس الادارة الصلاحيات التالية :-

- أ - وضع وتوجيه سياسة المؤسسة ومتابعة تنفيذها والاشراف على مختلف نشاطاتها .
- ب - دراسة البرامج والمشاريع التي ينسبها المدير العام لتطوير شبكة المواصلات السلكية والاسلكية واعمال المؤسسة وتقديمها لمجلس الوزراء للموافقة عليها .

هكذا من الأصل

ج - دراسة مشروع الموازنة السنوية والميزانيات المعدلة او الملحق بها التي ينسبها المدير العام والموافقة عليها وتقديمها لمجلس الوزراء للموافقة عليها .

د - منح التفويض المالي والصلاحيات الاخرى الى الجهة التي يرتأها والتعاون معها لهذا الغرض باي شكل كان بموافقة مجلس الوزراء مع مراعاة احكام التشريعات المرعية .

هـ - عقد الاتفاقات مع الدول والمؤسسات العربية والاجنبية بغية ربط شبكات المواصلات السلكية واللاسلكية مع شبكات تلك الدول او المؤسسات والتعاون معها لهذا الغرض باي شكل كان بموافقة مجلس الوزراء مع مراعاة احكام التشريعات المرعية .

و - عقد الاتفاقات مع الخبراء والمستشارين من المهندسين والمحاسبين والقانونيين والمهنيين التي يراها مناسبة بقصد اجراء الدراسات وتشغيل او تحسين اعمال المؤسسة وتأمين ادارتها وسير عملها بشكل فعال وباقل التكاليف .

ز - شراء واستئجار واستملاك وبيع العقارات والالزام والمعدات الضرورية لسير عمل المؤسسة وفق القوانين المرعية واية أنظمة خاصة بالمؤسسة .

ح - عقد القروض مع الدول العربية والاجنبية والمؤسسات والشركات المحلية العربية والدولية بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء .

ط - اصدار سندات دين في حدود انواع السندات الموصوفة في قانون الدين العام بحيث لا تتجاوز قيمتها ١٥ بالمئة من الموجودات الثابتة للمؤسسة وفق نظام خاص يضعه مجلس الوزراء بتنسيب من المجلس .

ي - تشكيل اللجان وتعيين اعضائها سواء من داخل المؤسسة او خارجها وتكليفهم باية مهمة مما يساعد المجلس على تنفيذ مهامه بموجب هذا القانون .

ك - تحديد فئات الرسوم المستحقة عن خدمات المؤسسة وفق نظام خاص يصدره مجلس الوزراء بناء على تنسيب من المجلس .

ل - تقديم تقرير سنوي الى مجلس الوزراء يتضمن نشاطات المؤسسة ونتاجاتها خلال السنة المالية المنتهية والحسابات الختامية لموازنة المؤسسة .

م - القيام باية اعمال واتخاذ اية اجراءات يرى المجلس انها ضرورية او مفيدة او ملائمة لتنفيذ اهداف المؤسسة او ممارسة صلاحيات المجلس المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٩ - أ - يجتمع المجلس بصورة منتظمة بناء على دعوة خطية من رئيس المجلس او نائبه في حالة غياب الرئيس ويجوز ان يجتمع المجلس في اي وقت اقتضت الضرورة ذلك بناء على دعوة خطية كما ذكر اعلاه او بناء على طلب خطي من اربعة اعضاء تبين فيه اسباب طلب الاجتماع.

ب - اذا كان لاي عضو من اعضاء المجلس او لاي من اصوله او فروع اية مصلحة او منفعة في اي عقد او مقالة او مشروع ينوي المجلس ابرامه او تنفيذه فعليه ان يعلم المجلس عن ماهية هذه المصلحة او المنفعة ويجري تدوين ذلك في وقائع الجلسة التي تبحث فيها ويتيق للمجلس ان يقرر عدم اشتراكه في مداوات وقرارات المجلس المتخذة في هذا الشأن اذا لم يستكشف هو عن اشتراكه في المداوات والقرارات من تلقاء نفسه .

ج - يحق للمجلس دعوة اي شخص للاشتراك في اجنات اجتماعاته ومناقشاته ومداولاته على ان لا يكون له حق التصويت .

المادة ١٠ - أ - تعتبر جلسات المجلس قانونية اذا حضرها خمسة اعضاء على الاقل بما في ذلك الرئيس او نائبه.

ب - يرأس الوزير جلسات المجلس وفي حالة غيابه يرأس الاجتماعات نائب الرئيس .

ج - تصدر قرارات المجلس باكثرية خمسة اصوات واذا تساوت الاصوات يكون للرئيس صوت مرجح ، وفي حالة تباين الآراء بشكل لا يمكن للمجلس من اتخاذ قرار لرئيس المجلس حق رفع الامر الى مجلس الوزراء ويكون قرار مجلس الوزراء نهائيا .

المادة ١١ - أ - يعين مدير عام المؤسسة ويكون تعيينه وانها ختمته من قبل مجلس الوزراء على ان يقرن ذلك بالارادة الملكية لمجلس الوزراء ان يضمن الانظمة التي تصدر تفقيلا لغايات هذا القانون اية شروط وتنسيبات لتعيين المدير العام وانها ختمته وتعديد راتبه وعلاواته وحقوقه وواجباته.

ب - يكون المدير العام مسؤولا تجاه المجلس عن تنفيذ السياسة العامة وبرايج المؤسسة التي يقرها المجلس كما يكون مسؤولا تجاه المجلس عن سير اعمال المؤسسة وعن شؤونها الادارية وعليه ان يفرغ لعمله كليا ولا يحق له قبول اي عمل آخر مع عمله او القيام باية اعمال تجارية .

المادة ١٢ - واجبات وصلاحيات المدير العام كما يلي :-

١ - مساعدة المجلس في وضع وتطوير المخططات القصيرة والطويلة الاجل .
٢ - الاشراف على جميع عمليات المواصلات السلكية واللاسلكية وفق سياسة المجلس المقررة بشكل فعال واقتصادي وادارتها وتشغيلها وصيانتها .

٣ - تزويد المجلس بجميع المعلومات والبيانات حتى يتمكن من أداء وظيفته .

٤ - تطوير البرامج التي تتناسب مع اهداف المؤسسة وتقديم التواصي بشأنها .

٥ - تقديم تقارير دورية نصف سنوية الى المجلس وكلما دعت الحاجة الى ذلك فيما يتعلق بالنتائج العامة والوضع المالي والوضع العام للمؤسسة وجميع الاور الاخرى ذات الهمية.

٦ - تنفيذ المهام الموكولة اليه بموجب هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه وكذلك التعليمات الصادرة عن المجلس .

هكذا من الأصل

- المادة ١٣ - يخق للمدير العام ان يفوض ايا من صلاحياته خطيا الى اي من مساعديه بموافقة المجلس .
- المادة ١٤ - أ - يكون للمؤسسة وجود مالي مستقل وتنظم لها ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة وتتكون وارداتها من المصادر التالية :
- ١ - الاموال المخصصة لها في الموازنة العامة للدولة .
- ٢ - القروض الحكومية التي تخصص لها بموجب عقود اية قروض تحصل عليها من اي مصدر بموافقة مجلس الوزراء .
- ٣ - الواردات الناتجة عن الخدمات التي تؤديها .
- ٤ - واردات الدين المحصلة عن سندات الدين التي تصدرها .
- ٥ - اي مصدر يقدم لها اموالا او تجهيزات او معدات او مساعدات او هبات او قروض بموافقة مجلس الوزراء .
- ب - اذا تحققت في ميزانية المؤسسة وفورات في نهاية السنة المالية ولم تكن لها بهاجاجة في موازنة السنة القادمة يقرر مجلس الوزراء كيفية التصرف بهذه الاموال .
- المادة ١٥ - يجوز للمجلس ائناع اموال المؤسسة لدى البنوك التجارية الا اذا ارتأى مجلس الوزراء بقرار يصدر عنه خلاف ذلك .
- المادة ١٦ - لحين اصدار الانظمة الخاصة بالمؤسسة تطبق عليها احكام النظام المالي ونظام اللوازم .
- المادة ١٧ - أ - يجري نقل للموظفين والمستخدمين من وزارة المواصلات الى المؤسسة بتسبب من لجنة استشارية مؤلفة من مندوب عن الوزارة ومندوب عن دائرة الموازنة العامة ومندوب عن المؤسسة ومندوب عن ديوان الموظفين وذلك بموافقة الوزير واذا جرى خلاف استعصي البت فيه بشأن هذا الامر يكون قرار الوزير فيه نهائياً بالنسبة لجميع الموظفين والمستخدمين ما عدا موظفي الصنف الاول اذ يحيل الوزير موضوعهم الى مجلس الوزراء للبت فيه .
- ب - يحتفظ جميع الموظفين الذين يشتم ثقلهم للمؤسسة من الوزارة او الوزارات والدوائر والاساطات والمؤسسات الحكومية بجميع حقوقهم المكتسبة بموجب القوانين والانظمة السارية المفعول ويستمر الموظفون الذين تخضع خدمتهم لقانون التقاعد المدني في الاستفادة من ذلك القانون الى ان تصدر القوانين والانظمة التي تنظم شؤون موظفي المؤسسة .
- ج - يصدر مجلس الوزراء بناء على تنسيب من مجلس المؤسسة نظاما خاصا بموظفي ومستخدمي المؤسسة والى ان يصدر هذا النظام يعمل مؤقتا بنظام الخدمة المدنية .
- المادة ١٨ - يقوم بتدقيق حسابات المؤسسة مندوبون من ديوان المحاسبة بالاشترار مع عاشرين قانونيين يعينهم المجلس .
- المادة ١٩ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير اصدار الانظمة اللازمة لتنظيم اعمال المؤسسة وتنظيم الشؤون المالية والمقاولات واللوازم والمعدات وشؤون الموظفين والمستخدمين المتعلقة بالمؤسسة او لاي امر يتعلق بغايات تنفيذ احكام هذا القانون .
- المادة ٢٠ - يلغى كل ما ورد في اي قانون او نظام بالقدر الذي يتعارض مع ما ورد في هذا القانون .
- المادة ٢١ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٢ - السيد المقرر :
- هل يوافق المجلس على رفض هذا القانون ؟
- الجميع : موافقون
- (وهذا هو نص القانون المرفوض وبالصيغة التي رفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر مرفوضا) .
- قبول المشروع الاول .

قانون رقم () لسنة ٩٧١

قانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية لسنة ٩٧١) ويعمل به اعتبارا من نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تكون للكلمات والمعارات التالية المعاني المخصصة لها حيثما وردت في هذا القانون مالم تدل القرينة على خلاف ذلك :-
- ١ - المملكة : المملكة الاردنية الهاشمية
- ٢ - الحكومة : حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
- ٣ - المؤسسة : مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية المؤسسة بمقتضى هذا القانون .
- ٤ - الوزير : وزير المواصلات
- ٥ - المواصلات السلكية واللاسلكية - كافة المواصلات المدنية التي تربط بين نقطة واخرى وتشمل كل شبكات وانواع وانظمة المواصلات الشفوية والكتابية والبصرية واعمال نقل البيانات بتويها وتجهيلها وجميع انواع الاتصالات الاخرى التي يقرر مجلس الوزراء اناطتها بالمؤسسة واعمال التشغيل وتوفير الخدمات الناتجة عن عمل المؤسسة او التي يقتضيها هذا العمل ويشمل ذلك جميع شؤون الهاتف والبرق والتللكس والنقل التلفزيوني وامثاله .
- ٦ - المشترك - اي شخص او هيئة او مؤسسة تتعاقد مع المؤسسة بقصد الاستفادة من خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية التي تقدمها المؤسسة .
- ٧ - المجلس - مجلس ادارة المؤسسة المشكل بمقتضى احكام هذا القانون .
- ٨ - المدير العام - مدير عام المؤسسة المعين بموجب احكام هذا القانون .

هكذا منه الاصل

المادة ٣ - تؤسس في المملكة مؤسسة تتولى اعمال المواصلات السلكية واللاسلكية تسمى (مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية) ويكون لها شخصية اعتبارية يمثلها رئيس المجلس ذات استقلال مالي واداري ولها ان تقاضي بحدود الصفة وان تمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة والتصرف بها وان تنب عنها في الاجراءات القضائية المتعلقة بها النائب العام او اي شخص آخر تعينه لهذه الغاية .

المادة ٤ - يكون مركز المؤسسة في عمان ولها ان تفتح فروعها في اي مكان في المملكة .

المادة ٥ - تتولى المؤسسة انشاء وتصوير وتشغيل وصيانة شبكات المواصلات السلكية واللاسلكية في المملكة وتأخذ على عاتقها جميع الاشغال والاعمال والنشاطات المتعلقة بها او المائدة لها ومن اجل تحقيق اهدافها المبينة في هذا القانون وفي الانظمة الصادرة بمقتضاه تتعاون المؤسسة مع الوزارات والجهات ائتمست المختصة والمهنية والاهلية والاشخاص تعاوننا تاما .

المادة ٦ - ١ - تسلم المؤسسة من الوزارة تدريجيا جميع شبكات المواصلات السلكية واللاسلكية والاجهزة المنتمية لها وجميع اللوازم والاجهزة المتوفرة في مستودعات الوزارة على ان يتم ذلك خلال مدة تعينها الانظمة .

ب- تؤول الى المؤسسة ملكية كل بناء تملكه الوزارة عند نفاذ هذا القانون اذا كانت المساحة التي يشملها قسم الفن (فيما عدا البريد والادارة) فيه تزيد على نسبة ٥٠٪ من مساحته على ان يؤجر الجزء الباقي من هذا البناء او الابنية الى البريد مقابل اجسرة ومزية يقررها الوزير وبمكس ذلك يبقى البناء ملكا للوزارة وتؤجر الوزارة الجزء الذي يشمل قسم الفن للمؤسسة على نفس الاسس واذا جرى اي خلاف بهذا الشأن يكون قرار الوزير فيه نهائيا .

المادة ٧ - ١ - يتولى ادارة المؤسسة والاشراف على اعمالها مجلس ادارة يؤلف من :-

- | | |
|---|-------------|
| ١ - الوزير | رئيسا |
| ٢ - المدير العام للمؤسسة | نائب الرئيس |
| ٣ - امين عام مجلس الاعمار | عضوا |
| ٤ - مدير دائرة الموازنة العامة ومتدوب عنه | عضوا |
| ٥ - وكيل وزارة المواصلات | عضوا |
| ٦ - وكيل وزارة النقل | عضوا |
| ٧ - عضوين يختارهما مجلس الوزراء من القطاع الخاص | |

ب- يدفع الرئيس ولكل عضو من اعضاء المجلس مكافأة مالية تحددها الانظمة .

المادة ٨ - تكون صلاحيات الادارة على الوجه التالي :-
١ - وضع وتوجيه سياسة المؤسسة ومتابعة تنفيذها والاشراف على مختلف نشاطاتها .

ب- دراسة البرامج والمشاريع التي ينسبها المدير العام لتطوير شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية واعمال المؤسسة وتقديمها لمجلس الوزراء للموافقة عليها .

ج - دراسة مشروع الموازنة السنوية والميزانيات المعدلة او الملحق بها التي ينسبها المدير العام للموافقة عليها وتقديمها لمجلس الوزراء للموافقة عليها .

د - منح التفويض المالي والصلاحيات الاخرى التي يرتأها والتعاون معها لهذا الغرض باي شكل كان بموافقة مجلس الوزراء مع مراعاة احكام التشريعات المرعية .

هـ - عقد الاتفاقات مع الدول والمؤسسات العربية والاجنبية بغية ربط شبكات المواصلات السلكية واللاسلكية مع شبكات تلك الدول او المؤسسات والتعاون معها لهذا الغرض باي شكل كان بموافقة مجلس الوزراء مع مراعاة احكام التشريعات المرعية .

و - عقد الاتفاقات مع الخبراء والمستشارين من المهتمين والمحاسبين والقانونيين والمهنيين التي يراها مناسبة بقصد اجراء الدراسات وتشغيل او تحسين اعمال المؤسسة وتأمين ادارتها وسير عملها بشكل فعال وباقل التكاليف .

ز - شراء واستئجار واستملاك وبيع العقارات واللوازم والمعدات الضرورية لسير عمل المؤسسة وفق القوانين المرعية واية انظمة خاصة بالمؤسسة .

ح - عقد القروض مع الدول العربية والاجنبية والمؤسسات والشركات المحلية العربية والدولية بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء .

ط - اصدار سندات دين في حدود انواع السندات الموصولة في قانون الدين العام بحيث لا تتجاوز قيمتها ١٥٪ من الموجودات الثابتة للمؤسسة وفق نظام خاص يضعه مجلس الوزراء بتنسيب من المجلس .

ي - تشكيل اللجان وتعيين اعضاءها سواء من داخل المؤسسة او خارجها وتكليفهم باية مهمة مما يساعد المجلس على تنفيذ مهامه بموجب هذا القانون .

ك - تحديد فئات الرسوم المستحقة عن خدمات المؤسسة وفق نظام خاص يصدره مجلس الوزراء بناء على تنسيب من المجلس .

ل - تقديم تقرير سنوي الى مجلس الوزراء يتضمن نشاطات المؤسسة ومنجزاتها خلال السنة المالية المنتهية والحسابات الختامية لموازنة المؤسسة .

م - القيام باية اعمال والتاثيرية اجراءات يرى المجلس انها ضرورية او مفيدة او ملائمة لتنفيذ اهداف المؤسسة او ممارسة صلاحيات المجلس المنصوص عليها في هذا القانون .

هكذا من الأصل

المادة ٩ - أ - يجتمع المجلس بصورة منتظمة بناء على دعوة خطية من رئيس المجلس أو نائبه في حالة غياب الرئيس ويجوز أن يجتمع المجلس في أي وقت اقتضت الضرورة ذلك بناء على دعوة خطية كما ذكر أعلاه أو بناء على طلب خطي من أربعة أعضاء تبين فيه أسباب طلب الاجتماع .

ب - إذا كان لأي عضو من أعضاء المجلس أو لأي من أصوله أو فروعه أية مصلحة أو منفعة في أي عقد أو مقالة أو مشروع ينوي المجلس إبرامه أو تنفيذه فعليه أن يعلم المجلس عن ماهية هذه المصلحة أو المنفعة ويجري تدوين ذلك في وقائع الجلسة التي تبحث فيها ويحق للمجلس أن يقرر عدم اشتراكه في مداولات وقرارات المجلس المتخذة في هذا الشأن إذا لم يستكشف هو عن اشتراكه في المداولات والقرارات من تلقاء نفسه .

ج - يحق للمجلس دعوة أي شخص للاشتراك في الجناحاته ومناقشاته ومداولاته على أن لا يكون له حق التصويت .

المادة ١٠ - أ - تعتبر جلسات المجلس قانونية إذا حضرها خمسة أعضاء على الأقل بما في ذلك الرئيس أو نائبه .
ب - يرأس الوزير جلسات المجلس وفي حالة غيابه يرأس الاجتماعات نائب الرئيس .

ج - تصدر قرارات المجلس بأكثرية خمسة أصوات وإذا تساوت الأصوات يكون للرئيس صوت مرجع ، وفي حالة تباين الآراء بشكل لا يمكن المجلس من اتخاذ قرار لرئيس المجلس حق رفع الأمر إلى مجلس الوزراء ويكون قرار مجلس الوزراء نهائياً .

المادة ١١ - أ - يعين مدير عام المؤسسة ويكون تعيينه وانتهاء خدماته من قبل مجلس الوزراء على أن يقرن ذلك بالإرادة الملكية والمجلس الوزراء أن يضمن الانتظمة التي تصدر تنفيذاً لأوامر هذا القانون أية شروط مستتبها لتعيين المدير العام وانتهاء خدماته وتحديد راتبه وعلاواته وحقوقه وواجباته .

ب - يكون المدير العام مسؤولاً تجاه المجلس عن تنفيذ السياسة العامة وبرامج المؤسسة التي يقرها المجلس كما يكون مسؤولاً تجاه المجلس عن سير أعمال المؤسسة وعن شؤونها الإدارية وعليه أن يتفرغ لعمله كلياً ولا يحق له قبول أي عمل آخر مع عمله أو القيام بأعمال تجارية .

المادة ١٢ - واجبات وصلاحيات المدير العام كما يلي :

- ١ - مساعدة المجلس في وضع تطوير المخططات القصيرة والطويلة الأجل .
- ٢ - الإشراف على جميع عمليات المواصلات السلوكية والادارية وفق سياسة المجلس المقررة بشكل فعال واقتصادي وإدارتها وتشغيلها وصيانتها .
- ٣ - تزويد المجلس بجميع المعلومات والبيانات حتى يتمكن من أداء وظيفته .
- ٤ - تطوير البرامج التي تتناسب مع أهداف المؤسسة وتقديم التواصي بشأنها .
- ٥ - تقديم تقارير دورية نصف سنوية إلى المجلس وكلما دعت الحاجة إلى ذلك فيما يتعلق بالنتائج العامة والوضع المالي والوضع العام للمؤسسة وجميع أمور الأجرى ذات الأهمية .

٦ - تنفيذ المهام الموكولة إليه بموجب هذا القانون والانتظمة الصادرة بمقتضاه وكذلك التعليمات الصادرة عن المجلس .

المادة ١٣ - يحق للمدير العام أن يفوض أيًا من صلاحياته خطياً إلى أي من مساعديه بموافقة المجلس .

المادة ١٤ - أ - يكون للمؤسسة وجود مالي مستقل وتنظم لها ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة وتكون وارداتها من المصادر التالية :-

١ - الأموال المخصصة لها في الموازنة العامة للدولة .

٢ - القروض الحكومية التي تخصص لها بموجب عقود أو أية قروض تحصل عليها من أي مصدر بموافقة مجلس الوزراء .

٣ - الواردات المتأتية من الخدمات التي تؤديها .

٤ - واردات الدين المحصلة عن سندات الدين التي تصدرها .

٥ - أي مصدر يقدم لها أموالاً أو مواد أو تجهيزات أو معدات أو مساعدات أو هبات أو قروض بموافقة مجلس الوزراء .

ب - إذا تحققت في ميزانية المؤسسة وفورات في نهاية السنة المالية ولم تكن لها حاجة في موازنة السنة القادمة يقرر مجلس الوزراء كيفية التصرف بهذه الأموال .

المادة ١٥ - للمجلس إيداع أموال المؤسسة لدى البنوك التجارية إلا إذا أرتأى مجلس الوزراء بقرار يصدر عنه خلاف ذلك .

المادة ١٦ - لحين إصدار الانتظمة الخاصة بالمؤسسة تطبق عليها أحكام النظام المالي ونظام اللوائح .

المادة ١٧ - أ - يجري نقل الموظفين والمستخدمين من وزارة المواصلات إلى المؤسسة بتسييم من لجنة استشارية مؤلفة من مندوب عن الوزارة ومندوب عن دائرة الموازنة العامة ومندوب عن المؤسسة ومندوب عن ديوان الموظفين وذلك بموافقة الوزير وإذا جرى خلاف استعصى البت فيه بشأن هذا الأمر يكون قرار الوزير فيه نهائياً وبالنسبة لجميع الموظفين والمستخدمين ما عدا موظفي الصنف الأول إذ يحيل الوزير موضوعهم إلى مجلس الوزراء لابت فيه .

ب - يحتفظ جميع الموظفين الذين يتم نقلهم للمؤسسة من الوزارة أو الوزارات والدوائر والاساطات والمؤسسات الحكومية بجميع حقوقهم المكتسبة بموجب القوانين والانتظمة السارية المعمول ويستمر الموظفون الذين تخضع خدماتهم لقانون التقاعد المدني في الاستفادة من ذلك القانون إلى أن تصدر القوانين والانتظمة التي تنظم شؤون موظفي المؤسسة .

ج - يصدر مجلس الوزراء بناء على تنسيب من مجلس المؤسسة نظاماً خاصاً بموظفي ومستغلي المؤسسة وإلى أن يصدر هذا النظام يعمل مؤقتاً بنظام الخدمة المدنية .

هكذا من الفصل

المادة ١٨ - يقوم بتدقيق حسابات المؤسسة مندوبون من ديوان المحاسبة بالأشتراك مع محاسبون قانونيون يعينهم المجلس .

المادة ١٩ - مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير اصدار الانظمة اللازمة لتنظيم اعمال المؤسسة وتنظيم الشؤون المالية والمقاولات والاوزام والمعدات وشؤون الموظفين والمستخدمين المتعلقة بالمؤسسة او لأي امر يتعلق بغايات تنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٠ - يلغى كل ما ورد في اي قانون أو نظام بالقدر الذي يتعاون مع ما ورد في هذا القانون .

المادة ٢١ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٣ -

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على مشروع قانون المؤسسة الصحفية الاردنية لسنة ١٩٧١ كما ورد من الحكومة مع تعديل اللجنة عليه ؟

الجميع : موافقون

(وهذا هو نص مشروع قانون المؤسسة الصحفية الاردنية لسنة ١٩٧١ بالصيغة التي وافق المجلس عليها وكما سترفع الى مجلس الاعيان الموقر)

الاسباب الموجبة

لقانون المؤسسة الصحفية الاردنية

نظرا لتطور المزايد الاحميه الذي تنهض به الصحافة ووسائل النشر في الدول الحديثة ، فقد اعد هذا القانون لانشاء مؤسسة عامة لتطوير الصناعة الصحفية في المملكة الاردنية الهاشمية والقيام بنشر مختلف المطبوعات.

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧١

قانون المؤسسة الصحفية الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المؤسسة الصحفية الاردنية لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ - يكون للكليات التالية الواردة في هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه المعاني المختلفة اذناه مالم تدل القرينة على خلاف ذلك .

المملكة	المملكة الاردنية الهاشمية .
المؤسسة	المؤسسة الصحفية الاردنية المؤلفة بموجب هذا القانون .
المجلس	مجلس ادارة المؤسسة .
المدير	مدير عام المؤسسة .
المطابع	جميع الآلات والادوات والمواد التي تستعمل لغرض طبع أو تحضير اي مطبوعة تصدرها المؤسسة .

المادة ٣ - يؤسس في المملكة بموجب احكام هذا القانون مؤسسة تسمى « المؤسسة الصحفية الاردنية » ترتبط بوزير الاعلام .

المادة ٤ - للمؤسسة شخصية معنوية ذات استقلال مالي وإداري تمارس الصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون او أية أنظمة تصدر بمقتضاه ، ولها أن تقاضي وتقااضي بهذه الصفة ، وإن تملك الاموال وحق البيع والرهن والاقتراض وقبول التبرعات والهبات ولها أن تقبض عنها في الاجراءات القضائية النائب العام او احد موظفيها او اي محام بوكالة عامة او خاصة .

المادة ٥ - يكون مركز المؤسسة في العاصمة ولها ان تؤسس فروعاً وان تقوم بشؤونها في أي مكان في المملكة .

المادة ٦ - تتولى المؤسسة طباعة ونشر وتوزيع أية مطبوعة يرخص بها لها او لسواها من الهيئات الرسمية او الاهلية او الافراد وفق الاسس التي يحددها المجلس .

المادة ٧ - تعتبر اموال المؤسسة اموالاً اميرية وتحصل بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية المرحي الاجراء . يمارس المجلس لهذا الغرض جميع الصلاحيات الممنوحة للحاكم الإداري والمجلس تحصيل الاموال الاميرية المنصوص عليها في القانون المذكور .

هكذا هي الحال

المادة ٨

تتكون موارد المؤسسة المالية من :

- أ - منحة سنوية ترصد لها في موازنة الدولة السنوية .
 - ب - بيع اموالها المنقولة وغير المنقولة .
 - ج - الاجور والاشترابات والمبيعات التي تتقاضاها مقابل الخدمات التي تقدمها والمطبوعة التي تصدرها .
 - د - التبرعات والهبات والاعانات التي تتلقاها شريطة موافقة مجلس الوزراء .
 - هـ - اية موارد اخرى يوافق عليها مجلس الوزراء .
- المادة ٩ - للمؤسسة موازنة سنوية خاصة مستقلة عن موازنة الدولة يعدها المدير العام .
- المادة ١٠ - تدير المؤسسة اموالها بنفسها وتتفق منها وفق نظام مالي يصدر بموجب احكام هذا القانون .
- المادة ١١ - تعفى المؤسسة من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد ورسوم طوابع الواردات والبريد والضرائب والتكاليف المالية مباشرة مهما كان نوعها سواء كانت تتناول اموال المؤسسة او دخلها او العقارات التي تمتلكها او تستأجرها .

المادة ١٢ - يشرف على اعمال المؤسسة مجلس ادارة مؤلف من :

- | | |
|-------|--|
| رئيسا | وزير الثقافة والاعلام . |
| | وزير الخارجية . |
| | وزير التربية والتعليم . |
| | وزير الشؤون الاجتماعية والعمل . |
| اعضاء | رئيس الجامعة الاردنية . |
| | مدير عام مؤسسة رعاية الشباب . |
| | اثنان من القطاع الخاص يعينهما مجلس الوزراء . |
| | ويتخبط المجلس نائبا للرئيس من بين اعضائه . |

المادة ١٣ - يختص مجلس الادارة بالنظر في الامور التالية :

- ١ - التخطيط العام لسياسة المؤسسة .
- ٢ - تأمين موارد تمويل المؤسسة وطرق استثمار اموالها .
- ٣ - اقرار مشروع الموازنة السنوية .
- ٤ - تحديد اثمان المبيعات واجور الخدمات التي تتولاها المؤسسة .
- ٥ - تشييب وضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .
- ٦ - اية امور اخرى ذات علاقة بالمؤسسة .
- ٧ - تعيين البنك الذي تودع فيه اموال المؤسسة .

المادة ١٤ - يجتمع المجلس بناء على دعوة خطية من المدير يجري تليغها للاعضاء قبل موعد الجلسة بأسبوع . يتألف النصاب القانوني للجلسات بحضور الرئيس او نائبه واكثرية الاعضاء وتصدر القرارات بأكثرية اصوات الحاضرين على ان يكون صوت الرئيس مرجحا في حالة تساوي الاصوات .

المادة ١٥ - أ - يعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء وبأرادة ملكية ويمارس الصلاحيات التالية :-

- ١ - تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة التي يضعها المجلس .
 - ٢ - يكون مسؤولا عن ادارة المؤسسة وتحقيق اهدافها ووجه عام يعتبر مسؤولا عن جميع الامور المتعلقة بها غير المناطة صراحة بمجلس الادارة .
 - ٣ - يكون مسؤولا عن الجهاز التنفيذي وادارته .
 - ٤ - يتولى امانة سر المجلس الاشراف على المحابر وضبط محاضر الجلسات .
- ب - يحدد راتب المدير وحقوقه المالية بقرار التمين .

المادة ١٦ - يشترط في المدير ان يكون اردنيا وحائرا على مؤهل جامعي .

المادة ١٧ - تحدد شروط تعيين موظفي الجهاز اللازم لادارة اعمال المؤسسة والاشراف عليهم وعزلهم واختصاصاتهم واجازاتهم ومكافاتهم وصندوق ادخارهم وسائر ما يتعلق بهم من الشؤون بنظام .

المادة ١٨ - تتعاون الادارات الحكومية والبلديات والمجالس القروية مع المؤسسة ويجوز انتداب او اعادة اى موظف في الحكومة او هيئة تابعة لها للعمل في المؤسسة على ان يعتبر عمله فيها استمرارا لعمله السابق .

المادة ١٩ - تحتفظ المؤسسة بحسابات تجارية منظمة .

المادة ٢٠ - يتولى ديوان المحاسبة تدقيق حسابات المؤسسة .

المادة ٢١ - تبدأ السنة المالية للمؤسسة في اول كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من كانون الاول من تلك السنة .

المادة ٢٢ - لا تحمل المؤسسة الا بقانون .

المادة ٢٣ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا في الأصل

- ٤ -

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٠ قانون تنظيم الجهاز القضائي النظامي والشرعي بالصيغة التي وردت من الحكومة وكما وافقت عليه اللجنة ؟

الجميع : موافقون

(هذا هو نص قانون تنظيم الجهاز القضائي النظامي والشرعي لسنة ١٩٧٠ كما ورد من الحكومة ووافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر) .

قانون مؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٠

قانون تنظيم الجهاز القضائي النظامي والشرعي

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون تنظيم الجهاز القضائي النظامي والشرعي لسنة ١٩٧٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تشمل كلمة (قاضي) ايها ووردت في هذا القانون جميع قضاة المحاكم النظامية والشرعية حسبما هو وارد في القوانين الخاصة بكل منها .
المادة ٣ - يفصل القضاة غير الصالحين من من الذين تعلق بهم شوائب تمس كرامة الوظيفة او النزاهة او عاجزون عن القيام بمهام وظائفهم على الوجه المبين في المادة التالية .

المادة ٤ - لمجلس الوزراء بمحض اختياره فصل اي قاض اذا اقتنع بعدم صلاحه للخدمة لاي سبب من الاسباب المبينة في المادة السابقة وله حق نقل اي منهم الى وظيفة او دائرة اخرى اذا ظهر له ان مساندته اليه لا يتطلب فصله .

المادة ٥ - لا يترتب فصل اي قاض بمقتضى احكام هذا القانون حرمانه من راتب التقاعد او

المكافأة او الحقوق الاخرى التي يستحقها بموجب قانون التقاعد المدني ونظام الخدمة المدنية واية قوانين وانظمة اخرى معمول بها في المملكة .

المادة ٦ - ليس لمحكمة العدل العليا او لاية جهة اخرى الحق بسماع اية شكوى او طعن في اي قرار يصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ٧ - ينتهي العمل بهذا القانون بعد مرور اربعة اشهر على تاريخ نفاذه .

المادة ٨ - رئيس الوزراء والوزراء كسل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٥ -

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون صندوق قروض البلديات والقرى بالصيغة التي وردت فيها من الحكومة وكما وافقت عليه اللجنة ؟

الجميع : موافقون

(وهذا هو نص القانون المؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون صندوق قروض البلديات والقرى كما ورد من الحكومة ووافقته اللجنة والمجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر)

قانون مؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٠

قانون تعديل لقانون صندوق قروض البلديات والقرى

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون تعديل لقانون صندوق قروض البلديات والقرى لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم (٤١) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيها يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الاجراءات اللجنة	الاجراءات مجلس النواب
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٣) المؤرخ في ١٥/٣/١٩٧١ ليت (٥)	
المادة ١٠ -	المادة ١٠ -
بين المدير العام ومجلس الوزراء قرار من مجلس الوزراء وبإرادة ملكية سامية بتعيين من يملأ مناصب القضاء النظامية التي يشغلها المجلس ومن يملأ مناصب القضاء غير النظامية التي يشغلها المجلس من جميع الامور المتعلقة بالصندوق غير المتعلقة بصيانة	بقي ما جاء في المادة العاشرة من القانون الاصيل ويستأنس به فيما يتعلق بمادة ١٠ -
ب - يكون مسؤولا امام الوزير من الجهاز التنفيذي وادارته .	ب - يكون مسؤولا امام الوزير من الجهاز التنفيذي وادارته .
ج - يتعين اعضاء المجلس من بينهم نائب الرئيس وعضو الاصل بالحصول على اصوات اكثرية الاعضاء ويرجع الجانب الذي فيه الرئيس عند تساوي الاصوات .	ج - يتعين اعضاء المجلس من بينهم نائب الرئيس وعضو الاصل بالحصول على اصوات اكثرية الاعضاء ويرجع الجانب الذي فيه الرئيس عند تساوي الاصوات .
المادة ١١ -	المادة ١١ -
بين المدير العام ومجلس الوزراء قرار من مجلس الوزراء وبإرادة ملكية سامية بتعيين من يملأ مناصب القضاء النظامية التي يشغلها المجلس ومن يملأ مناصب القضاء غير النظامية التي يشغلها المجلس من جميع الامور المتعلقة بالصندوق غير المتعلقة بصيانة	بين المدير العام ومجلس الوزراء قرار من مجلس الوزراء وبإرادة ملكية سامية بتعيين من يملأ مناصب القضاء النظامية التي يشغلها المجلس ومن يملأ مناصب القضاء غير النظامية التي يشغلها المجلس من جميع الامور المتعلقة بالصندوق غير المتعلقة بصيانة
ب - يكون مسؤولا امام الوزير من الجهاز التنفيذي وادارته .	ب - يكون مسؤولا امام الوزير من الجهاز التنفيذي وادارته .
ج - يتعين اعضاء المجلس من بينهم نائب الرئيس وعضو الاصل بالحصول على اصوات اكثرية الاعضاء ويرجع الجانب الذي فيه الرئيس عند تساوي الاصوات .	ج - يتعين اعضاء المجلس من بينهم نائب الرئيس وعضو الاصل بالحصول على اصوات اكثرية الاعضاء ويرجع الجانب الذي فيه الرئيس عند تساوي الاصوات .

هكذا اصبحت الاصل

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة العاشرة من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ١٠ :

يعين المدير العام ويحدد راتبه بقرار من مجلس الوزراء وبإرادة ملكية سامية بتنسيب من الوزير ويمارس الصلاحيات التالية :

أ - يكون مسؤولاً عن تطبيق وتنفيذ السياسة التي يضعها المجلس وعن إدارة الصندوق على وجه يضمن تحقيق أهدافه المنصوص عليها في هذا القانون وبوجه عام يعتبر المسؤول عن جميع الأمور المتعلقة بالصندوق غير المناطة صراحة بموجب هذا القانون بمجلس الإدارة .

ب - يكون مسؤولاً أمام الوزير عن الجهاز التنفيذي وإدارته .

ج - ينتخب أعضاء المجلس من بينهم نائباً للرئيس ويتم الانتخاب بالحصول على أصوات أكثرية الأعضاء ويرجح الجالب الذي فيه الرئيس عند تساوي الأصوات .

- ٦ -

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على رفض القانون المؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون النقل على الطرق كما رفضته اللجنة ؟

الجميع : موافقون :

« وهذا هو نص القانون المؤقت رقم ١١ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون النقل على الطرق كما رفضه المجلس وكما سيرفع المجلس الأعيان مرفوضاً »

الأسباب الموجبة

وضع هذا التعديل لضمان تحقيق الغايات المتوخاة من وجود نقابات أصحاب السيارات الشاحنة وسائقي وعمال السيارات ، وسائقي وعمال الشحن الميكانيكي وضمان حسن تأدية الدور الذي وجدت من أجله هذه النقابات وذلك عن طريق تمكينها من بناء علاقات صحيحة وواضحة مع فئات السواقين وأصحاب السيارات والعمال الذين تمثلهم هذه النقابات إذ وجد بعد الدراسة أن الضرورة تقضي بأن تدعم النقابات المذكورة قانونياً بالشكل الذي يضمن انضباط جميع أصحاب المهن المشار إليها تحت قاعدة قانونية تمنع غير المتناسب أن يمارس المهنة إلا من خلال هذه الجبهة القانونية .

ولما كان واجب النقابات المذكورة تنظيم تأدية الخدمات المتعلقة بالفتات المذكورة وضبط المواعيد المتعلقة بترتيب الانطلاق ، والمساعدة في حالات الاضرار الطارئة والحوادث وتأمين المساعدات العائلية في حالات الشيخوخة والتقاعد وتقديم التوعية اللازمة والنصح ، وبعد أن وجد أن الأساليب الإدارية بتعرضها للنقض القانوني لم تكن كافية لجعل الانتساب إلى النقابات إجبارياً رأينا من الضروري مساعدة النقابات المذكورة بضمان انتساب هذه الفئات لها وتحصيل رسم الانتساب المطلوب الذي سيدعم للنقابات مادياً بالإضافة إلى الدعم المعنوي الحاصل نتيجة انتساب جميع السواقين وأصحاب السيارات الشاحنة وعمال وسائقي الشحن الميكانيكي إلى هذه النقابات .

قانون مؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٧١ قانون معدل لقانون النقل على الطرق

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القوانين رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعمدل المادة (١٢٤) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة الجديدة التالية إليها :-

هـ - لا يجوز تجديد رخصة اقتناء أية مركبة ميكانيكية عمومية شاحنة إلا بعد إبراز شهادة تشير

بانتساب مالكها لنقابة أصحاب السيارات الشاحنة الأردنية .

المادة ٣ - تعمدل ١٦٨ من القانون الأصلي بإضافة الفقرتين التاليتين إليها :

ج - لا يجوز تجديد رخص الفتيين (٥٥٣) المنصوص عليها في المادة ١٥٩ من هذا القانون ما لم يبرز صاحبها شهادة انتساب إلى نقابة سائقي وعمال السيارات في الأردن .

د - لا يجوز تجديد رخصة الفئة (٤) المنصوص عليها في المادة ١٥٩ من هذا القانون ما لم يبرز صاحبها شهادة انتساب للنقابة العامة لسائقي وعمال وسائط الشحن الميكانيكي .

هـ - لا يجوز تجديد رخصة الفئة (٤) المنصوص عليها في المادة ١٥٩ من هذا القانون ما لم يبرز صاحبها شهادة انتساب للنقابة العامة لسائقي وعمال وسائط الشحن الميكانيكي .

ملحوظة مجلس النواب حول القانون المؤرخ رقم ١١ لسنة ١٩٧١ المعدل لقانون النقل على الطر:

أحداث اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم ١٣ المؤرخ في ١٥/٣/٩٧١/البند (٦)	تعدل المادة (١٧٤) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة الجديدة التالية إليها : ٥ - لا يجوز تجديد رخصة اقتناء مركبة ميكانيكية عمومية شاحنة لا بعد إبراز شهادة تضر بالتسابق مالكها لتقابة اصحاب السيارات التابعة للردية .	نفس المادة ١٧٤ ١ - تجدد رخص السير في غضون مدة لا تزيد عن تاريخ انتهاء مدة العمل بها وعلى سلطة الترخيص ان تجددتها عندما يقدم طلب بتجديدها وفقا للادة (١١٦) من هذا القانون وتندفع الرسوم المالية في الملحق الاول لهذا القانون . ٢ - وإذا وجدت مركبة تعمل برخصة سير "تنتهي بعد مرور ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء يوم دفع الخلف المحككة وتنتج المركبة من العمل مسن قبل الشرطة او سلطة الترخيص الى ان يقوم صاحبها بدفع الرسوم المالية وتجديد الرخصة وفي حالة عضي سة على انتهاء الرخصة تعتبر المركبة مشطوبة من الترخيد . ٣ - يقدم طلب تجديد الرخصة الى سلطة الترخيص التي اصدرت الرخصة الاصلية فان كان طالب الرخصة قد غور على اقلية بعد امتحانه الرخصة الاصلية فيجوز له ان يقدم طلب تجديد الرخصة الى ارب سلطة ترخيص من على اقلية . ٤ - لا يجوز تجديد رخصة اقتناء مركبة ميكانيكية الا بعد التأكد من ان صاحب الرخصة قد دفع كافة الغرامات التي حكم بها عليه لارتكابه جرما خلافا لهذا القانون وتعديله او الانظمة والعميات الصادرة بتنفيذه .

أحداث اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم ١٣ المؤرخ في ١٥/٣/٩٧١/البند (٦)	تعدل المادة (١٧٨) من القانون الأصلي بإضافة الفقرتين التاليتين إليها : ج - لا يجوز تجديد رخص القشتين (دو) المنصوص عليها في المادة ١٥٩ من هذا القانون ما لم يبرز صاحبها شهادة لتسابق ال تقابة ساتقي ومعال السيارات في الاردن . د - لا يجوز تجديد رخصة القشة (٤) المنصوص عليها في المادة ١٥٩ من هذا القانون ما لم يبرز صاحبها شهادة لتسابق القابة العامة لساتقي ومعال وسائط التحن الميكانيكي .	نفس المادة (١٧٨) ١ - يعمل بالرخصة المنصوص عليها من الفقة التالية من المادة (١٥٩) لمدة ثلاث سنوات ويجوز تجديد ما على ان يقوم المرخص له بسداد لغرامات المحكوم بها بخالفة احكام هذا القانون بعد دفع الرسوم المقررة ولا تجدد الا اذا قدم حازر الرخصة شهادة طبية جديدة حسبما ورد في المادة (١٦٠) اما المرخص المنصوص عليها في الفقات (٨٠٧٢، ٤٥٤، ٤٣) من المادة (١٥٩) فلا تسري الا لمدة اثنا عشر شهرا ويجوز تجديد ما على ان يقوم المرخص بسداد للغرامات المحكوم بها بخالفة احكام هذا القانون وتجديد شهادة طبية جديدة حسبما جاء في المادة (١٦١) . ب - يمكن تجديد مسلة مقبول رخصة السواق من الفقة التالية اذا تبين ان صاحبها معاقب بداية لا تقع حاليا من السواق ولكنها تنتهي في بعد . ٢ - وفي غير حالة الظروف القاهرة تلي الرخصة اذا لم يتعرف المرخص له اجرامات تجديد ما خلا خمسة عشر يوما من تاريخ العقاب .

٢٩ آذار ١٩٧١

(ح)

السيد المقرر: متابعاً .

قرار رقم (١٤) لسنة ١٩٧١

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٧١/٣/١٥ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد رياض الفلح وحضور اصحاب المعالي والعلوفة السادة : المقرر سليمان القضاء والاعضاء سليم البخيت - ساي العكشة - رزق البطاينة - عبد الباقي جمو - بشارة غصيب .

ونظرت بمشروع قانون نقابة الجيولوجيين لسنة ١٩٧١ وبعد دراسته وتدقيقه قررت اللجنة صياغة صياغة جديدة بالشكل التالي وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

السيد المقرر: متابعاً .

وقد صاغه معالي ساي العكشة . . . قلت هذا حتى يكون الفضل لأهله .

السيد الحاج حسن نائب عمان:

الواقع ، ارجو ان اجاب على السؤال التالي : عند دراسة القانون ، هل تكرمت اللجنة بالسؤال عن عدد الجيولوجيين في المملكة باستثناء المهندسين الجيولوجيين الاعضاء في نقابة اصحاب المهندسين ، الجيولوجيين . . .

السيد المقرر:

الواقع ان اللجنة سألت والامانة العامة للمجلس تلقت كشف بعددهم واظن ٧٦ شخصاً

السيد الحاج حسن نائب عمان:

انا اؤكد ان هذه المعلومات بالنسبة للجيولوجيين هي . . . (٧٦) يجوز او بهذا العدد بما فيهم المهندسين الجيولوجيين .

هذا القانون نقابة الجيولوجيين المهندسين الجيولوجيين اعضاء في نقابة اصحاب المهن الهندسية . ارجو بيان رقم الجيولوجيين .

السيد المقرر:

جاءنا رقم ٧٦ فقط .

السيد الحاج حسن نائب عمان:

هذا بما فيهم المهندسين .

- ضجه -

السيد العكشة نائب الكرك:

الجيولوجي والمهندس الجيولوجي حتى وضع مادة خاصة لانتهاء ارتباط المهندسين الجيولوجيين من نقابة اصحاب المهن الهندسية انسحابهم بعد انتهاء هذه السنة .

السيد الحاج حسن نائب عمان:

ارجو ان ابين للاخ الكريم على حسب مفهومي ودراستي لهذا القانون لا توجد هناك مادة . .

السيد المقرر:

. . يوجد تعريف

السيد الحاج حسن نائب عمان:

فقرة (ب) من المادة (٤)

السيد المقرر:

التعريف بالمادة (٢)

السيد الحاج حسن نائب عمان

اقرأ الفقرة (ب) من المادة (٤) وبعد ذلك اصبح تضارب بين مهنتين جيولوجي وجيولوجي واعتقد انه يجب ان يعرف العدد .

السيد نائب الرئيس:

٥٦ من هذا العدد مهنتين جيولوجيين

السيد الحاج حسن نائب عمان:

نعم وهم اعضاء في نقابة اصحاب المهن الهندسية . . . وياخذون علاوة مهن هندسية ببساطة

السيد نائب الرئيس:

اذن يؤجل لأعادة دراسته.

السيد الحاج حسن نائب عمان:

اذا سمحت تأجيله للحصول على معلومات اكثر حوله

السيد المقرر:

وتعطينا الحكومة رأيها فيه

السيد نائب الرئيس:

هل يوافق المجلس على تأجيله ؟

الجميع : موافقون .

٦ - مقررات اللجنة المالية :

السيد نائب الرئيس:

ننتقل الآن لابند السادس من جدول الأعمال وهو مقررات اللجنة المالية وارجو ان يتفضل معالي المقرر السيد خالد الحاج حسن .

السيد المقرر:

قرار رقم (٤) لسنة ١٩٧١

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٧١/٣/١٧ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد سليم البخيت وحضور كل من المقرر: معالي السيد خالد الحاج حسن والاعضاء اصحاب المعالي والعلوفة والسعادة السادة : ساي العكشة ، فضل الدلقموني ، موسى ابو الراغب ، مفلح عودة الله ، محمد الحشمان ، سليمان القضاء ، عمران المعايطة ، فرح ابو جابر ، صلي الجعبري ، رزق البطاينة .

وقد حضر الاجتماع ايضا عطوفة نائب محافظ البنك المركزي ، ونظرت في :

١ - مشروع قانون البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٧١ وبعد دراسته وتدقيقه والاستيضاح عن بعض الامور من قبل عطوفة نائب المحافظ قررت اللجنة توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة مع اجراء التعديل التالي عليه وهو : (صياغة الفقرة ج) من المادة (١٣) بالنص التالي :

ج - يحيط المحافظ الخامس علماً بقراراته واجرائاته في الامور الهامة (

٢ - مشروع قانون البنك لسنة ١٩٧١ وبعد دراسته وتدقيقه والاستيضاح عن بعض الامور من قبل عطوفة

هكذا منه لأصل

نائب المحافظ قررت اللجنة توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة . وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .
اللجنة المالية

السيد المقرر : (متابعاً)

بالنسبة لمشروع قانون البنك المركزي الأردني لسنة ١٩٧١ وبالنسبة لما بعد المادة (١٣) استأذنت من اللجنة ان تحفظ بالنسبة لمادتين بهذا القانون بعد طبعاً إن خالفوني الرأي .

الاول يتعلق في تكوين مجلس الإدارة وهو الفقرة (د) من المادة (١٠) .

نعمون الواقع احد الاهداف الرئيسية لهذا القانون هو العمل على مراقبة اعمال البنوك اذا ممحت الآن اذا ممحت بس انهي كلامي لي الحق ان ابدي رأيي وتحفظي .

السيد نائب الرئيس

يا موسى بك له الحق ان يبدي رأيه بتحفظ .

السيد المقرر :

(متابعاً) اقرأ النظام بعدين تكلم .

(الفقرة (د) من المادة (١٠) تقول

وعند اتخاذ قرارات التعيين هذه ، يختار مجلس الوزراء الاعضاء من ذوي الخبرة بالشؤون المالية والاقتصادية والقادرين على المساهمة في تحقيق اهداف البنك المذكور .

بما انه احد الاهداف الرئيسية من اعمال البنك المركزي هو العمل على مراقبة اعمال البنوك ، فأرى بان تمثيل البنوك في مجلس الإدارة يجب ان يحدد

بشكل ان لا يكون مسيطر عليه من قبل البنوك التي يعمل البنك المركزي على مراقبتها . فانا ارى انه يجب ان يكون هناك تمثيل للبنوك بشكل لا يزيد عن ممثل واحد .

السيد نائب الرئيس :

الذي اريد ان ارجوه من دولة الرئيس عندنا خمسة يتخيمهم مجلس الوزراء وكلهم مدراء بنوك .

دولة رئيس الوزراء :

النقطة التي تفضل بها الأخ خالد صحيحه ، لكن لا نقدر ان نضعها بشكل نص ...

السيد نائب الرئيس :

تراجعوها كحكومة .

دولة رئيس الوزراء :

تراجعها كحكومة هذا الواقع ، لا نضعها كنص لأن العملية بعدها متدرجة ، البنك المركزي لا يزال بدور النمو .

السيد المعلق نائب عمان :

ان لم يكن البنك المركزي لديه القدرة الكافية على مراقبة البنوك فلا ضرورة لأن يكون بنك مركزي لأن البنك المركزي هو مراقب لاعمال وشؤون البنوك فضرورة وضع نص بان لا يكونوا من اعضاء البنوك .

- ضجة -

السيد المقرر :

بما ان الدولة تشارك في هذا الرأي وكثير من الاخوان يشاركون في هذا الرأي ، فانا اعتقد وجود

الأستاذ جمو نائب عمان :

الواقع اي قانون يوضع يجب ان تكون هناك قيود منصوصه الحكومة تتقدم بأي قانون بإيمانها بانها تطبق الاحسن ، اما اذا لم يكن هناك نص فان اية حكومة ثانية امامها مجال ان تعمل ما تشاء لذلك أنا اؤيد اقتراح الأخ خالد .

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على تعديل معالي المقرر ؟

الجميع : موافقون .

السيد نائب الرئيس :

هل هناك اية اقتراحات او مناقشة حول هذا الموضوع ؟ ... لا يوجد .

هل يوافق المجلس على القانون مع تعديل اللجنة عليه وتعديل خالد بك عليه ؟

الجميع : موافقون .

(وهذا هو نص مشروع قانون البنك المركزي الأردني لسنة ١٩٧١ كما اقرته اللجنة وكما عدل وكما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر) .

النص اضمن بكثير من ترك الامور بالشكل القائم لاسباب دولتك تعرفها . لذلك لا يضر . . واقترح اضافة الفقرة التالية :

على ان لا يزيد تمثيل من يعمل في الاعمال المصرفية والبنكية على عضو واحد .

(اصوات : موافقة)

يعني في آخر الفقرة (د) من المادة العاشرة تضاف عبارة (على ان لا يزيد تمثيل البنوك عن عضو واحد .

(اصوات : موافقة)

السيد القضاء نائب عجلون :

بصفتي عضواً في اللجنة المالية ، الواقع تدارسنا هذا الموضوع وجدنا انفسنا امام نص ، فاذا وضعنا هذا النص نجد انفسنا ملزمين بوضع واحد ...

(ضجة)

... لكن ما دام مجلس الوزراء هو المسؤول عن سياسة البلد .

(ضجة)

السيد نائب الرئيس :

انتهى البحث وصوت على المادة .

هكذا حله

قانون رقم () لسنة ١٩٧١

قانون البنك المركزي الاردني

القسم الاول : مواد عامة

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ، الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

تعني كلمة (الملكة)	الملكة الأردنية الهاشمية
وتعني كلمة (الحكومة)	حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
وتعني عبارة (البنك المركزي)	البنك المركزي الاردني المؤسس بمقتضى قانون البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته .
وتعني كلمة (المجلس)	مجلس ادارة البنك المركزي الاردني
وتعني كلمة (المحافظ)	محافظ البنك المركزي الاردني
وتعني عبارة (نائب المحافظ)	نائب محافظ البنك المركزي الأردني
وتعني كلمة (العضو)	اي عضو من اعضاء المجلس باستثناء المحافظ ونائب المحافظ
وتعني عبارة (البنك المرخص)	اي بنك رخص له باجراء المعاملات المصرفية في المملكة حسب احكام قانون البنوك .
وتعني عبارة (المؤسسة العامة)	كل سلطة عامة مستقلة في المملكة او اية مؤسسة يعينها مجلس الوزراء ويعتبرها لاغراض هذا القانون مؤسسة عامة بعد الاستئناس برأي المحافظ .
وتعني عبارة (مؤسسة الاقراض المتخصصة)	كل مؤسسة او هيئة اعتبارية انشئت في المملكة وهدفها الرئيسي منح القروض لاغراض خاصة ويعينها مجلس الوزراء ويعتبرها لاغراض هذا القانون مؤسسة اقراض متخصصة ، بعد الاستئناس برأي المحافظ .

وتعني عبارة (السندات الحكومية) السندات المسجلة والسندات لحاملها واذونات الخزينة الصادرة بمقتضى احكام قانون الدين العام المعمول به في المملكة .

وتعني عبارة (الواردات المحلية) الضرائب والرسوم والعمولات والغرامات والاجور والقوائد والأرباح والدخل من اي استثمار واي وارد لخزينة الدولة باستثناء القروض والذبات الخارجية والداخلية واي شكل من اشكال المساعدات المالية والاقتصادية الخارجية .

وتعني عبارة (العملة الأجنبية) اية عملة او مطالبة او رصيد او ائتمان بعملة غير العملة الأردنية .

وتعني عبارة (عملة قابلة للتحويل) اية عملة يمكن التعامل بها في الاسواق المالية العالمية وتحويلها بحرية وباسعار تتفق واحكام اتفاقية صندوق النقد الدولي .

المادة (٣) أ - يتمتع البنك المركزي بشخصية اعتبارية مستقلة ويستمر وجوده كمؤسسة عامة ويقوم بجميع اعماله وفقا لاحكام هذا القانون .

ب - للبنك المركزي ان يمتلك ويتصرف بملكاته وان يتعاقد وان يقيم الدعاوى وتقام عليه باسمه ويكون له خاتم خاص به .

ج - يعنى البنك المركزي من كافة الضرائب والرسوم الحكومية بما في ذلك رسوم طوابع الواردات .

المادة (٤) ان اهداف البنك المركزي هي الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة وضمان قابلية تحويل الدينار الاردني ومن ثم تشجيع النمو الاقتصادي المطرد في المملكة وفق السياسة الاقتصادية العامة للحكومة .

ويقوم البنك المركزي بتحقيق هذه الاهداف بالوسائل التالية :

أ - اصدار اوراق النقد والمسكوكات في المملكة وتنظيمه .

ب - الاحتفاظ باحتياطي المملكة من الذهب والعملات الأجنبية وادارته .

ج - تنظيم كمية الائتمان ونوعيته وكلفته ليتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي .

د - اتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والمالية المجاة .

هكذا من الأصل

- هـ - العمل كبنك للبنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة .
و - مراقبة البنوك المرخصة بما يكفل سلامة مركزها المالي وضمان حقوق المودعين والمساهمين .
ز - العمل كبنك للحكومة والمؤسسات العامة ووكيل مالي لها .
ح - تقديم المشورة للحكومة في رسم السياسة المالية والاقتصادية وكيفية تنفيذها .
ط - القيام بآية وظيفة او تعامل مما تقوم به البنوك المركزية عادة وبآية واجبات انيطت به بمقتضى هذا القانون او اي قانون آخر او اي اتفاق دولي تكون الحكومة طرفا فيه .

المادة (٥) يكون مقر البنك المركزي في عاصمة المملكة وله ان يفتح فروعاً في المملكة وان يخلقه ، ويجوز لمجلس الوزراء في الحالات الطارئة نقل مقر البنك المركزي بصورة مؤقتة من مكان الى آخر .

المادة (٦) للبنك المركزي ان يعين له مراسلين ووكلاء في الداخل والخارج حسب الشروط التي يوافق عليها وله ان يلغي هذا التعيين .

القسم الثاني : رأس المال والاحتياطي

المادة (٧) يكون رأسمال البنك المركزي (٢.٠٠٠.٠٠٠) مليوني دينار اردني وتملكه الدولة بكامله .

المادة (٨) تجوز زيادة رأس مال البنك المركزي بتحويل هذه الزيادة من الاحتياطي العام للبنك الى رأس المال ، وذلك بقرار يتخذه مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس .

المادة (٩) أ - يحتفظ البنك المركزي باحتياطي عام يقيد فيه ٢٠ بالمائة (عشرون بالمائة) من الربح الصافي للبنك المركزي في كل سنة مالية ويدفع الباقي اي (ثمانون بالمائة) من الربح الصافي للحكومة . ويجوز للمحافظ ان يدفع سلفاً للخزينة من اصل نصيب الحكومة الذي سيتحقق من هذه الارباح . ويتم تسديد السلفات ودفع رصيد الارباح المستحقة في آخر يوم عمل من السنة .

ب - تدفع جميع الارباح الصافية للحكومة عندما يزيد مقدار الاحتياطي العام على مثلي رأس المال .

ج - تقرر الارباح الصافية لاغراض هذه المادة بعد حسم جميع المدفوعات والتفقات الادارية والمساهمات في صندوق الادخار الخاص بموظفي البنك المركزي ومستخدماته وابية احتياطيات خاصة لمصروفات اخرى متوقعة او لمقابلة اي نقص في موجودات البنك .

د - اذا لم تكف الاحتياطيات لتغطية اية خسارة في حساب الارباح والخسائر لاية سنة مالية على الحكومة ان تدفع المبلغ الكافي لهذه التغطية خلال الاشهر الثلاثة التي تلي نهاية تلك السنة المالية وتكون هذه الدفعة ديناً ممتازاً للحكومة على الارباح المتحققة فيما بعد .

القسم الثالث : الادارة

المادة (١٠) أ - يتولى ادارة شؤون البنك المركزي العامة مجلس ادارة مؤلف من المحافظ كرئيس للمجلس ومن نائب المحافظ ككتاب لرئيس المجلس ومن خمسة اعضاء .

ب - يعين مجلس الوزراء المحافظ ونائب المحافظ ويقرن تعيينهما بالارادة الملكية وذلك لمدة خمس سنوات ويجوز اعادة تعيينهما .

ج - ويعين العضو بقرار من مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات ويجوز اعادة تعيينه .

د - وعند اتخاذ قرارات التعيين هذه ، يختار مجلس الوزراء الاعضاء من ذوي الخبرة بالكشور المالية والاقتصادية والقادرين على تحقيق اهداف البنك المركزي . على ان لا يزيد تمثيل البنوك عن عضو واحد .

هـ - وتنتشر هذه التعيينات في الجريدة الرسمية .

المادة (١١) أ - يجتمع المجلس بدعوة من المحافظ مرة واحدة على الاقل في الشهر وكلما دعت الضرورة واعمال البنك المركزي الى ذلك ، كما يدعو المحافظ المجلس للاجتماع بناء على طلب خطي يتقدم به عضوان من اعضاء المجلس على ان تذكر في هذا الطلب مواضع البحث في ذلك الاجتماع .

ب - يتألف النصاب القانوني لاجتماع المجلس بحضور اربعة اعضاء على الاقل يكون احدهم المحافظ او نائبه .

ج - اذا تغيب المحافظ او نائب المحافظ ، يختار المحافظ او نائبه احد المدراء التنفيذيين في البنك لحضور الاجتماع ويبدلي بصوته في القضايا المعروضة للبحث .

د - تؤخذ قرارات المجلس بالاكثرية المطلقة للحاضرين واذا تساوت الاصوات يكون رأي الجانب الذي فيه الرئيس هو الراجح .

هـ - في الحالات الاستثنائية التي يرى فيها المحافظ ضرورة اتخاذ قرار بما هو ضمن صلاحيات المجلس ولم يكن بالامكان عقد اجتماع له ، يجوز للجنة ثلاثية مؤلفة من المحافظ او نائب المحافظ رئيساً ومن نائب المحافظ او عضو او عضوين ، حسب مقتضيات الحال ، ان تتخذ مثل هذا القرار بالنيابة عن المجلس ويكون قانونياً وملزماً للبنك المركزي ، وعلى المحافظ ان يحيط بالمجلس علماً بهذا علماً بهذا القرار في اول اجتماع تال يكتمل فيه النصاب .

و - اذا كان للمحافظ او لنائبه او لاي عضو من اعضاء المجلس مصلحة شخصية في اي تعامل او تعاقد يكون البنك المركزي طرفاً فيه فان عليه ان يعلن هذه المصلحة وان ينسحب من الاجتماع عند بحث هذا التعامل او التعاقد والا يشترك في التصويت حوله .

هكذا من الاصل

المادة (١٢) يمارس المجلس الصلاحيات التالية :-

- أ - دراسة السياسة العامة للبنك المركزي ورسدها بخطوطها العريضة .
 - ب - وضع مشروعات الأنظمة ، التي لا تتعارض مع احكام هذا القانون لتنظيم البنك المركزي وإدارة شؤونه .
 - ج - وضع التعليمات الداخلية لإدارة شؤون البنك ، او تفويض المحافظ باصدارها .
 - د - تحديد ملاك الموظفين والمستخدمين ودرجاتهم واعدادهم وشروط خدمتهم في البنك المركزي وفقاً لاحكام الانظمة الصادرة بهذا الشأن .
 - هـ - فتح فروع البنك المركزي واغلاقها .
 - و - تعيين المستشارين لخدمة البنك المركزي ولعدد محددة وبالشروط التي يقرها المجلس .
 - ز - الموافقة على ترخيص البنوك الجديدة وسحب الرخص من البنوك المرخصة واندماجها وعلى فتح فروع هذه البنوك واغلاقها حسب احكام قانون البنوك .
 - ح - الترخيص بالتعامل بالعملة الاجنبية وسحب هذا الترخيص ، حسب احكام قانون مراقبة مراقبة العملة الاجنبية .
 - ط - الموافقة على التسهيلات الائتمانية التي يقدمها البنك المركزي للمحافظ او نائب المحافظ بقصد الاسكان .
 - ي - الموافقة على التقرير السنوي والميزانية وحساب الارباح والخسائر للبنك المركزي .
- المادة (١٣) أ - يكون المحافظ المنفذ الرئيسي لسياسة البنك المركزي والمسؤول عن ادارة اعماله .
- ب - يمارس المحافظ جميع الصلاحيات والمسؤوليات المنوطة بالبنك المركزي التي لم تحصر بالمجلس حسب احكام هذا القانون او اي قانون آخر .
 - ج - يحيط المحافظ المجلس علماً بقراراته واجراءاته في الامور الهامة .
 - د - يكون المحافظ مسؤولاً امام المجلس عن تنفيذ جميع القرارات التي يتخذها المجلس .
 - هـ - يوقع المحافظ مع وزير المالية اوراق النقد حسب احكام النظام الصادر بهذا الشأن .
 - و - يكون المحافظ آمر الصرف في البنك المركزي وفقاً للأنظمة والتعليمات المقررة بهذا الشأن .
- المادة (١٤) يمثل المحافظ البنك المركزي في كافة علاقات البنك مع الآخرين ؛ وبهذه الصفة فان له :
- أ - ان يمثل البنك المركزي في علاقاته مع الحكومة وجميع المؤسسات الاخرى .
 - ب - ان يمثل البنك المركزي شخصياً او عن طريق التوكيل القانوني في المحاكم وعند النظر في القضايا التي يكون البنك المركزي طرفاً فيها .

ج - ان يوقع العقود التي تفرض التزامات مالية على البنك المركزي ضمن احكام الانظمة والتعليمات المقررة بهذا الشأن .

د - ان يوقع منفرداً ، او بالاشتراك مع آخرين في البنك ، التقارير والبيانات الحساسة والكتوف المالية والمراسلات والوثائق الخاصة بالبنك المركزي .

هـ - ان يمثل امام لجنة برلمانية تبحث شؤون البنك المركزي او القوانين المنصاة باعماله وان ينشر في الصحف اية بيانات او تصريحات لايفضح سياسة البنك المركزي واجراءاته .

المادة (١٥) للمحافظ ان يفوض نائب المحافظ او اياً من موظفي البنك المركزي باي من الصلاحيات المخولة له بمقتضى احكام هذا القانون واحكام الانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه وبشمل ذلك التفويض بالتوقيع على الوثائق التي ترتب عليها التزامات مالية على البنك .

المادة (١٦) يساعد نائب المحافظ المحافظ في القيام بواجباته ووظائفه ويمارس جميع صلاحيات المحافظ ومسؤولياته عند غيابه في خارج المملكة او في الاجازة او عند تخلفه عن العمل بسبب المرض او عنده يتعذر الاتصال به لاي سبب من الاسباب ، واذا استحال لاي سبب ان يكون المحافظ او نائب المحافظ على رأس عمله يعين رئيس الوزراء احد اعضاء المجلس ليقوم بوظائف المحافظ بصورة مؤقتة الى ان يعود احدهما للعمل .

المادة (١٧) على المحافظ او نائب المحافظ ان يكرسا جميع اوقاتها لخدمة البنك المركزي والقيام بوظائفهما فيه . ولا يجوز لاي منهما القيام مباشرة باي نشاط تجاري او قبول اي عمل دائم باجر خارج عن واجبات وظيفته على ان ذلك لا يحول دون قيام اي منهما باية مهمة او الاشتراك في اية هيئة او مجلس او لجنة او وفدرسمي او مؤتمر دولي اذا قرر مجلس الوزراء ذلك او اذا كان الاشتراك وفق احكام قانون او نظام معمول به .

المادة (١٨) أ - يحدد مجلس الوزراء راتب المحافظ ونائب المحافظ وعلاواتهما المتكررة واكماتات العضو شريطة ألا يجري اي تخفيض فيها خلال مدة خدمتهم .

ب - يحدد المجلس تمويزات انتهاء خدمة المحافظ ونائب المحافظ والمكافآت والاجازات وعلاوات السفر والاستشفاء واياً من الحقوق الاخرى اسوة بما يمنح للموظفين في البنك بمقتضى احكام نظام الموظفين .

المادة (١٩) أ - لا يجوز للمحافظ او نائب المحافظ او العضو ان يفشي لاي شخص غير مفوض اية معلومات سرية يحصل عليها بحكم عمله في البنك المركزي ، الا اذا تم ذلك خلال القيام بواجباته او اذا طلب اليه ذلك في المحكمة وفق احكام القانون .

هكذا حله لأصل

ب- لا يعين في منصب المحافظ أو نائب المحافظ أو العضو سوى مواطن أردني وعليه ان يؤدي قسم الولاء والمحافظه على سرية اعمال البنك المركزي ومعاملاته ويؤدي هذا القسم في اجتماع المجلس الاول الذي يحضره بعد تعيينه ويكون القسم حسب النص الوارد في الملحق رقم (١) بهذا القانون .

المادة (٢٠) لا يجوز ان يشغل وزير عام أو عضو في مجلس الامة أو موظف في الحكومة أو في المؤسسات العامة أو في البلديات منصب المحافظ أو نائب المحافظ أو العضو في المجلس وتنتهي خدمات المحافظ أو نائب المحافظ أو أي عضو فوراً وبقرار من مجلس الوزراء :

أ - اذا أصبح وزيراً أو عضواً في مجلس الامة أو مرشحاً لمضوية هذا المجلس أو موظفاً في الحكومة أو في المؤسسات الحكومية أو في البلديات .

ب - اذا قدم استقالته الخطية الى مجلس الوزراء وتم قبولها .

ج - اذا اتخذت اللجنة الطبية العليا في الحكومة قراراً بأنه أصبح عاجزاً عن القيام بعمله .

د - اذا افلس وطالب في ظل القانون بتسوية مع دائنيه ، او اذا اتخذت المحكمة قراراً بمنجز راتبه أو جزء منه حجزاً تنفيذياً وفاء بالمبالغ المستحقة لدائنيه .

هـ - اذا حكم عليه في المحكمة بتهمة او جنحة في جريمة اخلاقية من جرائم السرقة أو التزوير أو الرشوة أو الاحتيال أو الاختلاس .

المادة (٢١) أ - لمجلس الوزراء ان ينهي خدمات المحافظ أو نائب المحافظ اذا قام مباشرة بأي نشاط تجاري أو قبل عملاً دائماً باجر مخالفاً بذلك احكام المادة (١٧) من هذا القانون او اذا خالف قصداً أي حكم من احكام القانون ونتج عن ذلك ضرر فادح بمصلحة البنك المركزي .

ب - لمجلس الوزراء ان ينهي خدمات العضو اذا تغيب عن جميع اجتماعات المجلس المتقدمة خلال شهرين متتاليين بدون موافقة المجلس .

المادة (٢٢) اذا توفي المحافظ أو نائب المحافظ أو أي عضو أو اذا انسحبته او انتهت قبل انتهاء مدة خدمته المقررة ، فيعين شخص آخر في مكانه لاكمال المدة الباقية من خدمته او للمدة القانونية كلها ، وينشر ذلك في الجريدة الرسمية .

المادة (٢٣) أ - للبنك المركزي ان يعين الموظفين والمستخدمين وفق احكام الانظمة الموضوعة بهذا الشأن وحسب حاجة الادارة الناجمة لاعماله .

ب - يترتب على كل موظف ومستخدم في البنك المركزي ان يؤدي قسماً بالمحافظة على سرية اعمال البنك المركزي ومعاملاته ويكون القسم حسب النص الوارد في الملحق رقم (٧) بهذا القانون ويؤدي هذا القسم امام المحافظ أو نائبه قبل ممارسة العمل .

ج - للبنك المركزي ان يقدم تسهيلات ائتمانية لموظفيه ومستخدميه لاغراض اسكانهم .

القسم الرابع : اصدار النقد

المادة (٢٤) ان وحدة النقد في المملكة هي الدينار الاردني .

المادة (٢٥) يعين مجلس الوزراء ، بعد التشاور مع البنك المركزي ، سعر تعادل الدينار الاردني بالذهب وفق الاتفاقات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها . وينشر هذا السعر المعين في الجريدة الرسمية .

المادة (٢٦) أ - يجب ان يجري كل بيع أو وفاء في المملكة بالدينار الاردني ويجب ان يحرر به كل سند أو عقد أو كبيالة أو وثيقة ايا كانت . اذا تضمنت دفعا أو التزاماً مالياً .

ب - يجوز ان تستعمل عملة اجنبية لاغراض السائلة شريطة ان يتم ذلك وفق احكام قانون مراقبة العملة الاجنبية والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

المادة (٢٧) للبنك المركزي وحده حق اصدار اوراق النقد والمسكوكات في المملكة وتكون هذه الاوراق والمسكوكات وحدها العملة القانونية لدفع أي مبلغ كان .

المادة (٢٨) يحدد مجلس الوزراء - بناء على تنسيب المجلس - فئات اوراق النقد والمسكوكات واسماؤها وصورها واشكالها وموادها وخصائصها الاخرى وذلك بمقتضى نظام ينشر في الجريدة الرسمية وبأية وسيلة اخرى من وسائل الاعلام التي يقرها البنك المركزي .

المادة (٢٩) أ - يقرر البنك المركزي الظروف والشروط التي يصدر بمقتضاها اوراق النقد والمسكوكات ويقوم باعادة اصداها وتبديلها .

ب - لا يلزم البنك المركزي بدفع تعويض عن ورقة نقدية أو مسكوكة فقدت أو سُرقت أو تلفت أو شوهت ، وللبنك المركزي ، وبمحض اختياره وفق الشروط التي يقرها ، ان يدفع قيمة مثل هذه الاوراق والمسكوكات .

المادة (٣٠) أ - يعين مجلس الوزراء - بناء على توصية البنك المركزي - بان احدى فئات اوراق النقد او المسكوكات ستصبح ، بتاريخ معين ، عملة غير قانونية وينشر الاعلان في الجريدة الرسمية وبأية وسيلة اخرى من وسائل الاعلام ، ويعطى الاعلان للجمهور مهلة معقولة لا تقل عن اسبوعين ولا تزيد عن سنتين يتم خلالها سحب تلك الفئة ودفع قيمتها الا ان مائة عملة قانونية قيد التداول في المملكة .

هكذا من الأصل

ب - بعد انقضاء المهلة المحددة للاعتدال ، تضاف قيمة اوراق النقد والمسكوكات التي لم تستبدل الى حساب الخزينة لدى البنك المركزي واذا قدمت اوراق نقد او مسكوكات بعد ذلك يدفع البنك المركزي قيمتها ويقيدها على حساب الخزينة لديه .

المادة (٣١) على البنك المركزي ان يحفظ بموجودات لا تقل قيمتها في اي وقت من الاوقات عن قيمة اوراق النقد المتداولة وتقتصر هذه الموجودات على كل او بعض مما يلي : -

- أ - الذهب والمسكوكات الذهبية بأي شكل .
- ب - مساهمات المملكة بالذهب والعملات الاجنبية القابلة للتحويل في اية مؤسسة مالية اقليمية او دولية .
- ج - موجودات المملكة من حقوق السحب الخاصة .
- د - العملات الاجنبية القابلة للتحويل على شكل نقود او ودائع تحت الطلب او لاجل اوشهادات ايداع او قبولات بنوك شريطة ان لا تزيد مدة استحقاقها عن سنتين .
- هـ - الاوراق المالية التي تصدرها او تكفلها حكومة اجنبية او احدى مؤسساتها الرسمية او مؤسسة مالية دولية وتكون محررة بعملة قابلة للتحويل ولا تزيد مدة استحقاقها بعد ان تصبح في حوزة البنك المركزي عن عشر سنوات .
- و - اية موجودات بالعملات الاجنبية بما في ذلك الارصدة الدائنة لصالح المملكة في اتفاقات الدفع والتفويض .
- ز - السندات الاردنية الحكومية والسندات التي تصدرها المؤسسات العامة بكفالة الحكومة وتطرحها للبيع في الاسواق . شريطة الا تزيد مدة استحقاق هذه السندات بعد ان تصبح في حوزة البنك المركزي عن عشر سنوات .

القسم الخامس : العلاقات الخارجية .

المادة (٣٢) للبنك المركزي ان يستورد الذهب او اوراق النقد الاجنبية بأي شكل وان يصدرها ويبيعها ويشتريها ويمتلكها او يقبلها كوديعة او يتعامل بها وذلك بالشروط وبالاوضاع التي يقررها .

المادة (٣٣) لا يجوز ان يتعامل البنك المركزي بالعملة الاجنبية ، الا اذا نص قانون آخر على خلاف ذلك الا مع :-

- أ - البنوك المرخصة .
- ب - الحكومة .
- ج - المؤسسات العامة ومؤسسات الاقراض المتخصصة .

د - البنوك المركزية والتجارية والمؤسسات المالية الاجنبية .

هـ - الحكومات والمؤسسات الحكومية الاجنبية .

و - المؤسسات المالية الدولية والاقليمية .

المادة (٣٤) يتولى البنك المركزي تطبيق احكام اي قانون معمول به في المملكة لمراقبة العملة الاجنبية .

المادة (٣٥) أ - يتولى البنك المركزي تطبيق اي اتفاق للمدفوعات تكون المملكة طرفاً به .

ب - للبنك المركزي ان يساهم في رأسمال اي اتحاد للمدفوعات تكون المملكة عضواً فيه .

المادة (٣٦) أ - يمثل البنك المركزي المملكة في كافة علاقاتها النقدية مع صندوق النقد الدولي .

ب - البنك المركزي مكان الايداع لما يمتلكه بالدينار الاردني المؤسسات المالية الدولية والاقليمية التي تكون المملكة عضواً فيها .

القسم السادس : العلاقات مع البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة

المادة (٣٧) أ - يفتح البنك المركزي حسابات للبنوك المرخصة ، ويقبل ودائعها وبناء على طلبها يحصل الاموال والمطالبات النقدية الاخرى المتحققة لها ، ويدفع بالنيابة عنها ، اية مطالبات متحققة عليها ، وبشكل عام يقوم بعمل بنك للبنوك المرخصة .

ب - يقدم البنك المركزي للبنوك المرخصة خدمة التفاسير فيما بينها وخدمة تبادل معلومات الائتمان الخاصة بعملائها ، وعلى البنوك المرخصة ان تشارك في اية ترتيبات يضعها البنك المركزي لذلك بعد التشاور معها .

ج - للبنك المركزي ان يقدم للبنوك المرخصة اية خدمات اخرى يراها مناسبة وذلك بعد التشاور معها .

د - للبنك المركزي ان يقوم بتأسيس معهد للدراسات المصرفية بالاشتراك مع البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة وفق نظام خاص يصدر لهذه الغاية .

هـ - للبنك المركزي ان يقوم بالاشتراك مع البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة بتأسيس مؤسسة لضمان الودائع وفق نظام خاص يصدر لهذه الغاية .

المادة (٣٨) للبنك المركزي ان يفتح حسابات لمؤسسات الاقراض المتخصصة وان يقبل ودائعها ويحصل الاموال والمطالبات النقدية الاخرى المتحققة لها وعليها ، وبشكل عام له ان يقوم بعمل بنك لهذه المؤسسات .

هكذا في الأصل

المادة (٣٩) أ - للبنك المركزي ان يخضع او يعيد خصم او ان يبيع او ان يشتري من البنوك المرخصة وثائق الائتمان المذكورة ادناه :

- ١ () الاسناد والكمبيالات المحررة في المملكة لتمويل العمليات التجارية الحقيقية شريطة الا تزيد مدة استحقاقها عن ٩٠ يوما من تاريخ امتلاك البنك المركزي لها وان يتعهد البنك المرخص باعادة شرائها في المواعيد التي يحددها البنك المركزي .
- ٢ () الاسناد والكمبيالات ووثائق الائتمان الاخرى المحررة في المملكة لتمويل العمليات الصناعية او السياحية او الزراعية او الانشائية او التعدينية شريطة ان لا تزيد مدتها عن تسعة اشهر من تاريخ امتلاك البنك المركزي لها وان يتعهد البنك المرخص باعادة شرائها في المواعيد التي يحددها البنك المركزي . وللبنك المركزي ان يطالب بالتنازل عن الانتاج او الملك او ان يضعها قيد الرهن او الحجز لصالحه وله ان يطالب بآية كفالة او ضمانات اخرى .

٣ () السندات الحكومية شريطة ان لا تزيد مدة استحقاقها عن عشر سنوات من تاريخ تقديمها للبنك المركزي .

٤ () سندات المؤسسات العامة المكفولة من الحكومة والمطروحة للاكتتاب العام شريطة ان لا تزيد مدة استحقاقها عن عشر سنوات من تاريخ تقديمها للبنك المركزي .

ب - وللبنك المركزي ان يمنح البنوك المرخصة ، سلفات لمدد محددة لا تزيد عن تسعة اشهر بضمانة الوثائق التالية :

- ١ () وثائق الائتمان المذكورة في الفقرة واه اعلاه .
- ٢ () شهادات الاستيداع القابلة للتحويل والصادرة عن مستودعات مقبولة لدى البنك المركزي او معتمدة لدى سلطات الجمارك شريطة ان تكون البضاعة مؤمنة وغير قابلة للتلف .
- ٣ () وثائق الشحن القابلة للتحويل والخاصة بالاستيراد والتصدير شريطة ان تكون البضاعة مؤمنة وغير قابلة للتلف .

المادة (٤٠) للبنك المركزي ان يمنح مؤسسات الاقراض المتخصصة سلفات لمدد محددة لا تزيد عن ثلاث سنوات بضمانة اي من وثائق الائتمان التالية :

أ - وثائق الائتمان المحررة في المملكة وخاصة الكمبيالات والاسناد والاقساط الناشئة عن القروض التي منحها المؤسسة المقرضة شريطة الا تزيد مدة استحقاقها عن خمس سنوات من تاريخ تقديمها للبنك المركزي .

ب - السندات الحكومية شريطة ان لا تزيد مدة استحقاقها عن عشر سنوات من تاريخ تقديمها للبنك المركزي .

ج - سندات المؤسسات العامة المكفولة من الحكومة والمطروحة للاكتتاب العام شريطة ان لا تزيد مدة استحقاقها عن عشر سنوات بعد تاريخ تقديمها للبنك المركزي .

المادة (٤١) أ - يعلن البنك المركزي بين الحين والآخر اسعار الفائدة التي يتقاضاها لاعادة الخصم ومنح السلفات .

ب - يقرر البنك المركزي الشروط العامة لتقديم التسهيلات الائتمانية للبنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة .

ج - يجوز للبنك المركزي في ظروف حرجية او طارئة يرى انها تهدد الاستقرار النقدي او المصرفي في المملكة منح تسهيلات ائتمانية استثنائية لبنك مرخص وفق شروط يحددها المجلس ويصادق عليها مجلس الوزراء .

المادة (٤٢) أ - على البنك المركزي ان يطلب من البنوك المرخصة ابداع احتياطي نقدي الزامي لديه بنسبة او نسب معينة من ودائعها المختلفة على ان لا تقل هذه النسبة او النسب عن ٥٪ ولا تزيد عن ٣٥٪ منها وللبنك المركزي ان يودع الاحتياطي النقدي الازامي في حساب جار او على شكل وديعة اشعار او اجل ولا يجوز السحب من هذا الحساب الى ما دون النسبة المقررة للائتمانية للبنك المركزي .

ب - يكون اي تعديل او تغيير في نسبة الاحتياطي النقدي الازامي نافذ المفعول بعد مضي ثلاثين يوماً على الاقل من ارسال اشعار خطي للبنوك المرخصة يعلمها البنك المركزي فيه بهذا التعديل او التغيير .

ج - يقرر البنك المركزي طريقة احساب الاحتياطي النقدي الازامي .

د - على البنك المركزي ان يحصل من البنك المرخص الذي تنقص لديه نسبة الاحتياطي النقدي غرامة نقدية لا تزيد عن $\frac{1}{3900}$ من قيمة النقص عن كل يوم يستمر فيه النقص وتفيد الغرامة على حساب البنك المرخص لدى البنك المركزي وتحول شهرياً لحساب الخزينة وفي حالة فرض الغرامة يكون على البنك المرخص ان يقدم بياناً وفق النموذج المعد لهذه الغاية في التواريخ التي يحددها البنك المركزي .

هـ - اذا تكررت المخالفة فللبنك المركزي ان يطبق بالإضافة الى الغرامة ايضاً من العقوبات المنصوص عليها في المادة (٤٦) من هذا القانون .

المادة (٤٣) للبنك المركزي ان يصدر اوامر للبنوك المرخصة تنشر في الجريدة الرسمية وبوسائل الاعلام الاخرى ويحدد فيها : -

هكذا من الأصل

أ - الحد الاعلى لمعدلات الفوائد التي تتقاضاها البنوك المرخصة على تسهيلات الائتمانية التي تمنحها للعملاء .

ب - الحد الاعلى والادنى لمعدلات العمولات التي تتقاضاها على تسهيلات الائتمانية وإدارة حسابات العملاء وعلى خدماتها لهم .

ج - الحد الاعلى لمعدلات الفوائد التي تدفعها على الودائع لديها .

د - الحد الأدنى للنسبة التقديرية من قيمة الاعتمادات المستندية المفتوحة لمستفيد في الخارج ، وللبنك المركزي ان يطلب ابداع هذه النسبة او جزء منها لديه حتى موعد الدفع .

المادة (٤٤) أ - للبنك المركزي ان يصدر للبنوك المرخصة تعليمات او اوامر لاجراض تنظيم كمية القروض والسلف والتسهيلات الائتمانية الاخرى وانواعها واغراضها وشروطها ، بشكل افرادي او اجمالي .

ب - للبنك المركزي ان يصدر للبنوك المرخصة تعليمات او اوامر لتحديد استثماراتها في داخل المملكة وخارجها .

ج - لا يكون للتعليمات والاورامر الصادرة بمقتضى المادتين ٤٣ ، ٤٤ مفعول رجعي وتطبق على جميع انواع المعاملات التي تشملها الاوامر حسب المواعيد المقررة في التعليمات والاورامر .

المادة (٤٥) أ - على البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة ان تزود البنك المركزي في الاوقات وبالطرق التي يحددها بالمعلومات التي يطلبها .

ب - وللبنك المركزي ان يطلب اية معلومات اضافية او ايضاحية من احد البنوك المرخصة او احدى مؤسسات الاقراض المتخصصة وعلى كل منها تقديم هذه المعلومات في مواعييدها المحددة .

المادة (٤٦) اذا خالف البنك المرخص احد احكام هذا القانون او الانظمة او التعليمات او الاوامر الصادرة بمقتضاه فللبنك المركزي ان يفرض ايا من الاجراءات التالية : -

أ - التنبيه .

ب - تخفيض تسهيلات التسليف الممنوحة او تعليقها .

وفي حالة تكرار المخالفة فللمجلس بناء على تنسيب المحافظ ان يفرض ايسا من العقوبات التالية : -

ج - منعه من القيام ببعض العمليات وفرض اي تحديد للائتمان يراه مناسباً .

د - تعيين مراقب مؤقت للإشراف على سير اعماله .

هـ - الغاء ترخيصه .

القسم السابع : العلاقة مع الحكومة

المادة (٤٧) أ - البنك المركزي بنك الحكومة ووكيلها المالي وعلى جميع الوزارات والادوائر الحكومية التي يشمل قانون الميزانية العامة اتفاقها وايراداتها ان تحصر بالبنك المركزي فتح حساباتها وجميع معاملاتها المصرفية .

ب - يجوز للبنك المركزي ان يكون بنكاً لاي مؤسسة عامة ووكيلاً مالياً لها ، ضمن شروط الاتفاق الذي يتم بين البنك المركزي والمؤسسة العامة .

المادة (٤٨) أ - يقوم البنك المركزي بالنيابة عن الحكومة او المؤسسة العامة بما يلي : -

١ (حفظ الودائع والحسابات :

٢ (اصدار وإدارة القروض العامة التي تطرح للاكتتاب العام .

٣ (دفع اية اموال في المملكة او خارجها ، وتحويلها وتحصيلها وقبولها كامانة وفتح الاعتمادات المستندية .

٤ (شراء الشيكات والاسناد والاوراق المالية والذهب والفضة والعملات الاجنبية وبيعها او تحويلها او قبولها كامانة .

٥ (القيام بأية خدمات مصرفية اخرى .

ب - للبنك المركزي ان يعين وكيلاً له للقيام بهذه الاعمال بالنيابة عنه وذلك عندما يجد ذلك مناسباً وبعد التشاور مع وزير المالية .

المادة (٤٩) يجوز للبنك المركزي ان يعطي الحكومة سلفة مؤقتة بدون فائدة لتغطية عجز مؤقت ناتج عن زيادة المصروفات الحكومية على الواردات شريطة الا تزيد السلفة في اي وقت من الاوقات عن ١٠ ٪ (عشرة بالمائة) . من الواردات المحلية المقدرة في قانون الميزانية العامة المعمول به .

المادة (٥٠) أ - للبنك المركزي ان يشتري ويبيع السندات المسجلة او لحاملها التي تصدرها الحكومة او المؤسسات العامة بكفالة الحكومة وله ان يحتفظ بها يرسم الحفظ الامين لحساب مالكها شريطة ان لا تزيد مدة استحقاق هذه السندات بعد ان تصبح في حوزته عن عشر سنوات .

ب - لا يجوز ان يزيد مجموع السندات المسجلة او لحاملها المشار اليها في الفقرة ١ ، من هذه المادة والتي يملكها البنك عن ١٠ ٪ من مطلوبات البنك .

المادة (٥١) لا يجوز للبنك المركزي ان يمنح تسهيلات للحكومة او المؤسسات العامة بصفة مباشرة او غير مباشرة الا في حدود ما نص عليه هذا القانون .

هكذا من الأصل

المادة (٥٢) ١ - على الدوائر الحكومية ان تزود البنك المركزي بكل المعلومات المتوفرة لديها والتي يرى البنك المركزي ضرورة للحصول عليها .

ب - على البنك المركزي ان يقدم للحكومة مشورته في كل امر يقع ضمن اختصاصه ويؤثر في تحقيق اهدافه وللحكومة ان تطلب مشورة البنك المركزي بشأن اي اقتراح او اجراء او معاملة او وضع يتأثر به الاقتصاد الوطني في المملكة .

المادة (٥٣) يستأنس مجلس الوزراء برأي المحافظ عندما تبحث الامور المتصلة بالسياسة النقدية او المالية او اوضاع الائتمان في المملكة .

المادة (٥٤) ١ - تستأنس الحكومة او المؤسسة العامة برأي المحافظ عند التفاوض بشأن اي قرض او ائتمان اجنبي يمنح للحكومة او للمؤسسات العامة وذلك لبيان اثره على الاستقرار النقدي ووضع المدفوعات الخارجية للمملكة .

ب - لمجلس الوزراء في الحالات الاستثنائية ذات الاهمية الاقتصادية والمرتبطة بالمصاحبة العليا ان يطلب الى البنك المركزي تقديم كفالة بضمان تحويل الاقساط المستحقة من قرض او ائتمان اجنبي منح للحكومة او المؤسسة العامة في المملكة بالعملة الاجنبية . ويقوم البنك المركزي بجديد شروط اصدار هذه الكفالة على الاتي في اي حال سوى تحويل العملة الاردنية التي يتسلمها البنك المركزي الى العملة الاجنبية المطلوبة .

المادة (٥٥) للبنك المركزي ان يشتري ويمتلك ويبيع اسهم وسندات اية مؤسسة مالية تؤسس في المملكة لتطوير سوق رأس المال او لضمان الودائع او اية مؤسسة مالية اقليمية للانماء او لضمان الاستثمارات ولا يجوز ان يزيد مجموع استثمارات البنك المركزي في هذه الاسهم والسندات عن خمسين في المائة (٥٠٪) من مجموع رأسماله واحتياطيته العام .

القسم الثامن : احكام عامة

المادة (٥٦) تستثنى اية خسارة او ربح ينجم عن اعادة تقدير موجودات البنك المركزي ومطلوباته من الذهب او العملة الاجنبية كنتيجة لاي تغيير في سعر التعادل لاية عملة اجنبية من حساب الارباح والخسائر للبنك المركزي وتفيد في حساب خاص بذلك ، وللبنك المركزي ان يخصص في السنوات التالية الاموال الكفيلة بتغطية اية خسارة مقيسة في هذا الحساب الخاص ، ويجوز بتتسيب من المجلس وموافقة مجلس الوزراء استعمال اي جزء من الاحتياطي العام للبنك المركزي لتغطية الحساب الخاص او اي جزء منه .

المادة (٥٧) للبنك المركزي ان يشتري او يمتلك او يستأجر العقارات وذلك لاستعماله الخاص والقيام بوظائفه فقط .

المادة (٥٨) لا يجوز للبنك المركزي ان يتعامل بالتجارة الا في حدود ما سمح له به في القانون . ولا يجوز ان يكون له نفع خاص في اي مشروع زراعي او صناعي او ١٠ شابه ذلك ما عدا ما اتفق باستيفاء ديون للبنك المركزي شريطة التخلص منه خلال سنتين على الاكثر بعد تملكه له .

المادة (٥٩) تبدأ سنة البنك المركزي المالية في ١ كانون الثاني وتنتهي في ٣١ كانون الاول من كل سنة .

المادة (٦٠) على البنك المركزي ان ينشر في الجريدة الرسمية كشفاً شهرياً بموجوداته ومطلوباته تحت عناوين رئيسية كما كانت عليه عند اقفال العمل في آخر يوم من كل شهر على ان يتم النشر خلال الشهر التالي له .

المادة (٦١) على البنك المركزي ان يقدم لوزير المالية خلال ثلاثة اشهر من انتهاء سنته المالية تقريراً موجزاً عن افعال البنك المركزي خلال السنة بالاضافة الى نسخة الميزانية السنوية العامة وحساب الارباح والخسائر مصدقة من المدققين الخارجيين .

المادة (٦٢) ١ - بعد تقديم المعلومات المذكورة في المادة السابقة يقوم البنك المركزي باعداد تقريره السنوي العامة وينشره بمختلف الوسائل :

ب - للبنك المركزي ان ينشر اية معلومات يراها جديرة باهتمام الجمهور .

المادة (٦٣) يقوم مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية بتعيين مدققين خارجيين لتدقيق حسابات البنك المركزي وتصديق الميزانية السنوية العامة وحساب الارباح والخسائر ويحدد مجلس الوزراء اجور هؤلاء المدققين .

المادة (٦٤) لا يمكن الغاء البنك المركزي او تصفيته الا بقانون .

المادة (٦٥) لمجلس الوزراء - بناء على تنسيب المجلس - ان يصدر الانظمة الضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة (٦٦) يحل هذا القانون محل قانون البنك المركزي المؤقت رقم (٩٣) لسنة ١٩٦٦ وتبقى جميع الانظمة والتعليمات والاوامر والقرارات التي صدرت بموجبه ويجوز قوانين البنك المركزي السابقة لسنة ١٩٥٩ ولسنة ١٩٦٠ سارية المفعول الى ان تبطل او تلغى وتعتبر كأنها صادرة بموجب هذا القانون ما لم تتعارض واحكامه .

هكذا منه الأصل

ب - تبقى الأوراق النقدية والمسكوكات الصادرة بموجب قانون النقد الأردني لسنة ١٩٤٩ وبموجب قوانين البنك المركزي السابقة لسنة ١٩٥٩ لسنة ١٩٦٠ لسنة ١٩٦٦ نقداً قانونياً إلى أن يصدر قرار بغير ذلك وفقاً لاحكام المادة (٣٠) من هذا القانون .

المادة (٦٧) رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

للملحق رقم (١)

اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصاً للملك والوطن ، وان اكرس كل امكانياتي للقيام بالواجبات الموكولة اليّ كمحافظ / نائب المحافظ / عضو مجلس الادارة / في البنك المركزي الاردني بكل اخلاص ونزاهة ، وان احافظ على القانون وعلى سرية كافة القرارات والمعاملات السرية التي اطلعت عليها والمتعلقة باعمال البنك المركزي .

للملحق رقم (٢)

اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصاً للملك والوطن ، وان احافظ على القوانين والانتظمة ، والتعليمات المعمول بها في البنك المركزي الاردني ، وان اكرس كل امكانياتي للقيام بالواجبات الموكولة اليّ باخلاص وامانة ونزاهة ودقة واستقامة ، وان احافظ على سرية القرارات والمعاملات السرية المتعلقة باعمال البنك المركزي كافة سواء اطلعت عليها بحكم عملي او عن اي طريق آخر ، وان لا اسمح لاي انسان غير مفوض بالاطلاع عليها .

- ٢ -

السيد المقرر:

امسا بالنسبة الى مشروع قانون البنوك لسنة ١٩٧١ فقد قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة .

ولكن لي . . اذا سمحتم . .

المادة (١١) أ - من قانون البنوك تقول :

(المادة - ١١ أ - لا يجوز لاي بنك مرخص

ان يمنح اي عميل تسهيلات ائتمانية او كفالة يزيد مجموع التزاماتها في اي وقت عن ٢٥٪ من رأسمال البنك المدفوع في الملكية واحتياطياته القانونية الا بموافقة البنك المركزي الخطية . . . الخ)

الواقع اعطاء عميل واحد ٢٥٪ من رأسماله واحتياطياته بحسب اعتقادي هذه نسبة كبيرة بالرغم من ان هذه تخضع الى البنك المركزي .

السيد نائب الرئيس :

... ثلاث اواريع اشخاص يأخذوا مال البنك ...

السيد المقرر :

ثلاثة اواريع وهذا ما هو حاصل في بعض البنوك وان قيل على ان لا يزيد على ١٠٪ تكون معقولة اكثر .

دولة رئيس الوزراء :

٢٥٪ ضرورة لاسباب كثيرة اذا اردتم سيشرحها مدير البنك المركزي اذا سمحتم وليس انا .

السيد نائب الرئيس :

تفضل يا معالي المحافظ .

محافظ البنك المركزي الدكتور خليل السالم :

عطوفة نائب الرئيس ، اخواني ،

الواقع ان التقليد الذي كان سائراً في البلد ولا يزال للآن ان البنوك تحب ان تعطي بعض التجار المعروفين اكبر قسم من تسهيلات الائتمانية وهذا الترتيب قائم الآن . الواقع ان ٨٥٪ من الائتمان الممنوع في البلد مغطى لثمة شخص فقط . هذا التقليد قديم ونحن كنا نحاربه ونحارب به باستمرار ، ولكني اؤثر ان تبقى هذه النسبة بالمرحلة الحالية ٢٥٪ لئلا يتعرض مخالفات القانون وضغوط يفرضها الواقع الحالي في الظروف الذي نعيش فيه الآن وبالنسبة لعدم قدرة هؤلاء المدينين ديناً كبيراً لعدد كبير من البنوك على الوفاء في هذه الظروف . اذا خفض الرقم فعني هذا سيزيد تدخل البنك المركزي في الموافقات وسيزيد تحمل البنك المركزي لمسؤولية اعطاء هذه الموافقات ، نحن سنسعى ونستمر في السعي لتخفيض التسهيلات الائتمانية لا سيما ان قسماً من هذه التسهيلات ليست مباشرة ، فمثلاً الكفالات ، التعهد الذي يأتي للبنك ويطلب الاشتراك في تعهد ، يصدر له البنك كفالة مثلاً تقديم عطاء بمئة الف دينار اذا كل يوم انا اريد ان ادرس هذه الكفالات وهي المحسوبة من اصل ٢٥٪ معناه تصبح مهمة البنك المركزي دراسة طلبات هؤلاء الناس يومياً .

الواقع ان هناك عدداً سمح لهم باخذ اعلى ٠ من هذه النسبة العدد الآن في رأي كبير انا ابغيت البنوك انه اعتباراً من سنة ١٩٧١ ان اصدر موافقات في ظل هذه المادة ولكني وجدت نفسي مكسره بحسب الظروف التي قلت لكم عنها ان اصدر مثل هذه الموافقات .

فارجو ان لا تدخل في القانون شيء يزيد مشاكلاً ما ينقصها ، علماً بان سياسة البنك المركزي هي تخفيض التسهيلات الائتمانية لاعداد الكبير من الناس .

وهناك ايضا شركات تأخذ ائتمانات رؤوس اموالها كبيرة جداً يعني انا لا اخشى على البنك بمقدار ما اخشى ان يتعطل عمل ايضا بعض الشركات وبعض الناس في هذه الظروف التي نحب ان ننشط فيها الاقتصاد لان نفسل من قدرة البنوك على اعطاء التسهيلات الائتمانية .

وشكراً .

اصوات : موافقة

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس الكريم على مشروع قانون البنوك لسنة ١٩٧١ كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون

(وهذا هو نص مشروع قانون البنوك لسنة ١٩٧١ كما ورد من الحكومة وكما وافق المجلس عليه ، وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر) .

هكذا من النص

قانون البنوك لسنة ١٩٧١

الفصل الاول : تعاريف

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون البنوك لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

المملكة الاردنية الهاشمية	وتعني كلمة (المملكة)
البنك المركزي الاردني	وتعني عبارة (البنك المركزي)
مجلس ادارة البنك المركزي الاردني	وتعني كلمة (المجلس)
محافظ البنك المركزي الاردني	وتعني كلمة (المحافظ)
نائب محافظ البنك المركزي الاردني	وتعني عبارة (نائب المحافظ)
اية شركة مساهمة عامة مسجلة وسمح لها بالعمل وفق احكام قانون الشركات المعمول به في المملكة	وتعني كلمة (الشركة)
الشركة التي رخص لها بتعاطي الاعمال المصرفية وفق احكام هذا القانون .	وتعني عبارة (البنك المرخص)
جميع الخدمات المصرفية لا سيما قبول الودائع واستعمالها مع الموارد الاخرى للبنك في الاستثمار كلياً او جزئياً بالاقتراض او باية طريقة اخرى يسمح بها هذا القانون .	وتعني عبارة (الاعمال المصرفية)
اية عملة او مطالبة او رصيد او ائتمان بعملة غير العملة الاردنية .	وتعني عبارة (العملة الاجنبية)
اية عملة يمكن التعامل بها في الاسواق المالية ويمكن تحويلها بحرية وباسمار تنفق واحكام اتفاقية صندوق النقد الدولي .	وتعني عبارة (عملة قابلة للتحويل)

الفصل الثاني : ترخيص البنوك

المادة (٣) أ - لا يجوز الا لبنك مرخص تعاطي الاعمال المصرفية في المملكة .

ب - يصدر الترخيص عن البنك المركزي وفقاً لاحكام هذا القانون .

ج - لا يجوز اصدار الترخيص للشركة مساهمة عامة، ولا تخضع فروع البنوك الاجنبية لهذا الشرط .

د - لا تخضع لاحكام الفقرة السابقة فروع البنوك الاجنبية التي يرخص لها بالعمل في المملكة .

هـ - تعتبر البنوك المرخص لها بتعاطي الاعمال المصرفية بعد تقاض هذا القانون بنوكاً مرخصة بمقتضى هذا القانون .

المادة (٤) أ - على كل شركة ترغب في تعاطي الاعمال المصرفية في المملكة ان تقدم الى البنك المركزي بطلب ترخيص قبل قيامها بذلك .

ب - اذا رغبت مجموعة من الاشخاص في تأليف شركة لتعاطي الاعمال المصرفية في المملكة . فعليها قبل تسجيل الشركة بمقتضى احكام قانون الشركات ان تقدم طلباً خطياً بذلك الى البنك المركزي فاذا وافق البنك المركزي وتم تسجيل الشركة صدر الترخيص تبعاً لذلك .

ج - عند النظر في طلب الترخيص يجوز للبنك المركزي ان يطلب المعلومات الكافية باقتناعه بان رأسمال الشركة وارباحها المنتظرة وادارتها وحاجة البلد الى خدماتها تبرر اصدار الترخيص المطلوب .

المادة (٥) أ - لا يجوز ان يقل رأس المال العامل في المملكة لاي بنك مرخص في اي وقت من الاوقات عن (٢٥٠,٠٠٠) دينار .

ب - على كل شركة اجنبية رخص لها بالعمل كبنك في المملكة ان تحول اليها دفعة واحدة وبعملة قابلة للتحويل مبلغاً لا يقل عن (٢٥٠,٠٠٠) دينار قبل ممارسة الاعمال المصرفية .

ج - لا يجوز لاي بنك مرخص ان يخفض رأسماله المدفوع في المملكة الا بموافقة البنك المركزي شريطة الا يقل عن الحد الأدنى المقرر في الفقرة (أ) من هذه المادة .

د - يجوز للبنك المركزي ان يحدد الحد الأدنى للنسبة بين حساب رأس المال والودائع .

المادة (٦) اذا تخلفت الشركة التي رخص لها بالتعامل بالاعمال المصرفية عن ممارسة اعمالها مدة ستة اشهر من تاريخ تبليغها بالتسجيل للبنك المركزي ان يلغى الترخيص او ان يمدد الترخيص لمدة اقصاها ستة اشهر اخرى .

هكذا جاء النص

المادة (٧) على كل بنك مرخص يكون مركزه الرئيسي في الخارج ان يعين مديراً اقليمياً مقيماً لقروعه في المملكة بمقتضى وثيقة رسمية تحوله تلقي جميع المخابرات الرسمية التي تقتضيها طبيعة عمل البنك وتجعله مسؤولاً مسؤولية كاملة امام السلطات الاردنية وتودع في البنك المركزي صورة رسمية لهذه الوثيقة .

المادة (٨) لا يجوز لاي شخص بعد نفاذ هذا القانون ان يستعمل لفظة (بنك) او ما يقابلها باللغة العربية واللغات الاجنبية او اية لفظة تدل على الاعمال المصرفية في اي من اوراقه او وثائقه الخاصة الا اذا كان بنكاً مرخصاً او صدر قرار بذلك من مجلس الوزراء .

المادة (٩) أ - لا يجوز لاي بنك مرخص ان يفتح فرعاً جديداً في احدى مدن المملكة او ان ينقل فرعاً من مدينة الى اخرى في المملكة دون الحصول على اذن مسبق من البنك المركزي .

ب - للبنك المركزي قبل اصدار الاذن المشار اليه في الفقرة هـ من هذه المادة ان يطلب من البنك المرخص تزويده بجميع المعلومات عن حاجة المدينة للخدمات المصرفية والفتح العام الذي يبرر فتح الفرع الجديد او تغيير مكان الفرع القائم .

ج - لا يجوز لاي بنك مرخص ان ينهي اعماله في المملكة او ان يتوقف عنها الا باذن خطي من البنك المركزي وللآخر ان يضع طريقة انهاء العمل وشروطه .

المادة (١٠) أ - لا يجوز لاي بنك مرخص كشركة اردنية ان يفتح فروعاً جديدة في خارج المملكة او ان يغير مكان فرع قائم من قطر الى آخر الا بصعد الحصول على اذن مسبق من البنك المركزي وللآخر ان يضع الشروط لمنح الاذن .

ب - لا يجوز لاي بنك مرخص مسجل في المملكة ان يندمج او يساهم في رأسمال بنك مرخص آخر دون اذن خطي مسبق من البنك المركزي .

ج - لا يجوز لاي بنك مرخص في المملكة ان يجري اي تعديل في عقد تأسيسه او في نظامه الداخلي الا بعد موافقة البنك المركزي الخطية .

د - اذا رفض البنك المركزي الموافقة على اي طلب مقدم بمقتضى هذه المادة فللبنك الرخص ان يستأنف قرار البنك المركزي ان مجلس الوزراء خلال (٣٠) يوماً من تاريخ اشعاره بالرفض ويكون قرار مجلس الوزراء نهائياً ويجب ان يصدر خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الاستئناف .

الفصل الثالث : الاعمال المنوعة

المادة (١١) أ - لا يجوز لاي بنك مرخص ان يمنح اي عميل تسهيلات ائتمانية او كفالة يزيد مجموع الترامات في اي وقت عن ٢٥ بالمئة من رأسمال البنك المنفوح في المملكة واحتياطيه

القانوني الا بموافقة البنك المركزي الخطية . ولا تطبق احكام هذه الفقرة على التسهيلات الائتمانية التي تمنح للحكومة ومؤسساتها العامة .

ب - لا يجوز لاي بنك مرخص ان يمنح اية تسهيلات ائتمانية لعميل بضمانة اسهمه في البنك المرخص .

ج - لا يجوز لاي بنك مرخص ان يمنح ائتمانا يزيد عن الف دينار لعضو في مجلس ادارة البنك المرخص او لاي شركة من الشركات العادية او المساهمة الخصوصية المحدودة يكون للعضو مصلحة فيها بصفته شريكاً بنسبة تزيد عن ١٠ بالمئة من رأسمالها الا بموافقة البنك المركزي الخطية . كما لا يجوز لاي بنك مرخص ان يمنح ائتمانا لموظف او مستخدم فيه اذا كان هذا الائتمان يزيد عن مجموع رواتبه في السنة الا بموافقة البنك المركزي .

د - لا يجوز لاي بنك مرخص ان يعمل منفرداً او مشتركاً في تجارة الجملة او الفرق لحسابه او على اساس العمولة بما في ذلك الاستيراد او التصدير الا لغرض استيفاء ديون مستحقة .

هـ - لا يجوز لاي بنك مرخص ان يساهم في اي مشروع تجاري او صناعي او زراعي او اي مشروع آخر او ان يشتري اسهم وستندات هذا المشروع بمقدار يزيد في مجموع هذه المساهمات عن ٧٥ ٪ من رأس المال الدائم للبنك المرخص واحتياطيه في المملكة . ويستثنى الاستثمار في مؤسسات التنمية الاقتصادية المحلية التي يوافق البنك المركزي على المساهمة فيها كما تستثنى المساهمة الناتجة عن استيفاء دين مستحق وعندئذ يجب التخلص من هذه المساهمة خلال مدة لا تتجاوز ستين .

و - لا يجوز لاي بنك مرخص ان يمتلك عقاراً ما عدا ما كان ضرورياً لإدارة اعماله ولاسكان موظفيه وخلمتهم ، ولا يجوز ذلك دون تأجير البنك المرخص لقسم من عقاره الذي يستعمله لاعماله المصرفية شريطة الحصول على موافقة البنك المركزي كما لا يجوز ذلك دون امتلاك عقار وفاء لدين مستحق شريطة التخلص من هذا العقار خلال مدة لا تتجاوز ستين .

ز - لا يجوز لاي بنك مرخص ان يمنح قروضا او سلفاً لغايات انشاء او شراء عقار سكني او تجاري تزيد في مجموعها عن ٢٠ ٪ من ودائع البنك المرخص الا اذا كان مخصصاً بالقروض المقاربة وحصل على موافقة البنك المركزي .

المادة (١٢) على كل بنك مرخص يحد في عملياته الجارية ما يخالف احكام المادة (١١) اعلاه ان يزود البنك المركزي بكشف عن المخالفات خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون وعليه ان يوفق اوضاعه خلال المدة التي يقرها البنك المركزي .

الفصل الرابع : الاحتياطي والارباح والموازنة

المادة (١٣) على كل بنك مرخص ان يقتطع كل سنة عشرة في المائة (١٠٪) من ارباحه الصافية في المملكة بخصم لحساب الاحتياطي القانوني للبنك حتى يساوي هذا الاحتياطي رأسمال البنك العامل في المملكة . ويقوم هذا الاقتطاع مقام الاقتطاع الاجباري المنصوص عليه في قانون الشركات المعمول به .

المادة (١٤) لا يجوز لاي بنك مرخص ان يوزع ارباحاً على المساهمين قبل اقتطاع كامل مصاريفه التأسيسية وتغطية اي نوع من الخسارة او المصاريف التي لا تقابلها موجودات حقيقية . والبنك المركزي ان يوافق على اقتطاع هذه المصاريف او الخسارة على عدد من السنين شريطة الا يزيد هذا العدد عن خمس سنوات .

المادة (١٥) على كل بنك مرخص ان : -

أ - يعرض والمدة ثلاثة اشهر على الاقل - وفي مكان بارر في مكاتبه وفروعه ميزانيته السنوية العمومية الاخيرة المصدقة من فاحص حسابات قانوني مع قائمة باسماء اعضاء مجلس ادارته وعليه ان ينشر هذه الميزانية في احدى الصحف اليومية المحلية . واذا كان للبنك المرخص اية فروع في خارج المملكة فله ان ينشر ارقام ميزانيته الاجمالية الى جانب ارقام ميزانيته السنوية الخاصة بالمملكة .

ب - يقدم خلال ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء سنته المالية الى البنك المركزي نسخة من ميزانيته السنوية وحساب الارباح والخسائر الناجمة عن اعماله في المملكة في تلك السنة مصدقة من فاحص حسابات قانوني .

المادة (١٦) تبدأ السنة المالية لجميع البنوك المرخصة في ١ كانون الثاني وتنتهي في ٣١ كانون الاول من كل سنة

الفصل الخامس : الحد الأدنى للموجودات السائلة

المادة (١٧) ١ - على كل بنك مرخص ان يحتفظ بالحد الأدنى الذي يقرره البنك المركزي من الموجودات السائلة التالية : -

١ () المسكوكات واوراق النقد الاردنية .

٢ () الاربعة لدى البنك المركزي .

٣ () صافي الارصدة الدائنة لدى البنوك المرخصة الاخرى في المملكة .

٤ () صافي الارصدة الدائنة بالعملة الاجنبية لدى البنوك في الخارج .

٥ () السندات الحكومية الصادرة عن الحكومة او بكتالتها والتي يستحق دفع قيمتها في مدة اقصاها سنة واحدة .

٦ () السندات المالية الاجنبية القابلة للتداول في الاسواق المالية العالمية والمحرة بعملة قابلة للتحويل والتي يستحق دفع قيمتها في مدة اقصاها سنة واحدة .

٧ () اية موجودات اخرى يعتبرها البنك المركزي موجودات سائلة كالكيميائيات التجارية وغيرها .

ب - يكون الحد الأدنى لهذه الموجودات السائلة على شكل نسبة مئوية عن ودائع البنك المرخص على مختلف انواعها ويحدد البنك المركزي هذه النسبة شريطة ان لا تقل عن ٢٥٪ .

ج - يقرر البنك المركزي طريقة احساب الموجودات السائلة لاغراض هذه المادة وعلى كل بنك مرخص ان يوفق اوضاعه واحكامها خلال ستة اشهر من نفاذ هذا القانون .

د - على البنك المركزي ان يفرض على البنك المرخص الذي لا يحتفظ بالحد الأدنى المقرر من الموجودات السائلة غرامة نقدية مقدارها $\frac{1}{39500}$ من قيمة النقص عن كل يوم يستمر فيه هذا النقص ، وفي حالة فرض الغرامة يكون على البنك المرخص ان يقدم بياناً وفق النموذج المعد لهذه الغاية في التواريخ التي يحددها البنك المركزي .

هـ - اذا تكررت المخالفة ، فلبنك المركزي ان يطبق بالإضافة الى الغرامة اياً من العقوبات المنصوص عليها في المادة (٢٩) من هذا القانون .

الفصل السادس : معلومات البنوك المرخصة .

المادة (١٨) على كل بنك مرخص ان يزود البنك المركزي بالمعلومات الدورية التي يطلبها لتنفيذ غاياته وذلك في المواعيد ووفق النماذج التي يقررها ، والبنك المركزي ان يطلب معلومات اضافية اذا رأى ضرورة لايضاح للمعلومات الدورية ، وعلى البنك المرخص ان يقدمها في المواعيد المحددة .

المادة (١٩) للبنك المركزي ان ينشر كلياً او جزئياً المعلومات التي تزوده بها البنوك المرخصة وذلك في الاوقات التي يقررها شريطة ان لا يكون في نشرها كشف لاعمال اي بنك مرخص الا اذا حصل البنك المركزي على موافقة ذلك البنك الخطية .

هكذا من الأصل

الفصل السابع : تفتيش البنوك المرخصة

المادة (٢٠) أ - على البنك المركزي ان يكلف موظفاً او أكثر من موظفيه بفحص دفاتر اي بنك مرخص وتديق حساباته ووثائقه الاخرى على ان يتم ذلك مرة واحدة في السنة على الاقل . وعلى ادارة البنك المرخص وجميع موظفيه ان يقدموا لموظفي البنك المركزي جميع الدفاتر والحسابات والوثائق المطلوبة واية تسهيلات لازمة لانتجاز الفحص على وجه كامل .

ب - تعتبر جميع المعلومات التي يطلع عليها اي موظف في البنك المركزي خلال عمليات التفتيش سرية ومكتومة .

ج - على البنك المركزي اذا رأى بعد التفتيش ان اعمال البنك المرخص قد سارت في غير صالح المودعين او المساهمين ان يشعر البنك المرخص بذلك خطياً وان يطلب منه بيان رأيه المفصل في نتائج التفتيش .

د - وللبنك المركزي بعد ذلك ان يصدر امره الى البنك المرخص بالتوقف عن الاعمال والاساليب المفرطة وتصحيح الاوضاع الناجمة عنها .

الفصل الثامن : التدقيق الخارجي للبنوك المرخصة

المادة (٢١) أ - على كل بنك مرخص ان يعين من بين فاحصي الحسابات القانونيين المرخصين بالعمل في المملكة سنوياً مدققاً لحساباته شريطة ان لا يكون هذا المدقق مديناً للبنك المرخص والا يكون له منفعة فيه ، والا يكون مديراً او موظفاً او مستخدماً او وكيلاً للبنك المرخص ولا يعتبر ابداع المدقق لآمواله في البنك المرخص او املكه لاقل من ٥ ٪ من اسهمه منفعة خاصة بفاحص الحسابات القانوني .

ب - اذا تاخر بنك مرخص في تعيين مدقق لحساباته لمدة تتجاوز ثلاثة اشهر - فللبنك المركزي ان يعين مدققاً مرخصاً له وان يقرر اتعابه التي يجب ان يدفعها البنك المرخص .

ج - على مدققي حسابات البنوك المرخصة ارسال نسخ من تقاريرهم المتضمنة تفاصيل تدقيق ومراجعة حسابات البنوك المرخصة ووثائقها الاخرى الى البنك المركزي مباشرة كما ان للبنك المركزي ان يطلب من مدقق حسابات البنك المرخص اية معلومات او تفصيلات اضافية عن اوضاع البنك المرخص الذي دقق حساباته .

الفصل التاسع : احكام مختلفة

المادة (٢٢) يجوز الانسحاب بين بنك مرخص وآخر او أكثر وذلك بموافقة المجلس وضمن الشروط والترتيبات التي يقررها البنك المركزي بهذا الشأن .

المادة (٢٣) أ - اذا اشرف بنك مرخص على التوقف عن الدفع ، او توقف عن الدفع لاي سبب او صدر قرار من مرجع مختص بإيقاف اعماله كلياً فللبنك المركزي ان يتولى فوراً ادارة اعمال هذا البنك ، والاشراف على حفظ امواله ، ووثائقه ومستنداته بالطرق التي يراها مناسبة لحماية مصالح المودعين فيه .

ب - اذا كان البنك المرخص شركة اجنبية فلا يجوز له او لفروعه العاملة في المملكة التصرف بموجودات البنك المرخص او تحويل اي منها الى الشركة الام الا بعد تسديد كافة التزاماته في المملكة .

ج - اذا تقررت تصفية البنك المرخص ، يمارس البنك المركزي جميع الصلاحيات المنوطة بالمصفي وفق احكام القانون .

المادة (٢٤) يجوز للبنك المركزي الغاء ترخيص اي بنك عامل في المملكة في الحالات التالية :

أ - بناء على طلب البنك ذي العلاقة .

ب - اذا اشهر افلاسه او تقررت تصفيته .

ج - اذا اندمج في بنك آخر .

د - اذا تكررت مخالفاته لاحكام هذا القانون بشكل يهدد مصلحة المودعين .

المادة (٢٥) أ - يفقد عضو مجلس ادارة اي بنك مرخص او مديره العام او اي مدير فيه او اي موظف آخر فيه مركزه او وظيفته اذا حكم عليه من محكمة مختصة بجناية او جريمة اخلاقية من جرائم السرقة او الاحتيال او الاختلاس او التزوير او الاضرار او الرشوة او سوء الائتمان او اذا اتهمت المحكمة قراراً بجور اكراميته او جزء منها حجراً تنفيذياً ولاء بالمبالغ المستحقة لدائتيه ، او اذا لم يتمكن من الوفاء بديون البنك المرخص عليه .

ب - لا يجوز لعضو في مجلس ادارة بنك مرخص صدر حكم من محكمة مختصة بتصفية اعماله او سحب ترخيصه او لمدير فيه ان يعمل في بنك مرخص آخر دون موافقة البنك المركزي .

المادة (٢٦) على مجلس ادارة اي بنك مرخص او مديره العام او اي مدير او موظف فيه ان :

أ - يتخذ الخطوات الكفيلة بتطبيق احكام هذا القانون واي قانون اخر معمول به وذي صلة باعمال البنوك المرخصة .

هكذا من النص

ب - ان يتخذ الخطوات الكفيلة بتأمين دقة وصحة المعلومات التي يطلبها البنك المركزي بموجب احكام هذا القانون او اي قانون آخر يتصل باعمال البنوك المرخصة .

المادة (٢٧) أ - تعطى البنوك المرخصة في الايام والمدة التي يقررها المحافظ بعد التشاور مع البنك المرخصة .
ب - وللمحافظ في الحالات الطارئة والمناسبات الخاصة ان يعلن تعطيل البنوك المرخصة او اي منها يجمع فروعا او اي منها للمدة التي يقررها .

المادة (٢٨) تحصل الغرامات المفروضة على اي بنك مرخص بمقتضى هذا القانون او اي قانون آخر يشرف البنك المركزي على تنفيذه بقيد قيمة الغرامة لحساب الخزينة وعلى حساب البنك المرخص لدى البنك المركزي .

المادة (٢٩) اذا خالف البنك المرخص احد احكام هذا القانون او الانظمة او التعليمات او الاوامر الصادرة بمقتضاه فللبنك المركزي ان يفرض ايا من العقوبات التالية :
أ - التنبيه .

ب - تخفيض تسهيلات التسليف الممنوحة له او تعليقها .
وفي حالة تكرار المخالفة فله مجلس بناء على تنسيب المحافظ ان يفرض ايا من العقوبات التالية :

- ١) منعه من القيام ببعض العمليات وفرض اي تحديد للائتمان يراه مناسباً .
- ٢) تعيين مراقب مؤقت للاشراف على سير اعماله .
- ٣) إلغاء ترخيصه .

المادة (٣٠) لمجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ اغراض هذا القانون وبصورة خاصة الانظمة التي تتيح للبنك المركزي الحصول على المعلومات من الشركات او المؤسسات التي تقبل الودائع او تمنح التسهيلات الائتمانية وان يقوم بتفتيش قيودها وحساباتها .

المادة (٣١) أ - تعتبر فروع اي بنك مرخص في المملكة ومكاتبه الخاصة بادارة هذه الفروع بنكا واحدا لغايات هذا القانون .

ب - للبنك المركزي ان يصدر التعليمات الضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة (٣٢) أ - يلغى قانون البنوك المؤقت رقم (٩٤) لسنة ١٩٦٦ .

ب - تلغى احكام القوانين الاخرى المتصلة بالبنوك المرخصة اذا تعارضت مع احكام هذا القانون .
ج - تبقى جميع الانظمة والتعليمات والاوامر والقرارات التي صدرت بموجب قانون مراقبة البنوك لسنة ١٩٥٩ وللسنة ١٩٦٦ سارية المفعول وتعتبر انها صادرة بموجب احكام هذا القانون الى ان تعدل او تستبدل او تلغى .

المادة (٣٣) رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

(ب)

السيد المقرر : (متابعاً)

قرار رقم (٥) لسنة ١٩٧١

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٧/٣/١٩٧١ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد سليم البخيت وحضور كل من المقرر - معالي السيد خالد الحاج حسن والاعضاء اصحاب المعالي والمطوفة والسعادة السادة : ساياب المكش ، فضل الدلقموني ، موسى ابو الرغب ، ملحق عردة الله ، محمد الحشيان ، سليمان القضاة ، عمران المعايطة ، فرح ابو جابر ، صديق الجعيري ، رزق البطاينة .
وقد حضر الاجتماع ايضا عطوفة نائب محافظ البنك المركزي ونظرت في القوانين المؤقتة الحالية عليها من قبل المجلس الكريم وبعد دراستها وتديقها قررت اللجنة توصية المجلس الكريم بما يلي :-

١ - رفض القانون المؤقت رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٦ قانون البنك المركزي الاردني ومعدله القانون المؤقت رقم ١٩ لسنة ٩٧٠ وذلك بسبب قبول مشروع قانون البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٧١ بصيغته الجديدة الموحدة والمشار اليه في قرار اللجنة المالية رقم (٤) المؤرخ في ١٧/٣/١٩٧١ تحت البند (١) .

٢ - رفض القانون المؤقت رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٦ قانون البنوك وذلك بسبب قبول مشروع قانون البنوك لسنة ١٩٧١ بصيغته الجديدة والمشار اليه في قرار اللجنة المالية رقم (٤) المؤرخ في ١٧/٣/١٩٧١ تحت البند (٢) .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .
اللجنة المالية

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة المالية رقم (٥) .

الجميع : موافقون .

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على رفض القانون المؤقت رقم (٩٣) لسنة ١٩٦٦ قانون البنك المركزي الاردني ؟

الجميع : موافقون .

(فما يلي نص القانون المؤقت رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٦ قانون البنك المركزي الاردني الذي رفضه المجلس وبالشكل الذي سيرفع فيه مجلس الاعيان المقرر مرفوضاً)

هكذا جاء النص

قانون مؤقت رقم (٩٣) لسنة ١٩٦٦

قانون البنك المركزي الاردني

القسم الاول - مواد عامة

المادة (١) يسمى هذا القانون: (قانون البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

تعني كلمة (المملكة)	المملكة الاردنية الهاشمية
وتعني كلمة (الحكومة)	حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
وتعني كلمة (البنك المركزي)	البنك المركزي الاردني
وتعني كلمة (المجلس)	مجلس ادارة البنك المركزي
وتعني كلمة (المحافظ)	محافظ البنك المركزي
وتعني عبارة (نائب المحافظ)	نائب محافظ البنك المركزي
وتعني كلمة (العضو)	اي عضو من اعضاء المجلس باستثناء المحافظ ونائب المحافظ
وتعني عبارة (عملة قابلة للتحويل)	اية عملة يمكن التعامل بها في الاسواق المالية العالمية وتحويلها بحرية وبأسعار تتفق واحكام اتفاقية صندوق النقد الدولي
وتعني عبارة (العملة الاجنبية)	اية عملة غير العملة الاردنية واية مطالبة او رصيد او ائتمان بعملة غير العملة الاردنية
وتعني عبارة (البنك المرخص)	اي بنك يحمل رخصة قانونية باجراء المعاملات المصرفية حسب احكام قانون البنوك
وتعني عبارة (الشخص المرخص)	كل شخص او هيئة اعتبارية رخص لها بالتعامل بالعملة الاجنبية حسب احكام قانون مراقبة العملة الاجنبية

وتعني عبارة (المؤسسة العامة)

كل سلطة عامة مستقلة او بلدية في المملكة او اية مؤسسة يعينها مجلس الوزراء ويعتبرها لاغراض هذا القانون مؤسسة عامة بعد الاستئناس برأي المحافظ .

وتعني عبارة (مؤسسة الاقراض المتخصصة)

منح كل مؤسسة او هيئة اعتبارية انشئت في المملكة وهدفها الرئيسي القروض لاغراض خاصة ويعينها مجلس الوزراء ويعتبرها لاغراض هذا القانون مؤسسة اقراض متخصصة بعد الاستئناس برأي المحافظ .

وتعني عبارة (السندات الحكومية)

السندات المسجلة والسندات لحاملها واذونات الخزينة الصادرة بمقتضى احكام قانون الدين العام .

وتعني عبارة (الواردات المحلية)

للفرائب والرسوم والعمولات والقرارات والاجور والقرائد والارباح والدخل من اي استثمار واي وارد لخزينة الحكومة باستثناء القروض والمبيعات الخارجية والداخلية واي شكل من اشكال المساعدات الاقتصادية الخارجية .

المادة ٣ - أ - يتمتع البنك المركزي الاردني المؤسس وفق احكام قانون البنك المركزي لسنة ١٩٥٩ وتعليماته بشخصيته الاعتبارية ويستمر وجوده تحت الاسم نفسه وتخضع جميع اعماله لاحكام هذا القانون .

ب - يعتبر البنك المركزي شخصية مستقلة ، وله استمرار دائم وله ان يمتلك ويتصرف بملكاته وان يتعاقد وان يقع الدعاوى وتقام عليه باسمه ويكون له خاتم خاص به .

ج - يعنى البنك المركزي من كافة الضرائب والرسوم الحكومية بما في ذلك رسوم طوابع الواردات .

المادة ٤ - ان اهداف البنك المركزي هي الحفاظ على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الاردني ومن ثم تشجيع النمو الاقتصادي المطرد في المملكة وفق السياسة الاقتصادية العامة للحكومة . ويقوم البنك المركزي بتحقيق هذه الاهداف بالطرق التالية : -

- أ - اصدار النقد في المملكة وتنظيمه .
- ب - الاحتفاظ باحتياطي المملكة من العملات الاجنبية وادارته .
- ج - تنظيم كمية الائتمان ولوحيته وكلفته ليتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي .
- د - اتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والمالية المحلية .
- هـ - العمل كبنك لائتوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة .

هكذا في الأصل

- و - مراقبة البنوك المرخصة بشكل يضمن للجمهور خدمات مصرفية سليمة معقولة .
 ز - العمل كبنك ووكيل مالي للحكومة والمؤسسات العامة .
 ح - تقديم المشورة للحكومة في رسم السياسة المالية والاقتصادية وكيفية تنفيذها .
 ط - القيام بآية وظيفة او تعامل مما تقوم به البنوك المركزية عادة ، وبآية واجبات انيطت به بمقتضى هذا القانون او اي قانون آخر او اي اتفاق دولي تكون الحكومة طرفا فيه .

المادة ٥ - يكون مركز البنك المركزي في عاصمة المملكة وله ان يفتح فروعاً في المملكة وان ينفقها .

المادة ٦ - للبنك المركزي ان يعين له المراسلين والوكلاء في الداخل والخارج حسب الشروط التي يقرها وله ان يلغي هذا التعيين .

القسم الثاني - رأس المال والاحتياطي

المادة ٧ - يكون رأسمال البنك المركزي (٢٠٠٠٠٠٠٠٠) مليوني دينار اردني وتم تغطيته برأس المال الاصلي وازافة مليون دينار اردني يحول من احتياطيات البنك المركزي .

المادة ٨ - يجوز زيادة رأس مال البنك المركزي بتحويل هذه الزيادة من الاحتياطي العام الى رأس المال وذلك بقرار تتخذه الحكومة بناء على تنسيب المجلس .

المادة ٩ - أ - يحتفظ البنك المركزي باحتياطي عام يقيد فيه ٢٠٪ (عشرون بالمائة) من الربح الصافي للبنك المركزي في كل سنة مالية ويدفع الباقي اي ٨٠٪ (ثمانون بالمائة) من الربح الصافي للحكومة بقيد في حساب الخزينة العام في آخر يوم عمل من السنة المالية .

ب - عندما يزيد مقدار الاحتياطي العام على مئتي المليون تدفع جميع الارباح الصافية للحكومة .

ج - يقرر الربح الصافي لاغراض هذه المادة بعد خصم جميع النفقات والمساهمات في صندوق الادخار وآية صناديق الخدمة للموظفين وآية احتياطيات لمصروفات اخرى متوقعة مما تتحمله البنوك عادة .

د - اذا لم يكف الاحتياطي العام في آية سنة مالية لتغطية آية خسارة في حساب الارباح والخسائر ، فان على الحكومة ان تدفع المبلغ الكافي لهذه التغطية خلال الاشهر الثلاثة التي تلي نهاية تلك السنة المالية وتكون هذه الدفعة ديناً ممتازاً على الارباح المتحققة فيها بعد .

القسم الثالث - الادارة

المادة ١٠ - أ - يتولى ادارة شؤون البنك المركزي العامة مجلس ادارة مؤلف من المحافظ كرئيس للمجلس ومن نائب المحافظ كنائب لرئيس المجلس ومن خمسة اعضاء .

ب - يعين مجلس الوزراء المحافظ ونائب المحافظ ويقرن تعيينهما بالأرادة الملكية وذلك لمدة خمس سنوات ويجوز اعادة تعيينهما .

- ج - ويعين العضو بقرار من مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات ويجوز اعادة تعيينه .
 د - وعند اتخاذ قرارات التعيين هذه ، يختار مجلس الوزراء الاشخاص من ذوي الخبرة بالشؤون المالية والاقتصادية والقادرين على المساهمة في تحقيق اهداف البنك المركزي .
 هـ - وتنشر هذه التعيينات في الجريدة الرسمية .

المادة ١١ - أ - يجتمع المجلس بدعوة من المحافظ مرة واحدة على الاقل في الشهر وكلما دعت الضرورة واعمال البنك المركزي الى ذلك ، كما يدعو المحافظ المجلس للاجتماع بناء على طلب خطي يتقدم به عضوان من اعضاء المجلس على ان تذكر في هذا الطلب مواضع البحث في ذلك الاجتماع .

ب - يتألف النصاب القانوني لاجتماع المجلس بحضور اربعة اعضاء ، يكون احدهم المحافظ او نائبه .

ج - اذا تغيب المحافظ او نائب المحافظ ، يحضر المدير العام للبنك المركزي الاجتماع ويبدلي بصوته في القضايا المعروضة للبحث .

د - تؤخذ قرارات المجلس بالاكثرية المطلقة للحاضرين ، واذا تساوت الاصوات يكون رأي الجانب الذي فيه الرئيس هو الراجح .

هـ - في الحالات الاستثنائية التي يرى فيها المحافظ ضرورة اتخاذ قرار بما هو ضمن صلاحيات المجلس ولم يكن بالإمكان عقد اجتماع للمجلس ، يجوز للجنة ثلاثية مؤلفة من المحافظ او نائب المحافظ رئيساً ومن نائب المحافظ او عضو او عضوين حسب مقتضيات الحال ان تتخذ مثل هذا القرار بالنيابة عن المجلس ويكون قانونياً وملزماً للبنك المركزي وعلى المحافظ ان يحيط المجلس علماً بهذا القرار في أي اجتماع تالي يكتمل فيه النصاب .

و - اذا كان لأي عضو من اعضاء المجلس مصلحة شخصية في أي تعامل او تعاقد يكون البنك المركزي طرفاً فيه فان على العضو ان يعلن هذه المصلحة وان ينسحب من الاجتماع عند بحث هذا التعامل او التعاقد والا يشترك في التصويت حوله .

المادة ١٢ - يمارس المجلس الصلاحيات التالية :-

- أ - دراسة السياسة العامة للبنك المركزي ورسمها بمخطوطها العريضة .
 ب - وضع الانظمة والتعليمات التي لا تتعارض مع احكام هذا القانون لتنظيم البنك المركزي وادارة شؤونه .
 ج - تحديد اصناف الموظفين والمستخدمين ودرجاتهم واعتمادهم وشروط خدمتهم في البنك المركزي .
 د - فتح فروع البنك المركزي واغلاقها .
 هـ - تعيين المنشارين لخدمة البنك المركزي وللمدة المحددة بالشروط التي يقرها المجلس .
 و - الموافقة على التقرير السنوي والحسابات السنوية وحساب الارباح والخسائر للبنك المركزي .

هكذا من الأصل

ز - الموافقة على ترخيص البنوك الجديدة وسحب الرخص من البنوك المرخصة وانماجها وعلى فتح فروع هذه البنوك واغلاقها حسب احكام قانون البنوك .

ح - الترخيص بالتعامل بالعملة الاجنبية وسحب هذا الترخيص حسب احكام قانون مراقبة العملة الاجنبية .

ط - الموافقة على التسهيلات الائتمانية التي يقدمها البنك المركزي للمحافظ او نائب المحافظ بقصد الاسكان .

المادة ١٣ - أ - يكون المحافظ المنفذ الرئيسي لسياسة البنك المركزي وادارة اعماله .

ب - يمارس المحافظ جميع الصلاحيات والمسؤوليات المنوطة بالبنك التي لم تحصر بالمجلس حسب احكام هذا القانون او اي قانون آخر .

ج - يحيط المحافظ المجلس عليها بقراراته واجراءاته التي يرى من المناسب عرضها على المجلس .

د - يكون المحافظ مسؤولاً امام المجلس عن تنفيذ جميع القرارات التي يتخذها المجلس .

هـ - يكون المحافظ آمر الصرف في البنك المركزي وفقاً للأنظمة والتعليمات التي يقرها المجلس بهذا الشأن .

المادة ١٤ - يمثل المحافظ البنك المركزي في كافة علاقاته وبصفته الممثل الرئيسي للبنك المركزي فان له :-

أ - ان يمثل البنك المركزي في علاقاته مع الحكومة وجميع المؤسسات الاخرى .

ب - ان يمثل البنك المركزي شخصياً او عن طريق التوكيل القانوني في المحاكم وعند النظر في القضايا التي يكون البنك المركزي طرفاً فيها .

ج - ان يوقع العقود التي تفرض التزامات مالية على البنك المركزي ، ضمن احكام الانظمة والتعليمات التي يقرها المجلس .

د - ان يوقع منفرداً او بالاشتراك مع آخرين اوراق النقد، والتقارير والبيانات الحسابية والكشوف المالية ، والمراسلات والوثائق الخاصة بالبنك المركزي .

المادة ١٥ - للمحافظ ان يفوض نائب المحافظ او المدير العام او اي من موظفي البنك المركزي باي من الصلاحيات المخولة له بمقتضى احكام هذا القانون واحكام الانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه ويشمل ذلك التفويض بالتوقيع على الوثائق التي يترتب عنها اية التزامات مالية على البنك المركزي .

المادة ١٦ - يساعد نائب المحافظ المحافظ في القيام بواجباته ووظائفه ويمارس جميع صلاحيات المحافظ ومسؤولياته عند غيابه في خارج المملكة او في الاجازة او عند تخلفه عن الفعل بسبب المرض او عندما يتعذر الاتصال به لاي سبب من الاسباب .

المادة ١٧ - على المحافظ ونائب المحافظ ان يكرسا جميع اوقاتها لخدمة البنك المركزي والقيام بوظائفهما فيه ، ولا يجوز لاي منهما القيام مباشرة بأي نشاط تجاري او قبول اي عمل بأجر خارج عن واجبات وظيفته . على ان ذلك لا يحول دون اشتراك اي منهما في اية هيئة او مجلس او لجنة او وفد رسمي او مؤتمر دولي اذا قرر مجلس الوزراء ذلك او اذا كان الاشتراك وفق احكام قانون او نظام معمول به .

المادة ١٨ - يحدد مجلس الوزراء راتب المحافظ ونائب المحافظ وعلاواتها المتكررة واکراميات العضو شريطة الا يجري اي تخفيض فيها خلال مدة خدمتهم وان لاتدفع كعمولة او تحسب على اساس ارباح البنك المركزي الصافية .

المادة ١٩ - أ - لا يجوز للمحافظ او نائب المحافظ او العضوان يقضي لاي شخص غير مفوض بأية معلومات سرية يحصل عليها بحكم عمله في البنك المركزي الا اذا تم ذلك خلال القيام بواجباته او اذا طلب اليه في المحكمة وفق احكام القانون .

ب - لا يعين في منصب المحافظ او نائب المحافظ او العضو سوى مواطن اردني وعليه ان يؤدي قسم الولاء والحفاظة على سرية اعمال البنك المركزي ومعاملاته ويؤدي هذا القسم في اجتماع المجلس الاول الذي يحضره بعد تعيينه ويكون القسم حسب النص الوارد في الملحق رقم (١) بهذا القانون .

المادة ٢٠ - لا يجوز ان يشغل وزير عامل او عضو في مجلس الامة او موظف مدني في الحكومة او في البلديات منصب المحافظ او نائب المحافظ او العضو في المجلس . وتنهي خدمات المحافظ او نائب المحافظ او اي عضو فوراً وبقرار من مجلس الوزراء .

أ - اذا اصبح وزيراً او عضواً في مجلس الامة او مرشحاً لعضوية هذا المجلس او موظفاً في الحكومة او البلديات .

ب - اذا اُغلس او طالب في ظل القانون بتسوية مع دائنيه ، او اذا اتخذت المحكمة قراراً بجمع راتبه او جزء منه وفاء بالمبالغ المستحقة لدائنيه .

ج - اذا حكم عليه في المحكمة بجنائية او جنحة في جريمة اخلاقية وبصورة خاصة السرقة او التزوير او الرشوة او الاحتيال او الاختلاس .

د - اذا اتخذت اللجنة الطلية العليا في الحكومة قراراً بانه اصبح عاجزاً عن القيام بعمله .

هـ - اذا قدم استقالته الخطية الى مجلس الوزراء وتم قبولها .

المادة ٢١ - أ - لمجلس الوزراء ان ينهي خدمات المحافظ او نائب المحافظ اذا قام مباشرة بأي نشاط تجاري او قبل عملاً بأجر مخالف بذلك احكام المادة (١٧) من هذا القانون او اذا خالف قصداً اي حكم من احكام القانون وتنتج عن ذلك ضرر فادح بمصلحة البنك المركزي .

ب - وللمجلس الوزراء ان ينهي خدمات العضو اذا تغيب عن جميع اجتماعات المجلس المتعددة خلال شهرين متتاليين بدون موافقة المجلس .

هكذا جاء النص

المادة ٢٢- اذا توفي المحافظ او نائب المحافظ او اي عضو او اذا انتهت خدماته او انتهت بسبب الاستقالة قبل انتهاء مدة خدمته ، المقررة ، فيعين شخص آخر في مكانه لاكمال المدة الباقية من خدمته ، وينشر ذلك في الجريدة الرسمية .

المادة ٢٣- أ - للبنك المركزي ان يعين الموظفين والمستخدمين وفق احكام الانظمة الموضوعة بهذا الشأن وحسب حاجة الادارة الناجمة لاعمال البنك المركزي .

ب- لا يجوز ان تدفع مرتبات الموظفين وعلاواتهم ومكافآتهم وتعويضاتهم كعمولة او ان تحسب على اساس الربح الصافي للبنك المركزي .

ج- يرتب على كل موظف ومستخدم في البنك المركزي ان يؤدي قسماً بالحفاظ على سرية اعمال البنك المركزي ومعاملاته ويكون القسم حسب النص الوارد في الملحق (٢) بهذا القانون ويؤدي هذا القسم امام المحافظ او نائبه .

د - للبنك المركزي ان يمتلك العقارات لاسكان موظفيه وان يقدم لهم السهيلات الائتمانية لاغراض اسكانهم .

القسم الرابع - اصدار النقد

المادة ٢٤- ان وحدة النقد في المملكة هي الدينار الاردني .

المادة ٢٥- يعين مجلس الوزراء - بعد التشاور مع البنك المركزي - سعر تعادل الدينار الاردني بالذهب وفق الاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها . وينشر هذا السعر المعين في الجريدة الرسمية .

المادة ٢٦- أ - كل بيع او سداد او عقد كميالة او سند او وثيقة ايا كانت ، وكل مباينة او تعامل له صلة بعملة او يتضمن دفعا او التزاماً مالياً يجب ان يجري او يحرر بالدينار الاردني .

ب- اذا خلت اية وثيقة مالية من تعيين نوع العملة فتعتبر كأنها محررة بدينار الاردني .

ج- يجوز ان تستعمل عملة اجنبية للاغراض السالفة شريطة ان يتم ذلك وفق احكام قانون مراقبة العملة الاجنبية والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

المادة ٢٧- للبنك المركزي وحده حق اصدار اوراق النقد والمسكوكات في المملكة وتكون هذه الاوراق والمسكوكات وحدها العملة القانونية لدفع اي مبلغ كان .

المادة ٢٨- يحدد مجلس الوزراء - بناء على توصية البنك المركزي - فئات اوراق النقد والمسكوكات واسماؤها وصورها واشكالها وموادها وخصائصها الاخرى وذلك بمقتضى نظام وينشر في الجريدة الرسمية وبأية وسيلة اخرى من وسائل الاعلام التي يقررها البنك المركزي .

المادة ٢٩- أ - يقرر البنك المركزي الظروف والشروط التي يدير في ظلها اصدار اوراق النقد والمسكوكات بما في ذلك اعادتها وتبديلها .

ب- لا يلزم البنك المركزي بدفع تعويض عن ورقة نقدية او مسكوكة فقدت او سُرقت او تلفت او شوهت والبنك المركزي وبمحض اختياره ووفق الشروط التي يقررها ، ان يدفع قيمة مثل هذه الاوراق والمسكوكات .

المادة ٣٠- يعلن مجلس الوزراء - بناء على توصية البنك المركزي - بان احدى فئات اوراق النقد او المسكوكات ستصبح بتاريخ معين عملة غير قانونية وينشر الاعلان في الجريدة الرسمية وبأية وسيلة اخرى من وسائل الاعلام ويعطي الاعلان للجمهور مهلة معقولة ويتم خلالها سحب تلك الفئة ودفع قيمتها الاسمية بأية عملة قانونية قيد التداول .

المادة ٣١- على البنك المركزي ان يحتفظ بموجودات قيمتها لا تقل في اي وقت من الاوقات عن مجموع قيمة اوراق النقد والمسكوكات المتداولة وذلك لضمان استقرار قيمة الدينار الاردني وقابليته للتحويل وتقتصر هذه الموجودات على كل او بعض ما يلي :-

أ - الذهب بأي شكل ويشمل ذلك الجزء من حصة المملكة في صندوق النقد الدولي المدفوع بالذهب .

ب- العملات الاجنبية القابلة للتحويل على شكل ارصدة تحت الطلب ، او على شكل ودائع او شهادات ايداع او قبولات بنوك شريطة الا تزيد مدة استحقاقها عن خمسة عشر شهراً .

ج- السندات الحكومية التي تصدرها الحكومة والسندات التي تصدرها المؤسسات العامة بكفالة الحكومة وتطرحها للبيع في الاسواق ، شريطة الا تزيد مدة استحقاق هذه السندات بعد ان تصبح في حوزة البنك المركزي عن عشر سنوات .

د - الاوراق المالية التي تصدرها او تكفلها حكومة اجنبية او مؤسسة مالية دولية وتكون محررة بعملة قابلة للتحويل ولا تزيد مدة استحقاقها بعد ان تصبح في حوزة البنك المركزي عن عشر سنوات .

هـ - اية موجودات سائلة بالعملات الاجنبية غير ما ذكر اعلاه .

و - اي حق متوافر للسحب على مؤسسة دولية يقرر البنك المركزي ادراجه في هذه الموجودات بعد التشاور مع صندوق النقد الدولي وبموافقة مجلس الوزراء .

القسم الخامس - العلاقات الخارجية

المادة ٣٢- للبنك المركزي ان يستورد الذهب او الفضة او العملة الاجنبية بأي شكل وان يصدرها وبيعها ويشترها ويملكها او يقبلها كوديعة او يتعامل بها وذلك بالشروط والاسعار التي يوافق عليها البنك المركزي .

المادة ٣٣- لا يجوز ان يتعامل البنك المركزي بالعملات الاجنبية ، الا اذا نص قانون آخر على خلاف ذلك الا مع :-

أ - البنوك المرخصة .

ب- الحكومة .

هكذا جاء النص

- ج - المؤسسات العامة ومؤسسات الاقراض المتخصصة .
- د - البنوك المركزية والتجارية والمؤسسات المالية الاجنبية .
- هـ - الحكومات والمؤسسات الحكومية الاجنبية .
- و - المؤسسات المالية الدولية .

المادة ٣٥ - يتولى البنك المركزي تطبيق اي قانون معمول به في المملكة لمراقبة العملة الاجنبية .

المادة ٣٥ - يتولى البنك المركزي تطبيق اي اتفاق للمدفوعات تكون المملكة طرفاً فيه .

المادة ٣٦ - البنك المركزي مكان الايداع لما يمتلكه بالدينار الاردني المؤسسات المالية الدولية التي تكون المملكة عضواً فيها .

القسم السادس - العلاقات مع البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة

المادة ٣٧ - أ - يفتح البنك المركزي حسابات للبنوك المرخصة ويقبل ودائعها ويحصل ويدفع بالنيابة عنها الأموال والمطالبات التقديرية الاخرى المتحققة لها او عليها وبشكل عام يقوم بعمل بنك للبنوك المرخصة .
ب - يقدم البنك المركزي للبنوك المرخصة خدمة التقاص فيما بينها ، وخدمة تبادل معلومات الائتمان الخاصة بعملائها . وعلى البنوك المرخصة ان تشارك في اية ترتيبات يضعها البنك المركزي لذلك بعد التشاور معها .

ج - للبنك المركزي ان يقدم للبنوك المرخصة اية خدمات اخرى يراها مناسبة وذلك بعد التشاور معها .

المادة ٣٨ - للبنك المركزي ان يفتح حسابات لمؤسسات الاقراض المتخصصة وان يقبل ودائعها ويحصل الاموال والمطالبات التقديرية الاخرى المتحققة لها وعليها . وبشكل عام له ان يقوم بعمل بنك لهذه المؤسسات .

المادة ٣٩ - للبنك المركزي ان يشترى من البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة وبالشروط التي يقررها الاسناد والكييالات واية وثائق اخرى للائتمان وان يبيعها ويخصمها ويعيد خصمها على ان يظهر البنك المرخص او المؤسسة هذه الوثائق وشريطة الا تزيد مدة استحقاقها بعد ان يمتلكها البنك المركزي ويعيد خصمها عن تسعين يوماً وعلى ان تكون هذه الوثائق صادرة ومحررة في المملكة لتقبل اي مما يلي :

أ - العمليات التجارية الحقيقية بما في ذلك خزن السلع المؤمن عليها وغير القابلة للتلف في المستودعات المرخصة او في اية مستودعات مناسبة لتخزين يوافق عليها البنك المركزي .

ب - العمليات الصناعية او الزراعية او الانشائية او التعدينية ، ويقرر البنك المركزي في ضوء مصلحة الاقتصاد الوطني - ماهية وثائق الائتمان القابلة للشراء او البيع او اعادة الخصم وشروط ذلك على ان لا تزيد مدة الاستحقاق عن تسعة اشهر والبنك المركزي ان يضع الانتاج او الملك قيد الرهن او الحجز وله ان يطالب بالتنازل عنه او باية كفالة او ضمانة اذا رأى ذلك في مصلحته .

المادة ٤٠ - للبنك المركزي ان يمنح البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة سلفات لمحددات لا تزيد عن تسعة اشهر على ان يرهن كضمانة لهذه السلفات ايا او كلاهما يلي :-

- أ - وثائق الائتمان المذكورة في المادة (٣٩) اعلاه .
- ب - السندات الحكومية التي طرحتها الحكومة للاكتتاب العام والقابلة للتداول في الاسواق شريطة الا تزيد مدة الوفاء بها بعد تقديمها للبنك المركزي عن عشر سنوات .
- ج - سندات المؤسسات العامة المكفولة من الحكومة التي طرحتها للاكتتاب العام والقابلة للتداول في الاسواق شريطة الا تزيد مدة استحقاق هذه السندات بعد ان تصبح في حوزة البنك المركزي عن عشر سنوات .

المادة ٤١ - أ - يقرر البنك المركزي الشروط العامة وجميع التعليمات الخاصة بتقديم التسهيلات الائتمانية للبنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة وبوجه خاص يعلن البنك المركزي بين الحين والآخر اسعار الفائدة التي يتقاضاها لاعادة الخصم ومنح السلفات .
ب - يجوز للبنك المركزي في ظروف حرجية وطارئة يرى انها تهدد الاستقرار النقدي او المصير في المملكة منح تسهيلات ائتمانية استثنائية لبنك مرخص وفق شروط يحددها المجلس ويصادق عليها مجلس الوزراء .

المادة ٤٢ - أ - للبنك المركزي ان يطلب من البنوك المرخصة ايداع احتياطي نقدي لديه على الا تزيد نسبة هذا الاحتياطي النقدي الاجباري عن ٢٥٪ من مطلوباتها الجارية ولأجل .

- ب - يقرر البنك المركزي طريقة احتساب الاحتياطي النقدي .
- ج - يكون اي تعديل او تغيير في نسبة الاحتياطي النقدي نافذ المفعول بعد مضي ثلاثين يوماً على ارسال اشعار خطي للبنوك المرخصة يعلمها البنك المركزي فيه بهذا التعديل او التغيير .
- د - على البنك المركزي ان يحصل من البنك المرخص الذي لا يتقيد بنسبة الاحتياطي النقدي غرامة نقدية قيمتها ١٠٪ في السنة من كل مبلغ نقص به الاحتياطي النقدي عن حده المقرر . وذلك عن كل يوم من ايام التقصير ، ويجب ان يرسل اشعار الغرامة للبنك المرخص يومياً .

المادة ٤٣ - للبنك المركزي ان يصدر اوامر للبنوك المرخصة تنشر في الجريدة الرسمية وبوسائل الاعلام الاخرى ويحدد فيها :-

- أ - الحد الاعلى للقرائذ التي تتقاضاها على تسهيلات الائتمانية التي تمنحها للعملاء .

هكذا جاء في الأصل

ب - الحد الاعلى والادنى للعمليات التي تتقاضاها على تسهيلات الائتمانية وإدارة حسابات العملاء وعلى خدماتهم .

ج - الحد الاعلى للقوائد التي تدفعها على الودائع لديها .

المادة ٤٤ - أ - لا يملك البنك المركزي ان يصدر للبنوك المرخصة تعليمات او اوامر تنشر في الجريدة الرسمية وبوساطة الاعلام الأخرى لأغراض تنظيم كية اقروض والسلف والتسهيلات الائتمانية الأخرى وأنواعها وأغراضها وشرطها .

ب - البنك المركزي ان يصدر للبنوك المرخصة تعليمات أو اوامر تنشر في الجريدة الرسمية لتحديد استثماراتها في داخل المملكة وخارجها .

ج - لا يكون لتعليمات والأوامر الصادرة بمقتضى المادتين ٤٣ و ٤٤ مفعول رجعي وتطبق على جميع أنواع المعاملات التي تشملها الأوامر التي تنشر في الجريدة مع مواعيد تطبيقها .

المادة ٤٥ - أ - على البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة ان تزود البنك المركزي في الاوقات وبالطرق التي يحددها - بالمعلومات التي يطلبها .

ب - والبنك المركزي ان يطلب اية معلومات اضافية او ايضاحية من احد البنوك المرخصة او احدى مؤسسات الاقراض المتخصصة ، وعلى كل منها تقديم هذه المعلومات في مواعيدها المحددة .

ج - للبنك المركزي ان ينشر المعلومات التي تتجمع لديه ، كلها او جزءا منها شريطة الا يؤدي النشر الى اشاء معلومات مالية خاصة ببنك مرخص او مؤسسة اقراض متخصصة الا ابعد الحصول على الموافقة الخطية لصاحب العلاقة .

المادة ٤٦ - اذا قصرت ادارة بنك مرخص في تنفيذ اية أوامر اصدها البنك المركزي أو تخلفت عن اتخاذ الاجراءات الضرورية لضبط المعلومات التي يطلبها او عن تقديمها في المواعيد المحددة اعتبرت الادارة مرتكبة لغشالة يعاقب عليها من المجلس بغرامة لا تقل عن (٣٠٠) دينار ولا تزيد عن (١٠٠٠) دينار ويدفع البنك المرخص هذه الغرامة .

القسم السابع - العلاقة مع الحكومة

المادة ٤٧ - أ - يكون البنك المركزي بنك الحكومة ووكيلها المالي .

ب - يكون البنك المركزي بنكا لكل مؤسسة عامة ووكيلها المالي ضمن شروط الاتفاق الذي يتم بين البنك المركزي والمؤسسة العامة .

المادة ٤٨ - يقوم البنك المركزي بالنيابة عن الحكومة او المؤسسة العامة بما يلي : -

أ - قبول الودائع لحساب الحكومة او المؤسسة العامة واجراء المدفوعات على حساب اي منها .

ب - اصدار قروض الحكومة او المؤسسة العامة وادارتها اذا طرحت لاكتتاب الجمهور العام .

ج - دفع اية اموال في المملكة او خارجها ، وتحويلها وتخصيها وقبولها كوديعة او امانة وفتح الاعتمادات المستندية .

د - شراء الشيكات والاسناد والاوراق المالية والذهب والفضة والعملة الأجنبية وبيعها او تحويلها او قبولها كأمانة .

هـ - تحصيل عائدات السندات التي تملكها الحكومة او المؤسسة بما في ذلك رأس المال والفوائد .

و - القيام بابة خدمات مصرفية أخرى مما تطلبه الحكومة او المؤسسة العامة .

ز - تعيين وكيل له يقوم بهذه الاعمال بالنيابة عنه وذلك عندما يجد البنك المركزي ذلك مناسباً بعد التشاور مع الحكومة او المؤسسة العامة .

المادة ٤٩ - أ - يجوز للبنك المركزي ان يعطي الحكومة سلفة مؤقتة لتغطية عجز مؤقت ناتج عن زيادة المصروفات الحكومية على الواردات شريطة الا يزيد مجموع السلفات في سنة مالية واحدة عن ١٠٪ (عشرة بالمائة) من معدل الواردات المحلية المحصلة في السنوات المالية الثلاثة الأخيرة التي تم اقفال حساباتها . كما لا يجوز ان تزيد مدة اي من هذه السلفات عن ثلاثمائة يوم خلال السنة المالية الواحدة :

ب - تعطى هذه السلفة بفائدة يقررها البنك المركزي بالتشاور مع وزير المالية في الحكومة شريطة ان لا تقل هذه الفائدة بأي حال من الأحوال عن اثنين بالمائة (٢٪) في السنة .

المادة ٥٠ - أ - لا يملك المركزي ان يشتري السندات الحكومية وسندات المؤسسات العامة المقبولة وان يحتفظ بها وبيعها شريطة ان لا يزيد مدة استحقاق هذه السندات بمعدلان تصبح في حوزة البنك المركزي عن عشر سنوات .

ب - لا يجوز ان يزيد مجموع السندات الحكومية المسجلة / او لحاملها التي يمتلكها البنك المركزي في اي وقت عن عشرين بالمائة (٢٠٪) من معدل الواردات المحلية المحصلة في السنوات المالية الثلاثة الأخيرة التي تم اقفال حساباتها .

المادة ٥١ - لا يجوز للبنك المركزي ان يمنح تسهيلات للحكومة او المؤسسات العامة بصفة مباشرة او غير مباشرة الا في حدود ما نص عليه هذا القانون .

المادة ٥٢ - أ - على الدوائر الحكومية ان تزود البنك المركزي بكل المعلومات المتوافرة لديها والتي يرى البنك المركزي ضرورة الحصول عليها .

هكذا من الأصل

ب- على البنك المركزي ان يقدم للحكومة مشورته في كل امر يقع ضمن اختصاصه ويؤثر في تحقيق اهدافه والحكومة ان تطلب مشورة البنك المركزي بشأن اي اقتراح او اجراء او معاملة او وضع يتأثر به الاقتصاد الوطني في المملكة .

المادة ٥٣ - يستأنس مجلس الوزراء برأي المحافظ عندما تبحث الامور المتصلة بالسياسة النقدية او السياسة المالية او اوضاع الائتمان في المملكة .

لمادة ٥٤ - أ - تستأنس الحكومة او المؤسسة العامة برأي المحافظ عند التفاوض بشأن اي قرض او استئان اجني يمنح للحكومة او للمؤسسة العامة وذلك لبيان اثره على الاستقرار النقدي ووضع المدفوعات الخارجية للمملكة .

ب- لمجلس الوزراء في الحالات الاستثنائية ذات الاهمية الاقتصادية والمربطة بالمصلحة العليا ، ان يطلب الى البنك المركزي تقديم كفالة بضمان تحويل الاقساط المستحقة من قرض او ائتمان اجني منح للحكومة او للمؤسسة العامة في المملكة بالعملة الاجنبية . ويقوم البنك المركزي بتحديد شروط اصدار هذه الكفالة على الاتني في اي حال سوى تحويل العملة الاردنية التي يتسلمها البنك المركزي الى العملة الاجنبية المطلوبة .

المادة ٥٥ - أ - للبنك المركزي ان يشتري ويمتلك ويبيع اسهم وسندات اية مؤسسة مالية تؤسسها الحكومة لتطوير سوق لرأس المال في المملكة او لضمان الودائع في البنوك المرخصة .

ب - لا يجوز ان يزيد مجموع استثمار البنك المركزي في هذه الاسهم والسندات عن خمسة وعشرين في المائة (٢٥٪) من مجموع رأس مال البنك المركزي واحتياطه العام .

القسم الثامن - احكام متنوعة

المادة ٥٦ - تستثنى اية خسارة او ربح ينجم عن اعادة تقدير موجودات البنك المركزي ومطلوباته من الذهب او العملة الاجنبية كنتيجة لاي تغيير في سعر التبادل لاية عملة اجنبية من حساب الارباح والخسائر للبنك المركزي وتفيد في حساب خاص بذلك ، والبنك المركزي ان يخصص في السنوات التالية الاموال الكافية بتغطية اية خسارة مقيدة في هذا الحساب الخاص .

المادة ٥٧ - للبنك المركزي ان يشتري او يمتلك ويستأجر العقارات وذلك لاستعماله الخاص والقيام بوظائفه فقط .

المادة ٥٨ - لا يجوز للبنك المركزي ان يتعامل بالتجارة الا في حدود ما سمح له به في هذا القانون ، ولا يجوز ان يكون له تقع خاص في اي مشروع تجاري او زراعي او صناعي او ما شابه ذلك ما عدا ما اتصل باستيفاء ديون للبنك المركزي شريطة التخلص منه بقرب فرصة ممكنة .

المادة ٥٩ - تنتهي سنة البنك المركزي المالية في ٣١ كانون الاول من كل سنة .

المادة ٦٠ - على البنك المركزي ان ينشر في الجريدة الرسمية كشفا شهريا بموجوداته ومطلوباته (تحت عناوين رئيسية) كما كانت عليه عند انقضاء العمل في آخر يوم من كل شهر على ان يتم النشر خلال الشهر التالي له .

المادة ٦١ - على البنك المركزي ان يقدم لوزير المالية خلال ثلاثة اشهر من انتهاء سنته المالية تقريرا موجزا عن اعمال البنك المركزي خلال السنة بالاضافة الى نسخة من الميزانية السنوية العامة وحساب الارباح والخسائر مصدقة من المدققين .

المادة ٦٢ - أ - بعد تقديم المعلومات المذكورة في المادة السابقة يقوم البنك المركزي باعداد تقريره السنوي العام وينشره بمختلف الوسائل .

ب- للبنك المركزي ان ينشر اية معلومات يراها جديرة باهتمام الجمهور .

المادة ٦٣ - يقوم مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية بتعيين مدققين خارجيين لتدقيق حسابات البنك المركزي وتصديق الميزانية السنوية العامة وحساب الارباح والخسائر ويحدد مجلس الوزراء اجور هؤلاء المدققين .

المادة ٦٤ - لا يمكن الغاء البنك المركزي او تصفيته الا بقانون .

المادة ٦٥ - لمجلس الوزراء - بناء على تنسيب البنك المركزي - ان يصدر الانظمة الضرورية لتطبيق احكام هذا القانون .

المادة ٦٦ - أ - يلغى قانون البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته .

ب - تبقى جميع الانظمة والتعليمات والاوامر والقرارات التي صدرت بمقتضى قانون البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٥٩ نافذة المفعول الى ان تعدل او تستبدل او تلغى ، وتعتبر كأنها صادرة بموجب هذا القانون ما لم تتعارض واحكامه .

المادة ٦٧ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا جاء النص

الملحق رقم (١)

اقسم بالله العظيم ان غلصا للملك والوطن ، وان اكرس كل امكانياتي لقيام بالواجبات الموكولة الي
كمحافظ / نائب المحافظ / عضو مجلس الادارة % في البنك المركزي الاردني بكل اخلاص ونزاهة لما فيه فائدة
للمملكة والبنك المركزي الاردني - وان احافظ على القانون وعلى سرية كافة القرارات والمعاملات التي اطلعت
عليها والمتعلقة باعمال البنك المركزي .

الملحق رقم (٢)

اقسم بالله العظيم ان اكسون غلصا للملك والوطن : وان احافظ على القوانين والانظمة والتعليقات
المعمول بها في البنك المركزي الاردني ، وان اكرس كل امكانياتي لقيام بالواجبات الموكولة الي باخلاص
وامانة ونزاهة ودقة واستقامة ، وان احافظ على سرية القرارات والمعاملات المتعلقة باعمال البنك المركزي
كافة سواء اطلعت عليها بحكم عملي او عن طريق آخر وان لا اسمح لاي انسان غير مؤهل بالاطلاع عليها .

- ٢ -

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على رفض القانون المؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون البنك المركزي
الاردني ؟

الجميع : موافقون

(ولما يلي نص القانون المؤقت رقم ١٩ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون البنك المركزي الاردني الذي
رفضه المجلس وبالشكل الذي سيرفع فيه الى مجلس الاعيان للوقر مرفوضاً) .

الاسباب الموجبة

حيث وجد ان المصلحة العامة تقضي بدعم مؤسسات الاقراض المخصصة وتزويدها بالتمويل اللازم : فقد
وضع هذا التعديل لتكوين البنك المركزي من منح تلك المؤسسات سلفات ذات اجال متوسطة .

قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٧٠

قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني

المؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٦٦

○○○○○

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (القانون المعدل لقانون البنك المركزي الاردني رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٦)
ويقرأ مع القانون رقم (٩٣) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة رقم (٣٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٣٩ :

١ - للبنك المركزي ان ينضم او يعيد خصم او ان يبيع او ان يشتري من البنوك المرخصة وثائق
الاقتان المذكورة ادناه :

١ - الاسناد والكتبيالات المحررة في المملكة لتمويل العمليات التجارية الحقيقية شريطة ان
لا تزيد مدة استحقاقها عن ٩٠ يوما من تاريخ امتلاك البنك المركزي لها وان يتعهد
البنك المرخص باعادة شرائها في المواعيد التي يحددها البنك المركزي .

٢ - الاسناد والكتبيالات ووثائق الاقتان الاخرى المحررة في المملكة لتمويل العمليات
الصناعية او السياحية او الزراعية او الانشائية او التعدينية شرط ان لا تزيد مدتها عن
تسعة اشهر من تاريخ امتلاك البنك المركزي لها وان يتعهد البنك المرخص باعادة
شرائها في المواعيد التي يحددها البنك المركزي ، والبنك المركزي ان يطالب بالتنازل
عن الانتاج او الملك وان يضمها قيد الزمن او الحجز لصالحه وله ان يطالب باية
كفالة او ضمانات اخرى .

هكذا جاء الاصلي

- ٣ - السندات الحكومية شريطة ان لا تزيد مدة استحقاقها عن عشر سنوات من تاريخ تقديمها للبنك المركزي .
- ٤ - سندات المؤسسات العامة المكفولة من الحكومة والمطروحة للاكتتاب العام شريطة ان لا تزيد مدة استحقاقها من عشر سنوات من تاريخ تقديمها للبنك المركزي .
- ب - والبنك المركزي ان يمنح البنوك المرخصة ، سلفات لمدد محددة لا تزيد عن تسعة اشهر بضمانة الوثائق التالية :
- ١ - وثائق الاثبات المذكورة في الفقرة (أ) اعلاه .
- ٢ - شهادات الاستيداع القابلة للتحويل والصادرة عن مستودعات مقبولة لدى البنك المركزي او معتمدة لدى سلطات الجمارك شريطة ان تكون البضاعة مؤمنة وغير قابلة للتلف .
- ٣ - وثائق الشحن القابلة للتحويل شريطة ان تكون البضاعة مؤمنة وغير قابلة للتلف .
- المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة رقم (٤٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :
- المادة ٤٠ :
- البنك المركزي ان يمنح مؤسسات الاقراض المتخصصة سلفات لمدد محددة لا تزيد عن ثلاث سنوات بضمانة اي من وثائق الاثبات التالية :
- أ - وثائق الاثبات المحررة في المملكة الناشئة عن القروض التي منحها المؤسسة المقترضة شريطة لا تزيد مدة استحقاقها عن خمس سنوات من تاريخ تقديمها للبنك المركزي .
- ب - السندات الحكومية شريطة ان لا تزيد مدة استحقاقها عن عشر سنوات من تاريخ تقديمها للبنك المركزي .
- ج - سندات المؤسسات العامة المكفولة من الحكومة والمطروحة للاكتتاب العام شريطة ان لا تزيد مدة استحقاقها عن عشر سنوات من تاريخ تقديمها للبنك المركزي .

انظر قرار اللجنة المالية رقم (٥) المؤرخ في ١٧/٣/١٩٧١ / البند (١)

الاجراءات اللجنة المالية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة والتمثيل الجديد	المادة المعمول بها الآن
	ب - والبنك المركزي ان يمنح البنوك المرخصة سلفات لمدد محددة لا تزيد عن تسعة اشهر بضمانة الوثائق التالية :- ١ - وثائق الاثبات المذكورة في الفقرة (أ) اعلاه . ٢ - شهادات الاستيداع القابلة للتحويل والصادرة عن مستودعات مقبولة لدى البنك المركزي او معتمدة لدى سلطات الجمارك شريطة ان تكون البضاعة مؤمنة وغير قابلة للتلف . ٣ - وثائق الشحن القابلة للتحويل شريطة ان تكون البضاعة مؤمنة وقابلة للتلف . بقي ما جاء في المادة رقم (٤٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :- المادة ٤٠ - البنك المركزي ان يمنح مؤسسات الاقراض المتخصصة سلفات لمدد محددة لا تزيد عن ثلاث سنوات بضمانة اي من وثائق الاثبات التالية :- أ - وثائق الاثبات المحررة في المملكة الناشئة عن القروض التي منحها المؤسسة المقترضة شريطة ان لا تزيد مدة استحقاقها عن خمس سنوات من تاريخ تقديمها للبنك المركزي . ب - السندات الحكومية شريطة ان لا تزيد مدة استحقاقها عن عشر سنوات من تاريخ تقديمها للبنك المركزي . ج - سندات المؤسسات العامة المكفولة من الحكومة والمطروحة للاكتتاب العام شريطة ان لا تزيد مدة استحقاقها عن عشر سنوات من تاريخ تقديمها للبنك المركزي .	نفس المادة ٤٠ - البنك المركزي ان يمنح البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة سلفات لمدد محددة لا تزيد عن تسعة اشهر بضمانة اي من وثائق الاثبات المذكورة في المادة (٣٩) اعلاه . ب - السندات الحكومية شريطة ان لا تزيد مدة استحقاقها عن عشر سنوات من تاريخ تقديمها للبنك المركزي . ج - سندات المؤسسات العامة المكفولة من الحكومة والمطروحة للاكتتاب العام شريطة ان لا تزيد مدة استحقاقها عن عشر سنوات من تاريخ تقديمها للبنك المركزي .

هكذا
الاصلي

انظر قرار اللجنة المالية رقم (٥) المؤرخ في ١٧/٣/١٩٧١ البند (١)

الاجراءات
للجنة المالية
لمجلس النواب

المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد

المادة المعمول بها الآن

نفس المادة ٣٩ -

ينبغي ما جاء في المادة رقم (٣٩) من القانون الاصلي ويستأنض عنه بما يلي :-
٣٩ - ١ - للبنك المركزي ان يخضع او يعيد تخضعه او ان يبيع او ان يشتري من البنوك المخصصة وثائق الائتمان المذكور اذناه :-
١ - الاستاد والكيانات الخرو في الملكية قبول العمليات التجارية الحقيقية شريطة ان لا تزيد مدة استحقاقها من ٩٠ يوما من تاريخ استهلاك البنك المركزي لها وان يعهد البنك المخصص باعادة شرائها في المواعيد التي يحددها البنك المركزي .
٢ - الاستاد والكيانات ووثائق الائتمان الاخرى المملوكة قبول العمليات التجارية الحقيقية او السجاسة او الزراعية او الاستهلاكية او المدنية شرط ان لا تزيد مدتها عن تسعة اشهر من تاريخ استهلاكها المركزي وان يعهد البنك المخصص باعادة شرائها في المواعيد التي يحددها البنك المركزي ، وبنك المركزي ان يطالب بالتنازل عن الاوراق او الملك وان يضمنها قيد الامن او الخرج لسلطه وانه ان يطالب باية كفالة او ضمانات اخرى .
٣ - السندات الحكومية شريطة ان لا تزيد مدة استحقاقها عن عشر سنوات من تاريخ تقديمها للبنك المركزي .
٤ - سندات المؤسسات العامة المكونة من سندات من تاريخ تقديمها للبنك المركزي .
١ - العمليات التجارية الحقيقية بما في ذلك تحويل السلع المؤمن عليها وغير القابلة للتلف في السندات المخصصة لا يستوفى دعواتها بالتجزئة او في اقسامات الائتمان المركزي بـ العمليات الصناعية او الزراعية او الاستهلاكية او المدنية ، وقصر البنك المركزي في خضوعه مصلحة الاستاد او الخرج - ما هيته وثائق الائتمان القابلة للتداول او البيع او اعادة الخصم وشروط ذلك على الا تزيد مدة الاستحقاق من تسعة اشهر وشروط ذلك على المركزي ان يفسح المجال او الملك قيد الزمن او السجلات اذا رافق ذلك في بالتنازل عنه او باية كفالة او ضمانات او ضمانات اخرى .

- ٣ -

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على رفض القانون المؤقت

رقم (٩٤) لسنة ١٩٦٦ قانون البنوك ؟

الجميع : موافقون .

(وهذا هو نص القانون المؤقت رقم ٩٤ لسنة

١٩٦٦ الذي رفضه المجلس وبالشكل الذي سيرفع

فيه الى مجلس الاعيان المقرر مرفوضاً)

قانون مؤقت رقم (٩٤) لسنة ١٩٦٦

قانون البنوك

الفصل الاول - تعاريف

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون البنوك لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

تعني كلمة المملكة	المملكة الاردنية الهاشمية
تعني عبارة البنك المركزي	البنك المركزي الاردني .
تعني كلمة الشركة	أي شركة مساهمة عامة مسجلة وسميح لها بالعمل وفق احكام قانون الشركات المعمول به في المملكة .
تعني عبارة البنك المخصص	الشركة التي رخص لها بتعاطي الاعمال المصرفية وفق احكام هذا القانون .
تعني كلمة الشخص	اي شخص او هيئة اعتبارية .
تعني عبارة عملة قابلة للتحويل	اية عملة يمكن التعامل بها في الاسواق المالية العالمية وتحويلها بحرية وباسعار تتفق واحكام اتفاقية صندوق النقد الدولي .
تعني عبارة العملة الاجنبية	اية عملة غير العملة الاردنية واية مطالبة او رصيد او ائتمان بعملة غير العملة الاردنية .
تعني عبارة الاعمال المصرفية	اعمال تسلم التقود كودائع تجارية او لأجل ، وفتح الحسابات الجارية وفتح الاعتمادات واصدار خطابات الضمان ودفع وتحصيل قيمة الشيكات او الاوامر او اذون الصرف وغيرها من الاوراق ذات القيمة ، وخصم السندات والكيانات وغيرها من الاوراق التجارية ، والتعامل بالعملة الاجنبية وغير ذلك من اعمال البنوك .

هكذا حلت الاول

الفصل الثاني - ترخيص البنوك

المادة ٣ - ١ - لا يجوز ، الا لبنك مرخص ، القيام بالاعمال المصرفية في المملكة .

ب - يصدر البنك المركزي الترخيص وفق احكام هذا القانون .

ج - لا يجوز اصدار الترخيص الا لشركة .

د - تعتبر البنوك المرخص لها بتعاطي لاعمال المصرفية بنوكا مرخصة بمقتضى هذا القانون ، وتمنح ترخيصا جديدا تبعا لذلك .

المادة ٤ - ١ - على كل شركة ترغب في تعاطي الاعمال المصرفية في المملكة ان تقدم الى البنك المركزي طلب ترخيص قبل قيامها بذلك .

ب - اذا رغبت مجموعة من الاشخاص في تأليف شركة لتعاطي الاعمال المصرفية في المملكة ، فعليا قبل تسجيل الشركة بمقتضى احكام قانون الشركات ان تقدم طلبا خطيا بذلك الى البنك المركزي ، فاذا وافق البنك المركزي وتم تسجيل الشركة صدر الترخيص تبعا لذلك .

ج - عند النظر في طلب الترخيص ، يجوز للبنك المركزي ان يطلب المعلومات الكفيلة باقتناعه ان وضع الشركة المالي ووراسيها وارباحها المنتظرة وادارتها وسجالتاها الى خدماتها تبرر اصدار الترخيص المطلوب .

المادة ٥ - ١ - لا يجوز ان يقل رأس المال العامل في المملكة لأي بنك مرخص في أي وقت من الاوقات عن (٢٥٠.٠٠٠) دينار او ما يعادله بالعملة الاجنبية .

ب - على كل شركة اجنبية مرخص لها بالعمل كبنك في المملكة ان تحول اليها دفعة واحدة وبعملة قابلة للتحويل مبلغا لا يقل عن (٢٥٠.٠٠٠) دينار قبل ممارسة الاعمال المصرفية وان تحفظ باستمرار موجودات تزيد دائما عن مطلوباتها في المملكة بمبلغ لا يقل عن (٢٥٠.٠٠٠) دينار .

المادة ٦ - اذا تخلف البنك المرخص عن ممارسة الاعمال المصرفية بعد مرور ستة اشهر على صدور الترخيص للبنك المركزي ان يلغي ترخيص هذا البنك .

المادة ٧ - ١ - اذا خالف البنك المرخص احكام اية قوانين معمول بها ويشرف البنك المركزي على تطبيقها واية أنظمة او تعليمات او اوامر صادرة بمقتضى هذه القوانين فللبنك المركزي ان يلغي ترخيص هذا البنك .

ب - اذا قرر البنك المركزي الغاء الترخيص فعليه ان يبلغ البنك المعني بذلك قبل ثلاثين يوما على الاقل من تاريخ نفاذ قرار الإلغاء .

ج - يجوز للبنك المرخص ان يستأنف امر الالغاء الصادر بموجب الفقرة (ب) خلال مدة الثلاثين يوما السابقة الى مجلس الوزراء وعلى هذا المجلس ان يصدر قراره خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الاستئناف ويكون قراره نهائيا .

المادة ٨ - لا يجوز لأي شخص بعد نفاذ هذا القانون ان يستعمل لفظة (بنك) او ما يقابلها باللغة العربية او اللغات الاجنبية او اية لفظة تدل على الاعمال المصرفية في أي من اوراقه او وثائقه الخاصة الا اذا كان بنكا مرخصا .

المادة ٩ - ١ - لا يجوز لأي بنك مرخص ان يفتح فرعا جديدا في احدى مدن المملكة او ان ينقل فرعاً من مدينة الى اخرى في المملكة دون الحصول على اذن مسبق من البنك المركزي .

ب - للبنك المركزي قبل اصدار الاذن المشار اليه في الفقرة (أ) من هذه المادة ان يطلب من البنك المرخص تزويده بجميع المعلومات عن حاجة المدينة للخدمات المصرفية والرفع العام الذي يبرر فتح الفرع الجديد او تغيير مكان الفرع القائم .

ج - لا يجوز لأي بنك مرخص ان ينهي اعماله في المملكة الا باذن خطي من البنك المركزي وله ان يضع طريقة انتهاء العمل وشروطه .

المادة ١٠ - ١ - لا يجوز لأي بنك مرخص كشركة اردنية ان يفتح فروعاً جديدة في خارج المملكة او ان يغير مكان فرع قائم من قطر الى آخر الا بعد الحصول على اذن مسبق من البنك المركزي ، وله ان يضع الشروط لمنح الاذن .

ب - لا يجوز لأي بنك مرخص مسجل في المملكة ان يتدمج مع أي بنك مرخص آخر دون اذن خطي مسبق من البنك المركزي .

ج - لا يجوز لأي بنك مرخص في المملكة ان يجري أي تعديل في عقد تأسيسه او في نظامه الداخلي الا بعد موافقة البنك المركزي الخطية .

د - اذا رفض البنك المركزي الموافقة على أي طلب مقدم بمقتضى هذه المادة ، فللبنك المرخص ان يستأنف قرار البنك المركزي الى مجلس الوزراء خلال (٣٠) يوما من تاريخ اصداره بالرفض ويكون قرار مجلس الوزراء نهائيا ويجب ان يصدر خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الاستئناف .

الفصل الثالث - الاعمال الممنوعة

المادة ١١ - ١ - لا يجوز لأي بنك مرخص ان يمنح أي عميل تسهيلات ائتمانية او كفالة يزيد مجموع التزاماتها في أي وقت عن ٢٥٪ من رأسمال البنك المدفوع واحتياطيه الاموال للبنك المركزي الخطية .

ولا تطبق احكام هذه الفقرة على تعامل البنوك المرخصة فيما بينها او على اية تسهيلات منحت مقابل اعتمادات او كيبالات او كفالات او مستندات تدفع قيمتها بالعملة الاجنبية .

ب - لا يجوز لأي بنك مرخص ان يمنح اية تسهيلات ائتمانية لعميل بضمانة اسهمه في البنك المرخص .

هكذا من الأصل

ج - لا يجوز لأي بنك مرخص أن يمنح سلفة أو ائتمانا بغير ضمانات لعضو في مجلس إدارته يزيد عن ١٠٠٠ دينار أو لموظف أو مستخدم في البنك يزيد عن راتبه السنوي الإجمالية البنك المركزي الخطية .

د - لا يجوز لأي بنك مرخص أن يعمل منفردا أو مشتركا مع آخرين لحسابه أو على أساس العمولة في تجارة الجملة أو الفرق بما في ذلك الاستيراد والتصدير إلا لغرض استيفاء ديون مستحقة .

هـ - لا يجوز لأي بنك مرخص أن يساهم في أي مشروع تجاري أو صناعي أو زراعي أو أي مشروع آخر أو أن يشتري سندات هذا المشروع بمقدار يزيد عن ٢٥٪ من رأسماله المدفوع واحتياطيه المعلن عنه ما عدا الاستثمار في مؤسسات التنمية الاقتصادية المحلية التي يوافق البنك المركزي على المساهمة فيها ويستثنى من ذلك المساهمة الناتجة عن استيفاء دين مستحق وعندئذ يجب التخلص من هذه المساهمة بأقرب فرصة ممكنة .

و - لا يجوز لأي بنك مرخص أن يمتلك عقارا ماعدا ما كان ضروريا لإدارة أعماله ولا سكان موظفيه وخدمتهم . ولا يحول ذلك دون تأجير البنك المرخص لقسم من عقاره الذي يستعمله لأعماله المصرفية شريطة الحصول على موافقة البنك المركزي . كما لا يحول دون امتلاك عقار وفاء لدين مستحق شريطة التخلص من هذا العقار بأقرب فرصة ممكنة .

ز - لا يجوز لأي بنك مرخص أن يمنح قروضا أو سلفا بضمانات عقارية تزيد في مجموعها عن ٤٠٪ من ودائع البنك المرخص إلا إذا كان متخصصا بالقروض العقارية وحصل على موافقة البنك المركزي . ويعتبر أي قرض أو سلفة مغطاة كإدلاء أو جزئيا بضمان عقاري لأغراض هذه المادة قرضا أو سلفة مغطاة بعقار وبالقدر الذي تساويه قيمة العقار بحسب تقدير البنك المرخص لها .

ط - لا يجوز لأي بنك مرخص أن يحتفظ بعملة أجنبية إلا ضمن الحدود والنسب والشروط التي يرضها البنك المركزي من وقت لآخر .

المادة ١٢ - على كل بنك مرخص يحد في عملياته الجارية ما يخالف أحكام المادة (١١) إعلانه أن يزود البنك المركزي بكشف عن المخالفات خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون وعليه أن يوفق أوضاعه خلال المدة التي يقرها البنك المركزي .

الفصل الرابع - الاحتياطي والأرباح والموازنة

المادة ١٣ - على كل بنك مرخص أن يقتطع كل سنة عشرة في المائة (١٠٪) من أرباحه الصافية بخصص لحساب الاحتياطي الإجمالي للبنك حتى يساوي هذا الاحتياطي العام رأسمال البنك المدفوع . ويقوم هذا الاقتطاع مقام الاقتطاع الإجمالي المنصوص عليه في قانون الشركات المعمول به .

المادة ١٤ - لا يجوز لأي بنك مرخص أن يوزع أرباحا على المساهمين قبل اقتطاع كامل مصاريفه التأسيسية وأي نوع من الخسارة والمصاريف التي لا تقابلها موجودات عينية ، ويجوز للبنك المركزي أن يوافق على اقتطاع هذه المصاريف أو الخسارة على عدد من السنين .

المادة ١٥ - على كل بنك مرخص أن :

أ - يعرض بأسرع وقت وفي مكان بارز في مكانه وفروعه ميزانيته السنوية العمومية الأخيرة المصدقة من فاحص حسابات الرخص مع قائمة بأسماء أعضاء مجلس إدارته وعليه أن ينشر هذه الميزانية في إحدى الصحف اليومية المحلية .

ب - يقدم البنك المرخص خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء سنته المالية إلى البنك المركزي نسخة من موازنته السنوية وحساب الأرباح والخسائر عن تلك السنة مصدقة من فاحص حسابات مرخص .

المادة ١٦ - تنتهي السنة المالية لجميع البنوك المرخصة في ٣١ كانون الأول من كل سنة .

الفصل الخامس - الحد الأدنى للموجودات السائلة

المادة ١٧ - أ - على كل بنك مرخص أن يحتفظ بالحد الأدنى الذي يقرره البنك المركزي من الموجودات السائلة التالية :-

- (١) المسكوكات وأوراق النقد الأردنية .
- (٢) الأرصدة لدى البنك المركزي .
- (٣) صافي الأرصدة السائلة لدى البنوك المرخصة الأخرى .
- (٤) صافي الأرصدة بالعملة القابلة للتحويل لدى البنوك الخارجية .
- (٥) السندات المالية الصادرة عن الحكومة أو بكفالتها والتي يستحق دفع قيمتها في مدة أقصاها ثلاثة أشهر .
- (٦) السندات المالية الأجنبية القابلة للتداول في الأسواق المالية العالمية والمحرة بعملة قابلة للتحويل والتي يستحق دفع قيمتها في مدة أقصاها ثلاثة أشهر .

ب - يكون الحد الأدنى لهذه الموجودات السائلة على شكل نسبة مئوية من ودائع البنك المرخص تحت الطلب ولاجل بما في ذلك حسابات التوفير شريطة ألا تقل هذه النسبة عن ٢٥٪ ولا ولا تزيد هذه النسبة عن ٣٥٪ .

- ج - للبنك المركزي ان يقرر طريقة احتساب الموجودات السائلة لاغراض هذه المادة وعلى كل بنك مرخص ان يوفق اوضاعه واحكام هذه المادة خلال ستة اشهر من نفاذ هذا القانون .
- د - للبنك المركزي ان يفرض على البنك المرخص الذي لا يحفظ بالحد الأدنى من الموجودات السائلة غرامة لا تزيد عن $\frac{1}{300}$ من قيمة النقص من كل يوم يستمر فيه هذا النقص .

الفصل السادس - معلومات البنوك المرخصة

- المادة ١٨ - على كل بنك مرخص ان يزود البنك المركزي بالمعلومات الدورية التي يطلبها لتنفيذ غايته وذلك في المواعيد والطرق التي يقررها ، والبنك المركزي ان يطلب معلومات اضافية اذا رأى ضرورة لايضاح المعلومات الدورية ، وعلى البنك المرخص ان يقدمها في المواعيد المحددة .
- المادة ١٩ - للبنك المركزي ان ينشر كلياً او جزئياً المعلومات التي تزوده بها البنوك المرخصة وذلك في الاوقات التي يقررها شريطة الا يكون في نشرها كشف لاعمال أي بنك مرخص الا اذا حصل البنك المركزي على موافقة ذلك البنك الخطية .

الفصل السابع - تفتيش البنوك المرخصة

- المادة ٢٠ - أ - للبنك المركزي كلما رأى ذلك ضروريا ان يكلف موظفا او اكثر من الموظفين المختصين بمراقبة البنوك بفحص دفاتر اي بنك مرخص وتدقيق حساباته ووثائقه الاخرى وعلى ادارة البنك المرخص وجميع موظفيه ان يقدموا لموظفي البنك المركزي جميع الدفاتر والحسابات والوثائق المطلوبة وأية تسهيلات لازمة لانجاز الفحص على وجه كامل .
- ب - تعتبر جميع المعلومات التي يطالع عليها اي موظف في البنك المركزي نتيجة للتفتيش على اي بنك مرخص سرية ومكتومة .
- ج - على البنك المركزي اذا رأى بعد التفتيش ان اعمال البنك المرخص قد سارت في غير صالح المودعين او في غير صالحه ان يشهر البنك المرخص بذلك خطياً وان يطلب منه بيان رأيه المتصل في نتائج التفتيش .
- د - والبنك المركزي بعد ذلك ان يصدر امره الى البنك المرخص بالتوقف عن الاعمال والاساليب المضرة وتصبح الاوضاع الناجمة عنها .
- هـ - اذا كثر البنك المرخص مخالفاته للاوامر التي صدرت اليه بموجب هذه المادة فللبنك المركزي ان يلغي ترخيصه .

الفصل الثامن - التدقيق الخارجي للبنوك المرخصة

- المادة ٢١ - على كل بنك مرخص ان يعين سنوياً مدققاً مرخصاً شريطة ان لا يكون لهذا المدقق منفعة في البنك المرخص والا يكون مديراً او موظفاً او مستخدماً او وكيلاً للبنك المرخص ولا يعتبر ابتاع المدقق لآمواله في البنك المرخص او امتلاكه لأقل من ٥٪ من اسهمه منفعة خاصة بالمدقق .
- المادة ٢٢ - ترسل نسخة من تقرير مدقق حسابات البنك المرخص الى البنك المركزي خلال الاشهر الاربعة التالية لانتهاء السنة المالية ويجوز للبنك المركزي ان يطلب من المدقق المرخص تزويده بأية معلومات اضافية عن البنك المرخص الذي دقق حساباته على ان يعلم البنك المرخص بذلك .
- المادة ٢٣ - اذا تأخر بنك مرخص في تعيين مدقق لحساباته ، فللبنك المركزي ان يعين مدققاً مرخصاً له وان يقرر اتعابه التي يجب ان يدفعها البنك المرخص .

الفصل التاسع - احكام مختلفة

- المادة ٢٤ - أ - اذا توقف بنك مرخص عن العمل لأي سبب او صدر قرار من مرجع مختص بإيقاف اعماله فللبنك المركزي ان يتولى فوراً ادارة اعمال هذا البنك ، والاشراف على حفظ امواله ووثائقه واوراقه ومستنداته بالطرق التي يراها مناسبة لحماية مصالح المودعين فيه .
- ب - اذا كان للبنك المرخص شركة اجنبية فلا يجوز له او لفرعه او فروعه العاملة في المملكة التصرف بموجودات البنك المرخص او تحويل اي منها الى الشركة الأم الا بعد تسديد كافة التزاماته في المملكة .
- ج - اذا تقررت تصفية البنك المرخص ، يمارس البنك المركزي جميع الصلاحيات المنوطة بالمصفي وفق احكام القانون .
- المادة ٢٥ - يجوز للبنك المركزي الغاء ترخيص اي بنك عامل في المملكة في الحالات التالية :-
- أ - بناء على طلب البنك ذي العلامة .
- ب - اذا أشهر افلاسه او تقررت تصفيته .
- ج - اذا اندمج في بنك آخر .
- د - اذا تكررت مخالفاته لاحكام هذا القانون بشكل يهدد مصلحة المودعين .

هكذا في الأصل

المادة ٢٦ - أ - يفقد عضو مجلس إدارة أي بنك مرخص أو مديره العام أو أي موظف آخر فيه مركزه أو وظيفته إذا حكم عليه من محكمة مختصة بجناية أو جنحة في جريمة أخلاقية من جرائم السرقة أو الاحتيال أو الاختلاس أو التزوير أو الاقتراء أو الرشوة أو سوء الائتمان أو إذا أفلس أو أجرى تسوية مع دائنيه .

ب - لا يجوز لعضو في مجلس إدارة بنك مرخص صدر حكم من محكمة مختصة بتصفية أعماله أو سحب رخصته أو لمدير فيه أن يعمل في بنك مرخص دون موافقة البنك المركزي :

المادة ٢٧ - على مجلس إدارة أي بنك مرخص أو مديره أو أي مدير فيه أن :

أ - يتخذ الخطوات الكفيلة بتطبيق أحكام هذا القانون وأي قانون آخر معمول به وفي صلة بأعمال البنوك المرخصة .

ب - أن يتخذ الخطوات الكفيلة بتأمين دقة وصحة المعلومات التي يطلبها البنك المركزي بموجب أحكام هذا القانون أو أي قانون آخر يتصل بأعمال البنوك المرخصة .

المادة ٢٨ - يعاقب مجلس إدارة البنك المركزي كل بنك مرخص يخالف أحكام هذا القانون بتفريمه على الوجه التالي :

أ - يعاقب من يخالف أحكام المواد ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠ بغرامة قيمتها ١٠٠ دينار وذلك عن كل يوم تستمر فيه المخالفة .

ب - يعاقب من يخالف أحكام المواد ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠ بزيادة عن ٥٠٠ دينار أردني .

ج - يعاقب من يخالف أحكام المواد ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠ بزيادة عن ١٠٠ دينار أردني .

د - على البنك المركزي أن يشعر البنك المرخص بالمخالفة قبل فرض الغرامة المنصوص عليها في هذه المادة حتى إذا لم يتم البنك المرخص بتصحيح الوضع ضمن المدة التي يحددها البنك المركزي فرضت هذه الغرامة .

المادة ٢٩ - تدفع الغرامات خلال (٣٠) يوماً من تاريخ تبليغ قرار التفريم وتفيد لحساب خزينة الحكومة وتحصل وفق أحكام قانون تحصيل الأموال الأميرية .

المادة ٣٠ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب البنك المركزي أن يضع الأنظمة اللازمة لتنفيذ أغراض هذا القانون وبصورة خاصة الأنظمة التي تبيح له الحصول على المعلومات من الشركات أو المؤسسات التي تقبل الودائع أو تمنح التسهيلات الائتمانية وأن يقوم بتفتيش قيودها وحساباتها .

المادة ٣١ - تعتبر فروع أي بنك مرخص ومكاتبه الخاصة بهذه الفروع بنكا واحداً لغايات هذا القانون .

ب - للبنك المركزي أن يصدر التعليمات الخاصة بتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ٣٢ - أ - يلغى قانون مراقبة البنوك لسنة ١٩٥٩ .

ب - تلغى جميع أحكام القوانين الأخرى المتصلة بالبنوك المرخصة إذا تعارضت مع أحكام هذا القانون .

ج - تبقى جميع الأنظمة والتعليمات والأوامر والقرارات التي صدرت بموجب قانون مراقبة البنوك ١٩٥٩ سارية المفعول وتعتبر أنها صادرة بموجب أحكام هذا القانون إلى أن تعدل أو تستبدل أو تلغى .

هكذا في الأصل

٧ - مقررات اللجنة الادارية

السيد نائب الرئيس :

نتنقل اخواني الى البند السابع من جدول اعمال جلستنا لهذا اليوم وهو مقررات اللجنة الادارية ، فارجو من مقررهما سعادة السيد محمد الحاج عبدالله التفضل الى المنصة لتلاوة مقررات اللجنة .

- ١ -

السيد المقرر :

للجنة الادارية :

قرار رقم (٢) لسنة ١٩٧١

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٧١/٣/٩ برئاسة عطوفة رئيس اللجنة السيد وحيد العوران وحضور اصحاب العطوفة والسعادة السادة المقرر : محمد الحاج عبدالله ، محمد طاهر الكيلاني ، جلال القلاب ، علي الرعسي ، فيصل الجازي ، عبد الوهاب الطراونة ، الشيخ محمد المنور الحديدي .

ونظرت في الشكاوي الواردة اليها وقررت ما يلي :

١ - الشكاوي رقم (٩) المقدمة من السيد محمد عبد ابو الصل ورفقاه والمنظمة الاستيلاء على اراضيهم الذي كانوا يعملون بها مدة طويلة تقرّر اللجنة التوصية باحالة هذه الشكاوي الى دولة رئيس الوزراء للامر لمن يلزم لانصاف هؤلاء على ضوء ما يثبت بادعائهم لانهم مواطنون لهم الحق كغيرهم في هذا المطلب واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

٢ - الشكاوي رقم (١٠) المقدمة من السيد محمد عبدالله الفاخر ورفقاه قرر رئيس اللجنة الاتصال بالموظفين الموقعين للاستفسار منهم عن اي مؤسسة يعنون بالنسبة الى برقيتهم .

٣ - الشكاوي رقم (١١) المقدمة من السيد محمد الحاج سمارة ورفقاه والمنظمة مطالبة امانة العاصمة بترخيص منازلهم القديمة والمضافة الحديثة . توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكاوي لدولة رئيس الوزراء للامر لمن يلزم لا يصال هؤلاء لمطالبهم ان صحت قانونا واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

٤ - الشكاوي رقم (١٢) المقدمة من السيد زكي احمد كتوان والمنظمة فصله عن عمله توصي اللجنة المجلس المقرر باحالتها على دولة رئيس الوزراء للامر بما يراه مناسبا واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

٥ - الشكاوي رقم (١٣) المقدمة من السيد عمر حسن عبدالله محمود والمنظمة منحه الجنسية الاردنية ، توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذا الاسترحام لمعالي وزير الداخلية للامر لمن يلزم للاجابة عليه بحسب ما تساعد المواد القانونية والانظمة المرعية واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

٦ - الشكاوي رقم (١٤) المقدمة من مختار سكان حي وادي سرور السيد جلعان خليل الشميساني ومختار احمد الحسن ومختار مزعل القريوتي والمنظمة بعض المطالب في حي وادي سرور . تقرر اللجنة بتوصية المجلس الكريم باحالة هذه الشكاوي لدولة رئيس الوزراء للامر بالايعاز لمعالي امين العاصمة لا يصال المعترضين الى طلباتهم ولولا الملم منها لانها حق مشروع واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

لجنة لاعادة النظر بكل قضية مفصول عن العمل مجددا بحسب قانون تنظيم الجهاز الحكومي كما فعلنا بالسابق سنة ١٩٦٢ فاذا كان هناك اي شك نسيفسر لمصلحة المشتكي وان شاء الله لا يبقى الا الحق .

السيد العظيم نائب معان :

المرجو من دولة الرئيس والانجسرة اعضاء اللجنة المشكلة استدعاء هؤلاء ومطالبتهم شخصيا فالذي اصدر قرارات الاستغناء بشرع معرضون بالخطأ والصواب ، ونحن نقول ذلك باعتبارنا جميعا معرضين لمثل ذلك الخطأ وذلك الصواب .

لذلك استدعاء هؤلاء المفصولين قد يؤدي الى نبرة عدد من الذين يعلنون اسرهم . ولذلك المرجو مرة اخرى ان يستدعواهم مرة اخرى لان يكتبوا بقرارة الاستدعاءات .

السيد المقرر :

واضافة الى ما تفضل به الأستاذ يوسف العظيم ارجو ان اذكر سيدي الرئيس تقيي قال : (سنقضي الله في فصلنا للموظفين) .

ثم اذكر سيدي نقطة سابقة
(لقد قيل للناس نحنا شققنا اخباركم ومسحنا تاريخكم الشياشي الذي سبق كحلنا سنة) ووجدت الاغايير مفرقة على كروت طبعها هذا تمشيا مع التطور العالمي يدل ان تحفظ الشهادة تحفظ كروت ، وحوسب بعض النادل كما يتسولون او يلحون - على انهم كانوا منضمين الى القوميين انماي للبعثيين قبل كحلنا سنة ، وتركوا القوميين والقوميين وبالنسبة لانيهم السابق طردوا من وظائفهم .

٧ - الشكاوي رقم (١٥) المقدمة من عشائر العبيدات في كفر سوم وحرثا والريد ويلا وجبراص حول الحادث المؤلم الذي ادى باستشهاد ستة اشخاص منهم نتيجة الحوادث المؤسفة . تقرر اللجنة توصية المجلس الكريم باحالة هذه الشكاوي لدولة رئيس الوزراء لاجراء ما يراه مناسبا .

٨ - الشكاوي رقم (١٦) المقدمة من بعض موظفي بنك القاهرة منهم السيد ادب فانوس والمنظمة فصل (٢٧) موظفا من البنك المذكور . تقرر اللجنة توصية المجلس الكريم باحالة هذه الشكاوي على الحكومة الممثلة بدولة رئيسها لمطالبة مدير بنك القاهرة ومجلسها الاداري للعمل على اعادة النظر بحق هؤلاء المتهمين وايصال الحق منهم لحقه واعلام المجلس بالنتيجة .

٩ - الشكاوي رقم (١٧) المقدمة من السيد يوسف القهوجي ورفقاه والمنظمة الطلب من امانة العاصمة جعل شارع تجاري في الخوض رقم ٥ ، ٦ في جبل الزهرة الواقع ضمن املاكهم . توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكاوي لدولة رئيس الوزراء للامر بالايعاز لمن يلزم للنظر فيها على ضوء ما يسمح به الهيكل التنظيمي العام للعاصمة واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة الادارية

دولة رئيس الوزراء :

بالنسبة للفصل ، بطبيعة الحال هؤلاء الاخوان بتقديموا بالشكاوي المباشرة لرئيس الوزراء ومجلس الوزراء ، مجلس الوزراء على ذلك ان يقر تشكيل

هكذا في الأصل

بعض اطيح اسدي ، يقولون انهم طردوا من قبل
(بقوله الخبايا) .
دولة رئيس الوزراء

ياسيدي اسمحلي اجيب على هذه النقطة .

بطبيعة الحال سبق وعرضت على هذا المجلس
الكريم ان عملية ترميم بكافة اوضاعها من اشق
العدائيات التي يمكن ان تقوم فيها اية حكومة . من
جهة الشيء الذي تفضل به الأخ هو الحقيقة يتكلم
من وجهة نظر وأخذة ، وجهة نظر شكواهم هم ،
بطبيعة الحال لدينا معلومات بخلاف ما يدعون ،
ولكنها بطبيعة الحال ليست بمعلومات منزلة والخبايات
تقدم ما عندما من جملة البنات وتدرس وصار
على الأكل عشر حالات لقد الآن أعيدت الدراسة
ووجد ان القرار ليس في محله وجادوا

السيد العظيم نائب عمان :

كم عدددهم .

دولة رئيس الوزراء :

.. اظن عشرة او ثمانية .

السيد العظيم نائب عمان :

لا . لا كم عدد المقصولين جميعاً

دولة رئيس الوزراء :

الذين فصلوا الحقيقة يتسموا انهم
بالآلاف الواقع انهم لم يتعدوا الخمسة مائة لحد الآن
وهو كذا الامور ولا فيهم اقلية ثمرة غريبة ولا
التي هي ضالة غريبة ولا اقلية جنوب ولا اقلية

شمال ، البرى يعود كائناً من كان وعلمية التنظيم
تشمّل المسيء ان شاء الله كلهم يكونوا جميعهم
من ماحص او السلط او اريد هذا لا يعني .

الاستاذ جيمو نائب عمان :

لا اعترض على القصاص (ولكن في القصاص
حياة) ولكن لي اعتراض وهذا الاعتراض لا انقرد
به ، انما هو عن لسان معظم الناس ، ما تفضل به
الاخ الزميل بان السوابق هي التي استندوا اليها قد
يكون صحيحاً لأن الاجراءات التي اتخذت كثيراً
ما تألفت عن الحقيقة

.. ياعم لا يجوز مثل مجلس لبنان ناس يحكوا
مع الوزراء وناس يحكوا لا يجوز هذا . . .

(اصوات هذا ابو نجيب)

ضججه

الاستاذ جيمو نائب عمان : (متابعاً)

.. والله ياعمي من المجلس غلبت تمديد مدة
المجلس غلط

حضرت جلسة مجلس نواب لبنان كان ناس
يتكلموا وناس يتقاتلوا وناس يرأجوا الوزراء
ولا تفقه

تتبع ولازم بجن احسن .

بالنسبة للفصل كثيراً ما بني الفصل على اخبارية
اخبارية من فرض ، والنفوس المريضة كالحفايش
غلبت على العقل واللامع بالدم الزخيف لا تتورع .
وكثيراً ما كانت او كان هناك تنليب من الخبايات
فلم يضل هذا التنليب كما ورد عن الخبايات او كمال

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس الكريم على قرار اللجنة
الادارية ؟

الجميع : موافقون . .

السيد نائب الرئيس :

ليستمر السيد المقرر .

السيد المقرر :

٢ -

اللجنة الادارية :

قرار رقم (٣) لسنة ١٩٧١

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب بتصلاتها
القانوني بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٠ برئاسة عطوفة رئيس
اللجنة السيد وخيد العوران وحضروا اصحاب السعادة
السادة المقرر محمد الحاج عبدالله ، والاعضاء عبد الوهاب
الطراونه ، سعود القاضي ، محمد طاهر الكيلاني ،
محمد منور الحليبيد ، نعم الله ، عيسى الرعي ،
فصل الجازي .

ونظرت في الاوراق والشكاوى الواردة
وقررت بما يلي :-

١ - الشكاوى رقم (١٨) المقدمة من السيد
طلال صالح محمود والمنظمة عزله من وظيفته من
مبناء العقبة ، توصي اللجنة المجلس الكريم باحالتها
الى دولة رئيس الوزراء للاخذ باجرادها براه مناسباً
واعلام المجلس الكريم بالنتيجة

قرارات دولة الرئيس طبعاً بنيت على المعلومات التي
تردده هولائه ليس في الخبايات وليس هو وزير حتى
يطلع على كل مايرد الى الوزارات . ولذلك كثير من
الفصل اسما عن طريق اخبارية ، وكثيرون مما
يستحقون القصاص فلتوا - وانا لا ادعو الى المقاصصة
ولا الى ذكر اسماء - ولكن نعلم الايريا في الفصل
أعتبر هذه كذلك مؤامرة على امن البلد ، هناك اناس
تعملوا فصل الايريا ورفع اسمائهم - الى رئاسة
الوزراء حتى يفصلوا وحتى يضيغ الناس وتكون هناك
براهين بأيدي الناس بان هناك ظلم يقع على المواطنين .
ولذلك مادام وعد الرئيس سبق لا اطلب منه وعدا
آخر انما هناك اناس وحتى في مجلس الوزراء يجب
ان يحقق معهم حتى يعلم دولة الرئيس وهذا المجلس
بان اجراءاتهم لم تكن صحيحة مئة بالمئة .

دولة رئيس الوزراء :

ياسيدي

مع الاحترام الكامل للشيخ جيمو لما قال شغلنا
لقد الآن فيما يتعلق بالفصل لا يعتمد على اخباريات
ولا على وشايات ولا على تعدد الله جهاز مايرد ان
يفصل فلان حتى كذا وكذا لا اتقيا نفيها مطلقاً لكن
الصورة العامة مبنية على وثائق وقناعات واضحة
يعني الشخص الذي يتخذ قرار بناء على هذه القناعات
ولبناء على هذه المعلومات ، لأشك يتخذه وهو مرتاح
الضمير . والشخص الذي يتخذ هذا الموضوع وليسوء
الحظ رئيس الوزراء هذه واحدة ، والشيء الثاني
نحنا بلدنا مش مغلق لم يفصل احد الا وراجعي
شخصياً وتكلم معي وكذا : قصة الاخباريات
والاشاعات وقصة النعمة الخ هذا شيء قديم ، الشيء
الثاني : فن انسان وصلت عنه معلومات وسلم فن
انسان . لكن يجوز اناس لم تصل عنهم معلومات هذا
يصبح رجماً بالغيب .

هذه هي الاصل

٣ - الشكاوى ذات الأرقام ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٣١، المتقدمة من السادة عبد القادر ثنجي، معارك الحسائي ورفقاه، محمود الحادين ورفقاه رئيس مجلس قروي (ابصيرا) مجلس قروي غرندل، عبد المهدي العيطري والمضمنة الاسترحام بشأن إعادة النظر من قبل كافة الهيئات الرسمية المسؤولة بإعادتهم الى اعمالهم التي فصلوا منها ومن هؤلاء السادة، محمود الاداهش، عودة الله الحادين، عز الدين السحيات، نايف العوران، طلال المياطية، عبد الرحمن الهايزه، علي الحوامده، علي القطاطشة ورفقاهم، توصي اللجنة المجلس الكريم بحالسة طلبتهم الى دولة رئيس الوزراء لانصافهم واعلام المجلس الكريم بالنتيجة.

عنهم الآتية انتهى عبد الغني جرار ورفيقاتها

٨ - الشكوى رقم (٣٠) الممنوعة من السيد
زيد احمد خطاب المصعوب والمضمنة اعادته الى
مركز عمله بعد انتهائه من مدة التجنيد الاجباري .
توصي اللجنة المجلس الكريم باعادة هذه الشكوى الى
دولة رئيس الوزراء للامر بما يراه مناسباً باعادته
لعمله واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

اللجنة الإدارية

المهود نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة الإدارية

الجميع : موافقون.

المسيد فائب الرئيس

الجميع والقرون

السيد نائب الرئيس

وانتهت الجلسة .

فائز رئیس مجلس النواب

محمد القشمان

السيد نائب الرئيس

الحيد الامين العام :

٣ - مشروع قانون مؤسسة المواصلات
السليكية واللاسليكية لسنة ١٩٧١ .
(وقد وافق المجلس عليه)

امين عام مجلس الأمة

هانی فیر

تعريف

١ - صدر هذا العدد بأشراف أمين عام مجلس الأمة : الأستاذ هاني خير
٢ - أحد ويوب وقام بتنظيم هذا العدد مساعد الأمين العام : السيد عذنان يعون ومنظم الضبط
السيد مأمون أبو عزام
٣ - قام بالإشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه المطبعة مأمور الخلية السيد : وليد النجدادي

১৫৫

وقائع العدد

(٨)

- ١ -

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم - عمان

يشرفني يا صاحب الجلالة ان ارفع لجلالتكم قرار مجلس النواب الاردني الذي اتخذته في جلسته المتعقبة يوم الاثنين الموافق ١٩٧١/٣/٢٩ بالاجماع وهذا نصه :

يشرف مجلس النواب في هذه المرحلة الحاسمة من حياة امتنا العربية ان يعلن بالاجماع من تجديد ولائه واخلاصه لجلالة القائد الراحل الحسين المفدى وعن تمسكه الكامل بنظام الحكم في هذا البلد الذي يعتبره ملكا لهذا الشعب وعن عزمه الاكيد الالتفاف حول عرشكم المعلى العظيم وعن تأييده المطلق لسياستكم الحكيمة الرشيدة التي اختتموها في قيادة هذا البلد الى شاطئ السلامة والاستقرار والامان . كما يعلن المجلس عن تأييده المطلق الكامل لجيشنا العربي الباسل الذي هو درع هذا الوطن وسياج هذه الامة وعن فائق تقديره واكباره واعجابه لواقفه البطولية المشرفة الباسلة . كما يشجب المجلس بكل شدة التصريحات التي تنبعث من هنا وهناك والتي هدفها خدمة المخططات والمؤامرات الاستعمارية والصهيونية وتصديع منعة جنيتنا الداخلية وتفتيت وحدة شعبنا للتاريخية على ضفتي النهر ومن وراءها الجبهة الشرقية.

كما يعرب المجلس للحكومة عن تأييده المطلق لاجراماتها التي تهدف الى استتباب الامن واعادة الطمأنينة والاستقرار الى ابناء هذا الوطن وتأمين سيادة الدستور وحكم القانون والنظام .

نائب رئيس مجلس النواب
محمد الخشمان

- ٢ -

بسم الله الرحمن الرحيم

مذكرة

مقدمة من وزير التربية والتعليم

الى

مجلس النواب الكريم

بشأن

اقرار مشروع القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ المتعلق باعادة العمل

بامتحان الاعدادية العامة

١ - تمهيد :-

كان يودي أن تتكرم اللجنة القانونية الكريمة لمجاسكم الموقر بمناقشة كودزير لتربية والتعليم في الامور المتعلقة بمشروع قانون اعادة امتحان الاعدادية العامة ، لأشرح الابعاد التربوية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بهذا القانون . لأن الحكومة حين قدمت هذا القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ ، كانت قد اثارته مخفضها في مجلس الاعيان بالنسبة لاقرار القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٩ الذي يلغي لمتحان الاعدادية ، وكان من المناسب ان يبحث القانونان معا .

٢ - كيف انفي امتحان الاعدادي :-

لقد كان الغاء امتحان الاعدادية امر مستعجلا ولم يبق على اية دراسة مستفيضة ، وانما تم خلا ٤٨ ساعة من الرغبة بالغائه ، ولقد عرض الامر على مجلس التربية والتعليم ولم يوافق على الغائه في جلسته ولما جتاز يوم ١٩٦٩/٨/٢٦ ، علما بان مجلس التربية والتعليم هو المسؤول بموجب قانون التربية والتعليم عن رسم السياسة التربوية العليا ، ومجلس التربية والتعليم يتكون من خمسة عشر عضوا يمثلون القطاع العام والخاص ، وهم وزير التربية والتعليم ، رئيس الجامعة الاردنية ، رئيس ديوان الموظفين ، وممثل عن مجلس الاعمار ، وممثل عن وزارة التربية والتعليم ، وثلاثة مديرين من وزارة التربية والتعليم هم : مدير التخطيط ، ومدير المناهج ، ومدير التعليم المهني ، وممثل عن مؤسسات التعليم العالي ، وممثل عن مؤسسات التعليم الاهلية ، وممثل عن ذوي الخبرة والزراعي عن القطاع الخاص منهم وزراء تربية سابقون وعضوا في المجلس اثناء وجوده في الوزارة .

هذه هي الاصل

ولذلك وفي ضوء المشاكل العديدة، التربوية والمالية والاجتماعية المترتبة على إلغاء امتحان الاعدادي، عاد مجلس التربية والتعليم وقرر في جلسته بتاريخ ١٠/١١/١٩٧٠ التنسيب بساعدة امتحان الاعدادية العامة.

ج - لماذا الامتحان :-

الامتحان وسيلة تقوم وتصنيف للطلاب في نهاية مرحلة معينة. ويعتمد على امتحان الاعدادية العامة كوسيلة مناسبة لتصنيف الطلاب في نهاية الصف الثالث الاعدادي الذي هو نهاية المرحلة الالزامية بقصد تمييز من يستطيع مواصلة التعليم الثانوي من لا يستطيع ذلك.

ان البديل للامتحان الاعدادي هو اجراء فحوص مقننة للقابليات والقدرات وفحوص ذكاء واختبارات مقننة للميول وغيرها الامر الذي يستلحي تطويره الى سنوات عديدة قبل ان يكون جاهزاً للاستعمال الصحيح في الوطن العربي، ولذلك فان الغاء امتحان الاعدادي قبل إيجاد هذا البديل يعتبر مغامرة تربوية وقومية تعرض مستوى التعليم وفهاليته لخطر محقق، وتعرض مصادلة شهادات الاردن مع مثيلاتها في البلاد العربية الى النقاش والظمن في الاحتراب بها خصوصاً للقبول في الجامعات.

د - ماذا يعني الغاء امتحان الاعدادية العامة :-

ان الغاء امتحان الاعدادية العامة معناه فقدان وزارة التربية والتعليم للوسيلة الوحيدة التي تصنف بها الطلاب من حيث قبولهم في المرحلة الثانوية، وبذا وجدت الوزارة نفسها في العام الماضي سائرة في طريق الزامية التعليم الثانوي في مدى سنوات قليلة، علماً بان الدولة تعتبر بموجب قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ أن التعليم الالزامي يقتصر على المرحلتين الابتدائية والاعدادية. وأنه ليس من الجيد اجتماعاً ولا من المستطاع مالياً في المرحلة الحاضرة، تضخيم التعليم الثانوي الاكاديمي الى حد الالزامية. ولم تجد الوزارة في العام الماضي، الذي انفي فيه امتحان الاعدادية، بديلاً عنه سوى اللجوء الى الامتحانات المدرسية التي يجريها المعلمون وقد كانت أسوأ بديل بحيث كانت نسبة النجاح غير الطبيعية تزيد على ٩٥% مما اضعف مستوى التعليم وسبب بعض الانهكاسات التي اضررت بالتعليم في هذا البلد من نسوح متعددة كما سألين فيما يستند.

وقد شعرت وزارة التربية والتعليم منذ سنة ١٩٦٥ بتضخم التعليم الثانوي الاكاديمي على حساب التعليم المهني فقدمت مذكرة الى مجلس الوزراء بتاريخ ٣٠/٣/١٩٦٥ تطالب منه بتحديد مجالس مياسة التعليم الثانوي وخلص منها بالنسبة للطلاب الذين يتجهون في امتحان الدراسة الاعدادية العامة، وهن نظر الدولة التوسع في التعليم الثانوي؟ أم تؤخذ نسبة معينة من الناجحين في امتحان الاعدادية العامة؟ ليواصلوا تعليمهم الثانوي ويترك الباقي للتعليم المهني او لغيره من مترك الحياة. وقد شكل مجلس الوزراء في حينه لجنة وزارية كان فيها وزير التربية والتعليم ووزير الاشياء والتموير ومناظرة البنك المركزي والأمين عام مجلس الاعمار ووكيل وزارة التربية والتعليم وممثل عن التعليم في القوات المسلحة وقدمت تقريراً مفصلاً بكتابها رقم ١١٤/٣/١٧٣٤ بتاريخ

١٥/٧/١٩٦٥. وخلاصة هذا التقرير تحديد عدد المقبولين في التعليم الثانوي من الطلبة الناجحين في فحص الشهادة الاعدادية بحسب افضليتهم في النجاح في هذا الامتحان في كل محافظة او لواء ثم اعادة النظر في الزامية التعليم في المرحلة الاعدادية بحيث ترتبط بالامكانات المالية المتوفرة لدى الدولة، ورغم كل هذا فقد وجدت وزارة التربية والتعليم في السنوات الماضية نفسها مضطرة ازاء ضغط المجتمع وواقع الحال، الى قبول جميع الطلاب الناجحين في الاعدادية لمواصلة تعليمهم الثانوي الامر الذي عجزت معه الامكانات المالية والفنية عن تلبية متطلبات التعليم الثانوي فما بعد من حيث المعلمون المؤهلون والابنية المدرسية والوسئل التعليمية مما اضعف مستوى هذا التعليم ونوعيته، فكيف يكون الحال اذا فتح الباب على مصراعيه لقبول الطلاب في المرحلة الثانوية على غير اساس.

هـ - النتائج المترتبة على الغاء امتحان الاعدادية العامة في المملكة :-

فيما يلي بعض الابعاد التربوية والاجتماعية والاقتصادية لنتائج الغاء امتحان الاعدادية العامة في الأردن :-

اولا : الابعاد التربوية :-

١ - ان فتح الباب على مصراعيه للطلاب لدخول المرحلة الثانوية على غير اساس، يسير بالتعليم الثانوي نحو التضخم وبالتالي نحو الزامية.

بما يعرقل جهود وزارة التربية والتعليم من التحقيق الكامل لالزامية التعليم الابتدائي والاعدادي التي هي اولى بالتحقيق من التوسع في التعليم الثانوي :-

اذ ان نسبة التعليم الالزامي في الوقت الحاضر هي ٨٠% ان ٢٠% من الاطفال الذين هم في سن هذا التعليم ما زالوا خارج المدرسة. وتأمل الوزارة ان تصل بنسبة تعميم التعليم الالزامي الى ٩٥% في عام ١٩٨٠، وهذا يستلحي زيادة موازنة التربية والتعليم بمعدل (٢٠٠) الف دينار سنوياً فوق موازنتها الحالية.

٢ - ان الغاء امتحان الاعدادية العامة يؤدي الى انخفاض مستوى التعليم في المراحل المختلفة كما يلي :-

أ - في المرحلة الاعدادية : نتيجة لالغاء الفحص سيظهر الطلاب ان ابواب التعليم الثانوي مفتوحة لديهم مهما كان مستواهم التعليمي، وهذا مما يقلل من الاندفاع والجديسة في التحصيل الدراسي لدى الطلاب كما يقلل بذل الجهود في عملية التعليم لدى المعلمين، ويؤدي الى التساهل في تطبيق تعليمات النجاح والرسوب والاكمال مما يعود على المستوى العام للطلاب في هذه المرحلة بالتدني والضعف، كما دلت على ذلك تجربة العام الماضي.

هكذا جاء ليد

ب - في المرحلة الثانوية : نتيجة لعدم وجود مقياس يصنف الطلاب القادريين على مواصلة تعليمهم الثانوي فإن قبول الطلاب في المرحلة الثانوية بدون امتحان عام سيؤدي الى فتح المجال امام الطلاب غير المؤهلين من ذوي الاستعدادات والقدرات المتدنية لمواصلة تعليمهم الثانوي مما يضعف مستوى هذا التعليم .

ج - في المرحلة الجامعية : ان ضعف مستوى التعليم الثانوي سيؤدي الى ضعف مستوى خريجي المدارس الثانوية ، وسيقتل هذا الضعف الى التعليم الجامعي وعلى فرض ان الوزارة استطاعت ان تحافظ على مستوى امتحان الثانوية العامة فإن عدم توافر العدد اللازم من المعلمين المؤهلين في التدريس في المرحلة الثانوية وعدم توافر الابنية المدرسية المناسبة بالمقدار الكافي فضلا عن الاثاث والمختبرات والمكتبات والوسائل التعليمية المختلفة ، بالإضافة الى ازدحام الصفوف بالطلاب ، ان كل ذلك سيؤدي الى رسوب العدد الاكبر من هؤلاء الطلاب في امتحان الشهادة الثانوية العامة مما يضع امامهم القرص الحقيقية لنموهم المهني والاجتماعي فلاهم استطاعوا ان يواصلوا تعليمهم الجامعي بسبب عدم تأهيلهم لذلك ولاهم استطاعوا اختيار مهنة مناسبة في وقت ملائم من اعمارهم مما يسبب مشكلة نفسية واجتماعية معقدة ويزيد من البطالة ومشكلات الشباب غير المؤهل .

٣ - عدم وجود بديل تربوي في لامتحان الاعدادية العامة في المرحلة الحاضرة :

اذ انه في غيبة امتحان الاعدادية العامة ، وعدم وجود امتحان قابليات وميول وذكاء وامتحانات مقننة ، فان البديل الوحيد سيصبح الامتحانات المدرسية التي يجربها المعلمون فقط وعلى اساسها يتم قبول الطلاب في المرحلة الثانوية . وقد اثبتت تجربة الوزارة في كلا المجالين : الامتحانات العامة والامتحانات المدرسية ، ان الامتحان العام الذي تجريه وتنظمه وتشرف عليه الوزارة هو وسيلة افضل من الامتحانات المدرسية لانتقال الطلاب من مرحلة تعليمية الى اخرى اعلى منها ، لما يحققه هذا الامتحان العام من مساواة في توحيد الاسئلة وطرق تصحيح واخراج النتائج ، وهذه النواحي لا يمكن ان تتوفر في الامتحانات المدرسية ، فالمعلمون يتفاوتون في طرق تعليمهم للطلاب ، الامر الذي ينتج عنه تفاوت في النتائج التي على اساسها سيقدر مصير الطالب .

٤ - ان التوسع الكمي المفاجيء في التعليم الثانوي يحتاج الى اعداد كبيرة من المعلمين الجامعيين المؤهلين للتدريس في المرحلة الثانوية .

علما بان الوزارة كانت تجد صعوبات جمة في السنوات السابقة وفي ظل امتحان الشهادة الاعدادية العامة في تأمين العدد الكافي من هؤلاء المعلمين المؤهلين ، وازدادت هذه الصعوبات شدة وتعقيدا بعد الغاء امتحان الاعدادية في العام الماضي ، مما اضطر الوزارة الى تعيين معلمين غير مؤهلين ليقوموا بالتعليم في المرحلة الثانوية . والوزارة تعتبر هذه الناحية من المشكلة من اخطر النواحي ، سيما وان الرواتب غير

مغرية لاجتذاب الكفاءات في مختلف المباحث ومن مختلف الجهات . وحتى ولو توافرت الامكانيات المالية ، وهذا محض افراض ، فان وزارة التربية والتعليم لتؤكد ان العوامل الفنية التربوية تشكل عقبة كبيرة ، فالمعلمون الذين يجب ان يعلموا في المرحلة الثانوية بحاجة الى تأهيل تربوي ، وتدريبهم بالشكل المطلوب يحتاج الى وقت ليس بالقصير . وارجو ان يكون معلوما ان عدد المعلمين غير المؤهلين في وزارة التربية والتعليم يبلغ ٦٥٠٠ معلما من اصل ٩٠٠٠ معلم ، وقد استست الوزارة معهدا خاصا لتأهيل التربوي ووضعت خطة تربوية لتأهيل هؤلاء المعلمين في مدى عشر سنوات . اما من ناحية الابنية المدرسية الضرورية التي يتوافر فيها المواصفات التربوية ، فانها بالإضافة الى ندرتها في حالة الاستئجار ، فإن انشاءها يحتاج الى فترة طويلة من الزمن ، وكذا الامر بالنسبة للنواحي التعليمية الاخرى .

٥ - والبعد التربوي السادس ، هو ان الغاء امتحان الاعدادية العامة ، وفتح المجال امام جميع طلاب الثالث الاعدادي بمواصلة تعليمهم الثانوي يضعف الاقبال على التعليم المهني والتدريب على الحرف والعمل اليدوي . وقد لمسنا ذلك علما في العام الماضي اذ ان المدارس المهنية وخصوصا الزراعية والتجارية لم تتمكن من ملء ثلثي طاقتها الاستيعابية بسبب قبول الطلاب في التعليم الثانوي الاكاديمي هذا مع العلم بأن وزارة التربية قامت باعداد خطة لمضاعفة اعداد الطلاب الراغبين في التعليم المهني اعتبارا من بداية العام الدراسي القادم .

ثانيا : الابعاد الاجتماعية :

١ - ان الغاء امتحان الاعدادية العامة ، يعني اما تأكيد حق القبول لجميع طلاب المدارس الخاصة في المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية وفي هذا ارهاق للدولة واما إيجاد عدم تكافؤ في الفرص بين الطلاب في المدارس الخاصة والمدارس الحكومية ، اذ يقبل الطلاب غير المجتهدين من المدارس الحكومية لمواصلة تعليمهم الثانوي بينما يحرم الطلاب المجتهدين في المدارس الخاصة من مواصلة تعليمهم الثانوي في المدارس الحكومية اذا رغبوا في ذلك .

٢ - ان الغاء امتحان الاعدادية العامة ، يؤدي الى تضخم التعليم الثانوي الاكاديمي وبالتالي يؤدي الى زيادة العاطلين عن العمل ، من الشباب الذين كان يجب ان يوجهوا الى التعليم المهني ، اولى ان يتركوا ابواب العمل في المجتمع بعد ثقافتهم العامة في المرحلة الاعدادية والضرورية للمواطن الصالح .

٣ - وكنتيجة للبند السابق ، فان ضيق الاقبال على التعليم المهني ، سيؤدي بالتالي الى قلة اليد العاملة المدربة والى تعثر كثير من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمد في تنميتها على هذه القوى البشرية المدربة ، وذلك مما يعيق تحقيق هدف اساسي من اهداف التعليم في المرحلة الثانوية الا وهو ربط التعليم بخطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد .

٤ - ان الغاء الشهادة الاعدادية العامة في الاردن وحدها دون سابق اتفاق مع الدول العربية سيعرض معادلة الشهادة الثانوية العامة الاردنية الى الخطر او الاهتزاز من حيث عرقلة انتقال الطلاب الاردنيين الى المؤسسات التعليمية في البلدان العربية وخصوصا على مستوى القبول في الجامعات .

اذ ان امتحان الشهادة الاعدادية العامة مطبق في جميع البلدان العربية كوسيلة للانتقال من مرحلة الدراسة الاعدادية الى مرحلة الدراسة الثانوية وبالإضافة الى ذلك فان جميع البلاد العربية لا تسمح بان لا يحمل الشهادة الاعدادية العامة الى التقدم لامتحان الثانوية العامة .

وارجو ان اشير هنا الى ان كثير من الاتفاقات الثقافية بين البلدان العربية اكدت على عقد امتحان الشهادة الاعدادية العامة ، وخصوصا اتفاق الوحدة الثقافية بين الاردن وسوريا ومصر الذي تم في ٢٥ آذار لسنة ١٩٥٧ اذ ينص الملحق رقم (٣) المتعلق بالامتحانات في مراحل التعليم المختلفة على ما يلي : يعقد في نهاية السنة الثالثة الاعدادية امتحان عام تجريه الوزارة او المنطقة لمدارسها ويمنح الناجحون فيه شهادة تسمى الشهادة الاعدادية العامة .

هذا ولا يبدو في المرحلة الحاضرة ان هناك اتجاها في البلاد العربية - وخصوصا المجاورة منها للاردن - لالغاء هذا الامتحان . وما دام الامر كذلك فان وزارة التربية والتعليم لا تتوقع ان يكون موقف الدول العربية متوافقا وإيجابيا مع الغاء الشهادة الاعدادية في الاردن . والاولى ان يدرس ذلك على مستوى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لاتخاذ موقف موحد من ذلك .

ثالثا : الاعداد الاقتصادية :

ان الغاء امتحان الاعدادية ، كلف الدولة فعلا في العام الماضي فتح (١١٤) شعبة اول ثانوي جديدة لاستيعاب طلاب المدارس الحكومية فقط ، معتمدة على استئجار ابنية اضافية ودون ان تقبل اي طالب من المدارس الخاصة ، علما بأن كل شعبة ثانوي على هذا الاساس تكلف حوالي الف دينار سنويا ، فمعنى الغاء امتحان الاعدادية العامة اذن ان تزيد الدولة من موازنة التربية بالاضافة الى الزيادة الطبيعية في الموازنة حوالي (١١٤) الف دينار للطلاب الاضافيين في الاول الثانوي وستضطر الى مضاعفة هذا المبلغ الى ثلاثة امثاله اي حوالي ثلث مليون دينار في مدى ثلاث سنوات تشمل هذه الزيادة الصنفين الثاني والثالث الثانويين .

اما اذا ارادت الدولة ان تحقق مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين طلاب المدارس الحكومية والخاصة (مع الغاء امتحان الاعدادية) فان كتاب وزارة التربية والتعليم رقم ١٥٩٩٠/٨١/٦ تاريخ ١٩٧٠/٧/٢ والموجهة الى دولة رئيس الوزراء عقب الغاء امتحان الاعدادية ينص على ما يلي :

« لم يحسب حساب نتائج الغاء امتحان الشهادة الاعدادية العامة الذي ادى الى طفرة كبيرة في الحاجة الى المراكز بلغت (١٦٠) مركزا في حالة قصر القبول في الاول الثانوي على طلبة الحكومة والوكالة و (٢٣٧) مركزا في حالة اضطرار الوزارة الى قبول طلبة المدارس الخاصة ايضا . بينما تقدر الزيادة الطبيعية في حالة بقاء الامتحان ب (٢٧) مركزا فقط » .

وبذلك تبلغ التكاليف المالية (٢٣٧) الف دينار سنويا ، ويتضاعف هذا المبلغ الى ثلاثة اضعاف اذا اعتبرنا التوسع في الصنفين الثاني والثالث الثانويين .

وبالإضافة الى حاجة الوزارة الى المراكز التعليمية ، فانها بحاجة الى ما يقارب زيادة ربع مليون دينار سنويا لمدة عشر سنوات قادمة لتحقيق التعليم الاكاديمي الكامل حتى نهاية المرحلة الاعدادية .

اما اذا نظرنا الى مشكلة الابنية المدرسية نظرة جلدية شاملة ، فان ثلاثة ارباع الابنية المدرسية مستأجرة ولا تصلح للاغراض التعليمية ، وتدفع الوزارة ايجارات سنوية تقارب ثلث مليون دينار . وتنتظر الوزارة لاغراض تربوية واجتماعية واقتصادية الى ضرورة السرعة في مخططات الابنية المدرسية ، التي يبلغ تكاليفها (٥٦) مليون دينار في مدى عشر سنوات قادمة .

وهكذا ، فان وزارة التربية والتعليم تحاول رغم قلة الموارد المالية ان تقوم باداء رسالتها بقصى فعالية ممكنة ، وان زيادة ارهاقها بمتطلبات التوسع في التعليم الثانوي رغم كل ما ذكرت آنفا ، يبدو وكأنه بالاضافة الى سلباته التربوية والاجتماعية الى انه عبء اقتصادي كبير على الدولة في القدر القادم . ولذا وانه لمن الاولى ان تصرف اية اموال اضافية يمكن توفيرها على تحقيق الزامية التعليم الابتدائي والاعدادي ، وعلى تحسين نوعية التعليم ، وعلى التوسع في التعليم المهني ودعمه وربطه بخطة تنمية المجتمع .

وختاما ، فقد وجدت لزاما علي كوزير للتربية والتعليم ان ابسط الموضوع بجميع ابعاده ، امام مجلسكم الموقر ، راجيا أن تدرسوا الامر بكل عناية لمعق آثاره وانعكاساته التربوية والاجتماعية والاقتصادية . راجيا الله ان يوفقنا جميعا لخدمة الصالح العام .

١٩٧١/٣/٢٩

وزير التربية والتعليم
دكتور اسحق احمد فرحان

- ٣ -

بسم الله السيد محمد الجشمان المحترم
نائب رئيس مجلس النواب - عمان

لقد تلقيت ببالح تقدير برقيتكم المتضمنة قرار مجلس النواب المؤرخ بتأييد السياسة العربية الثابتة الهادفة التي سرنا ومازلنا نسير عليها شعباً وحكومة وملكاً وتأييدكم المطلق الكامل والتمثلوا شعبنا الابن الواحد العربي لقواتنا المسلحة درع هذا الوطن وسياج هذه الامة واكباركم مواقفها المشرفة بطولاتها وتضحياتها المتصلة وهي وريثة جيش الثورة العربية الكبرى وحامية اهدافها ورافعة شعاراتها الخالدة على اطول خطوط الجاهلية وخطرها وما من شك في انكم اصبتم المهدف حين ادركتم ان هدف الاعداء انما هو تصديع منعة جبهتنا الداخلية ونسف وحدة هذا الشعب المقدسة على ضفتي نهرنا الخالد واستنزاف قواها وتشعبت جهودنا وطاقتنا والاساءة الى

هذه هي الاصل

محاولاتنا الجادة الهادفة لتوحيد الطوائف العربية في مواجهة الخطر المهدد لمصير امتنا بما يجعلنا باستمرار تحت رحمة الأعداء واضعاف جبهتنا الأردنية الشرقية بحرماتها من النزر اليسير الذي كان يصلنا لنعد به القوة التي تشكل الأمل للباسم في انتقاذ بيت المقدس وكل اقداسنا وانتقاذ اهلنا واخوتنا في كل المختل من ارضنا وذلك في كل ما يصل عدونا من وسائل وامكانيات لتكريس احتلاله لفلسطينا والتهوي للانطلاق من بعد في تنفيذ المزيد من مخططاته واهدافه التوسعية على حساب امة العرب كلها وكان الهدف قد التقى في محاولات جادة دؤوب لتحقيقه عدو لاسبيل لانتزاع الحق من رايته غير سبيل القوة والتدرة واناس من بني قوما هانت عليهم عربيتهم وقصبيتهم فسلخوا سبيل الضلال والتضليل لينفذوا في هذه القلعة الحامية من ورائها المشرق العربي كل ما كان يفترض ان ينفذوه هناك في مقاومة الاحتلال وكان عركهم ودافعهم هو العدو نفسه الذي يدعون مقاتلته ومنازلته بينما يجترحون في حق هذا الحمى العربي وفي كرامة شعبنا وقواتنا المسلحة وفي حق قوانيننا وانظمتنا وامتنا واقتصادنا وكل ما يجب ان يبقى سليماً من أجل معركة المصير التي نخوضها واناس في وانا ارى من يصدق افكهم وبيئاتهم لا يعده الا اسفي ايضاً على من يكتفي من النضال من اجل فلسطين في وطننا العربي الرحب بالتهجم والتجني والتناول على بلد الشهداء والابطال وامل الفلسطينيين الرفقاء والعرب اجمعين بالتحريض والعودة وثقوا اني لن اتهاون ما جيب في خدمة اهداف شعبنا الواحد فلسطينية وارادية واهداف امتنا العربية ولن نستسلم ولن نعطي كائن من كان سبياً للانفراد بحل قضية العرب المقدسة على حسابنا وسنظل نؤمن بان انتقاذ الحق العربي في فلسطين لا بد وان يتم والعرب كتلة واحدة ولن نتساهل مع اية جهة تستهدف نفس وحدة شعبنا المقدسة حتى اذا كتب الله لنا النصر وعادت ارضنا ونحرر شعبنا تركنا له كل الحرية وقاومنا كل من تمتد اصابعه واسلحته للتأثير عليه ليقرر امر مستقبله حراً في ذلك الى ابعاد الحدود ولن نتساهل في امر سلامة جبهتنا الداخلية وسلامة مواطنينا وامتهم وسلامة نساءنا واطفالنا وابنائنا وسلامة قواتنا المسلحة وحققها في اعناقنا تقديراً ودعماً نطمئن معه في مؤخرتها وتصرف من بعد الى ميادين جهادها وتدريبها وسيظل حق شعبنا في ان يقاوم بحلي ارضه وسالي حقه هناك حيث ميدان المقاومة وحيث التحدي الكبير محسوط بحينا وتقديرنا ودعمنا ولكننا في بنفس الوقت لن نتساهل مع اي امريء كان يستهدف صرف هذا الشعب عن اداء واجبه وحمله على القضاء على نفسه بنفسه وسنظل في كل خطوة نخطوها حريصين على بقائنا طليعة المسيرة العربية الواحدة لامتنا واقماً وقولا وعملنا مفتحين على العالم برمتة ندافع في كل ارجاء الدنيا عن حقنا في وجه باطل اعدائنا ولن نلثف في مسيرتنا التاريخية هذه الى الصغار والاباطيل والاضاليل وسنبقى شأننا دوماً حريصين على كل نقطة دم عربية لا تراق الا في الميدان وفي مواجهة التحديات المصرية تحريماً مبعضهم المسؤوليات القومية التي نتحمل امام الله والناس والتاريخ وسنبقى حيناً لشعبنا واسرتنا الواحدة دليلنا في مسيرة التحرير وسنشل من غير تردد كل يد تمتد لمسيرتنا واهدافنا بالسرم والاذى ولكم مجدداً كل محبي وتقديري واعتزازي .

الحسين

محضر المجلس التشريعي للمملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة الثالثة للمادة ٧٨ من الدستور

نصدر اراءتنا بما هو آت :

تفرض الدورة العادية لمجلس الأمة في نهاية يوم الاربعاء الموافق ٣١ آذار سنة ١٩٧١ .

١٩٧١/٣/٢٤

الحسين بن طلال

وزير الداخلية بالوكالة
وصفي التل

رئيس الوزراء
وصفي التل

كشف بمراحل مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة لدى مجلس النواب

(١) قائمة بمشاريع القوانين والقوانين والانظمة التي اتخذت لمجلس النواب قرارات بشأنها ومؤجل البحث فيها من قبل المجلس .

١ - قانون مؤقت رقم (١٠١) لسنة ١٩٦٦ قانون المجلس القومي لتخطيط القوى البشرية .

٢ - مشروع قانون نقابة الجيولوجيين لسنة ١٩٧١ .

(٢) قائمة بمشاريع القوانين والقوانين المؤقتة التي اتخذت اللجنة القانونية لمجلس النواب قرارات بشأنها ومعاد اليها من قبل المجلس من اجل دراستها مرة اخرى مع الوزراء المختصين واللجان الاخرى .

١ - القانون المؤقت رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون البلديات .

٢ - القانون المؤقت رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون التقسيم ضمن مناطق البلديات .

٣ - مشروع القانون المعدل لقانون مجلس الاعمار لسنة ١٩٦٩ .

٤ - القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ٧٠٠ بالغاء القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ٦٩٩ المعدل لقانون التربية والتعليم .

٥ - القانون المؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون التربية والتعليم .

هذه هي الاصل

(٣) قائمة بمشاريع القوانين والقوانين المؤقتة المحالة على اللجنة المالية لمجلس النواب وهي لا تزال قيد نظر اللجنة :

- ١ - قانون مؤقت رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٦ قانون رخص المهن .
- ٢ - قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٦٧ معدل لقانون رخص المهن .
- ٣ - قانون مؤقت رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ معدل لقانون رخص المهن .
- ٤ - قانون مؤقت رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٦ قانون مراقبة العملة الاجنبية .
- ٥ - مشروع قانون معدل لقانون رسوم المكوس على المنتجات النفطية لسنة ١٩٦٨ .
- ٦ - قانون مؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ قانون الضريبة الاضافية .
- ٧ - مشروع قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية لسنة ١٩٧٠ .
- ٨ - قانون مؤقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٩ معدل لقانون ضريبة الدخل .
- ٩ - القانون المؤقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٠ معدل لقانون ضريبة الدخل .
- ١٠ - مشروع قانون معدل لقانون بنك الانماء الصناعي لسنة ١٩٧٠ .
- ١١ - مشروع قانون معدل لقانون صيانة اموال الدولة لسنة ١٩٧٠ .

(٤) قائمة بمشاريع القوانين والقوانين المؤقتة المحالة على اللجنة القانونية لمجلس النواب وهي لا تزال قيد نظر اللجنة :

- ١ - قانون مؤقت رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ قانون تصديق الاتفاق بين الحكومة وشركي الكهرباء بعمان والزرقاء .
- ٢ - مشروع قانون تعاطي المهن الصيدلية لسنة ١٩٦٣ .
- ٣ - مشروع قانون تشكيل المحاكم الشرعية لسنة ١٩٦٥ .
- ٤ - قانون مؤقت رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ قانون تصديق اتفاق الامتياز بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة القليات السياحية الاردنية المساهمة المحدودة .
- ٥ - قانون مؤقت رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ قانون تنظيم المدن والقرى والابنية .
- ٦ - قانون مؤقت رقم ١٣ لسنة ١٩٦٧ قانون تنظيم المدن والقرى والابنية .
- ٧ - مشروع قانون معدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٧٠ .
- ٨ - قانون مؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٩ معدل لقانون المحاري العامة في منطقة امانة العاصمة .
- ٩ - مشروع قانون نقابة الاطباء البيطريين لسنة ١٩٧٠ .
- ١٠ - قانون مؤسسة سكة حديد العقبة المؤقت رقم ٢ لسنة ١٩٧٠ .
- ١١ - قانون نقابة الاطباء الاردنيين المؤقت رقم ٣ لسنة ١٩٧٠ .
- ١٢ - قانون التجارة البحرية المؤقت رقم ١٤ لسنة ١٩٧٠ .
- ١٣ - قانون نقابة الجامعين النظاميين المؤقت رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ .
- ١٤ - القانون المؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ معدل لقانون العمل .

- ١٥ - قانون المواصفات والمقاييس المؤقت رقم ١٨ لسنة ١٩٧٠ .
- ١٦ - قانون مؤقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٠ معدل لقانون نقابة الاطباء الاردنيين .
- ١٧ - قانون معدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية المؤقت رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٠ .
- ١٨ - مشروع قانون المجاري العامة لسنة ١٩٧٠ .
- ١٩ - مشروع القانون المعدل لقانون الشركات لسنة ١٩٧١ .
- ٢٠ - مشروع قانون خدمة الافراد في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧١ .
- ٢١ - مشروع قانون صندوق شهداء القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧١ .
- ٢٢ - مشروع قانون الاجانب والحدود لسنة ١٩٧١ .

١٩٧١/٤/١

هكذا جاء في الأصل